

جامعة حلب

كلية الاقتصاد

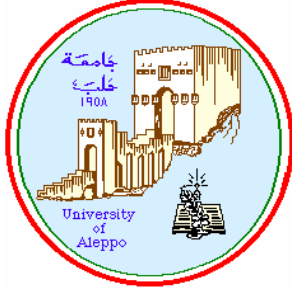
قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

تحولات الاقتصاد الأمريكي وأثرها في الاقتصاد العالمي

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد

عبد الرحمن أخرس



جامعة حلب

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

تحولات الاقتصاد الأمريكي وأثرها في الاقتصاد العالمي

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد

عبد الرحمن أخرس

إشراف

الدكتور: خضر الأورفلي

الأستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الرسالة هو نتيجة بحث قام به المرشح: عبد الرحمن أخرس
تحت إشراف الأستاذ الدكتور خضر الأورفلي الأستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات
الاقتصادية الدولية، من كلية الاقتصاد بجامعة حلب، وأن أية مراجع أخرى ذكرت في
هذا العمل موثقة في نص الاطروحة وحسب ومرودها في النص.

المشرف

أ. د خضر الأورفلي

المرشح

عبد الرحمن أخرس

تصريح

أصريح بأن هذا البحث: "تحولات الاقتصاد الأمريكي وأثرها في الاقتصاد العالمي" لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة، وليس مقدماً حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

عبد الرحمن أخرس

«الجنة المناقشة والحكم»

- الأستاذ الدكتور أحمد نزهير شامية..... رئيساً
أستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية - كلية الاقتصاد - جامعة حلب.
الأستاذ الدكتور خضر الأورفلي..... مشرفاً
أستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية - كلية الاقتصاد - جامعة حلب.
الدكتور حسن حنوري..... عضواً
أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة حلب.
الدكتورة إيمان سليمان..... عضواً
أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية - كلية الاقتصاد - جامعة حلب.
الدكتور فؤاد اسماعيل..... عضواً
أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية - كلية الاقتصاد - جامعة حلب.

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2015/11/26 وأجيزت.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صَلَّى اللَّهُ عَلَى الْعَلِيِّ

سورة البقرة - الآية (32).

شكر وتقدير

يسرني في نهاية هذا العمل أن أقدم بأخلص التقدير وبجزيل الشكر إلى أستاذي الدكتور خضر الأورفلي الذي قدم لي التوجيهات القيمة، والنصائح العلمية المفيدة، والتي كانت لي خير دليل وعون في إنجاز هذا البحث. ولن أنسى من الشكر أستاذي الدكتور دريد الخطيب رحمه الله وأستاذي الدكتور محمد ظافر محبك اللذان قدما لي نصائح مفيدة كان لها دور في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الذين تفضلوا بالقراءة الأولية للأطروحة، ولا شك في أن ملاحظاتهم قد أغنت البحث وأضافت إليه الكثير.

كما يشرفني أن أقدم بجزيل شكري وامتناني إلى أعضاء لجنة الحكم لتكرمهم بقبول قراءة هذه الأطروحة ومناقشتها والحكم عليها. ولا شك في أن ملاحظاتهم ستثري البحث وتضيف إليه.

وأخيراً أتوجه بالشكر إلى أعضاء الهيئة التدريسية، وإلى عمادة كلية الاقتصاد، وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

وأرجو من الله أن أكون قد أصبت أكثر مما أخطأت وأن يستفاد مما بذلت من جهود آملاً أن أكون قد أعطيت الموضوع بعض حقه وأسأل الله أن يعلمنا ما ينفعنا ويتقنا بما علمنا.

الإهداء

إلى الرحمة المهداة للعالمين.....

إلى ينبوعي السعادة والحنان..... إلى من لدعائهما سر النجاح..... إلى من تعجز الكلمات عن تقدير الشكر لهما.....

والذي العزيرين.....

إلى رمز الحب والوفاء... إلى حبيبة القلب ومرفقة الدرب....

نروحي الغالية مرزان.....

إلى من قاسموني ذكريات الطفولة..... إلى من فرحتهم فرحتي وحننهم دمعتي.....

أختي وإخوتي.....

إلى من أحبهم في الله.....

أصدقائي.....

المرشح

عبد الرحمن أخرس

قائمة المحتويات (الفهرس)

الصفحة	الموضوع
أ	قائمة المحتويات
د	قائمة الأشكال
هـ	قائمة الجداول
ز	المقدمة
ز	أهمية البحث
ح	أهداف البحث
ح	مشكلة البحث
ح	فروض البحث
ط	منهج البحث
ط	الدراسات السابقة
ك	حدود البحث
ك	هيكل البحث
40 - 1	الفصل الأول: تطورات الرأسمالية العالمية
15 - 2	المبحث الأول: هيمنة الاقتصاد المالي وبروز المضاربة المالية
2	أولاً: مفهوم العولمة المالية وانتشارها عالمياً
10	ثانياً: المضاربات المالية
29 - 16	المبحث الثاني: مفهوم الأزمات المالية العالمية
16	أولاً: تعريف الأزمات المالية
17	ثانياً: تصنيف الأزمة المالية
19	ثالثاً: قنوات انتشار الأزمات
21	رابعاً: الأسباب العامة للأزمات المالية
23	خامساً: التطور التاريخي للأزمات المالية
40 - 30	المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008
30	أولاً: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008
37	ثانياً: رؤية صندوق النقد الدولي للأزمة المالية العالمية 2008
37	ثالثاً: تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي
39	رابعاً: حقائق النظام الرأسمالي والأزمة المالية العالمية
84 - 41	الفصل الثاني: التحولات الرئيسية في الاقتصاد الأمريكي
57 - 42	المبحث الأول: تطور الاقتصاد الأمريكي
42	أولاً: دعائم الاقتصاد الأمريكي
48	ثانياً: تركيب الاقتصاد الأمريكي

56	ثالثاً: قنوات التأثير العالمي للاقتصاد الأمريكي
69 – 58	المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الأمريكي
58	أولاً: الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي
59	ثانياً: عجز الموازنة الأمريكية
59	ثالثاً: المركز المالي للولايات المتحدة الأمريكية
60	رابعاً: المديونية
63	خامساً: العجز التجاري
68	سادساً: عجز الحساب الجاري
84 – 70	المبحث الثالث: الأثر العالمي للدولار
71	أولاً: العوامل التي تسهم في قوة أو ضعف الدولار
71	ثانياً: دور الدولار في النظام النقدي الدولي
72	ثالثاً: سياسة قوة أو ضعف الدولار
73	رابعاً: أسباب انخفاض سعر صرف الدولار
75	خامساً: إلى متى سيستمر انخفاض الدولار
76	سادساً: الآثار المترتبة على الدولار الضعيف
78	سابعاً: الامتياز المفرط كمصدر عملة الاحتياط
79	ثامناً: هل النظام النقدي الدولي يحتاج إلى عملة وطنية واحدة أم بدائل أخرى لتنفيذ الصفقات الدولية
80	تاسعاً: البدائل المنافسة للدولار في التعاملات الدولية
82	عاشراً: مدى مساهمة الدولار الأمريكي في الاحتياطيات الدولية:
122 – 85	الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية الصينية-الأمريكية
96 – 86	المبحث الأول: صعود الصين دولياً
87	أولاً: استراتيجية التنمية الصينية
88	ثانياً: ركائز النمو الاقتصادي الصيني
88	ثالثاً: نظريات الإصلاح الصينية
90	رابعاً: أهم جوانب الإصلاح الاقتصادي للصين
90	خامساً: عوامل النمو السريع للصين
95	سادساً: محددات العلاقات الصينية الأمريكية
108 – 97	المبحث الثاني: الصين منافس وشريك رئيسي للولايات المتحدة
97	أولاً: العلاقات الصينية الأمريكية
99	ثانياً: العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة
106	ثالثاً: المساهمة التاريخية في الناتج العالمي
107	رابعاً: رؤى مستقبلية لنمو الاقتصادين
122 – 109	المبحث الثالث: الخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين

109	أولاً: العملة الصينية (الرنمينبي)
115	ثانياً: الممارسات التجارية غير العادلة
118	ثالثاً: عمليات الشراء الصينية للشركات الأمريكية
119	رابعاً: الاحتياطات الصينية
174 – 123	الفصل الرابع: إعادة التوازن الاقتصادي العالمي
141 – 124	المبحث الأول: بريتون وودز 2
125	أولاً: نظام النقد الدولي في ظل قاعدة الذهب 1870 – 1913
126	ثانياً: نظام الأسعار المرنة والقيود 1914- 1944
127	ثالثاً: نظام النقد الدولي في إطار اتفاقية بريتون وودز 1945 – 1971
131	رابعاً: بريتون وودز 2
159 – 142	المبحث الثاني: اختلال التوازن العالمي
143	أولاً: المقصود باختلال التوازن العالمي
144	ثانياً: مراحل اختلال التوازن العالمي
146	ثالثاً: آلية اختلال التوازن العالمي
147	رابعاً: وجهات نظر حول اختلال التوازن العالمي
148	خامساً: دور الادخار والاستثمار في اختلال التوازن العالمي
152	سادساً: أخطار اختلال التوازن العالمي
152	سابعاً: اختلال التوازن العالمي والأزمة المالية العالمية 2008
156	ثامناً: الأسباب العامة وراء اختلال التوازن العالمي
174 – 160	المبحث الثالث: تكتل دول بريكس (القطب الاقتصادي الصاعد)
161	أولاً: نشوء دول بريكس
162	ثانياً: قمم دول بريكس
163	ثالثاً: إمكانيات دول بريكس
165	رابعاً: دول بريكس والاقتصاد العالمي
171	خامساً: الاحتمالات المستقبلية
172	سادساً: الوصول إلى نظام دولي متعدد الأطراف
173	سابعاً: العلاقات العربية مع دول بريكس
175	النتائج
176	التوصيات
177	المراجع
187	ملاحق الأطروحة

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	ديون الأسر والشركات والقطاع المالي منسوبةً للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1976-2009	13
2	قنوات انتقال الأزمات المالية عبر أقسام النظام المالي الواحد	20
3	أهم مراكز الموارد الطبيعية في الولايات المتحدة الأمريكية	43
4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الفترة 1960-2010	44
5	الهرم السكاني في الولايات المتحدة الأمريكية	46
6	مساهمة القطاع الخاص في قطاعات الاقتصاد الأمريكي	50
7	إجمالي عمالة التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1950-2004	52
8	إنتاجية العامل في قطاع السلع والخدمات والتشييد في الولايات المتحدة الأمريكية	54
9	الميزان التجاري الأمريكي مقابل مساهمة التوظيف في قطاع السلع في الولايات المتحدة الأمريكية	55
10	تطور الدين الإجمالي الأمريكي خلال الفترة 1940-2010	60
11	توجهات الدين الأمريكي وفق القطاعات منذ عام 1980	62
12	تجارة الولايات المتحدة الأمريكية في السلع والخدمات	63
13	الخريطة الاقتصادية للعالم	64
14	الفرضيات المفسرة لنشوء العجز التجاري الأمريكي	66
15	الحساب الجاري الأمريكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960-2010.	68
16	مساهمة الدولار الأمريكي في احتياطات العملات الأجنبية المتراكمة	83
17	الحساب الجاري الصيني والأمريكي والمدخرات الوطنية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	92
18	يظهر النمو في الصادرات الأمريكية لأكثر عشرة أسواق خلال الفترة 2000-2010	100
19	وجهة المنتجات المباعة من قبل الشركات الأمريكية في الصين خلال الفترة 2000-2008	102
20	نمو الصادرات من الخدمات الأمريكية إلى الصين خلال الفترة 2000-2010	103
21	واردات الخدمات الأمريكية من الصين الفترة 2000-2010	103
22	المساهمة الصينية في تمويل العجز التجاري الأمريكي 2000-2012	105

106	الدور الصيني في العجز التجاري الأمريكي خلال الفترة 2000-2010	23
115	مقارنة بين سعر صرف الرمينبي مقابل الدولار مع العجز التجاري الثنائي	24
120	احتياطات النقد الأجنبي لدى الصين (2001-2012)	25
121	أكبر عشر دول وفق احتياطات النقد الأجنبي عام (2011)	26
121	الاحتفاظ الصيني للاحتياطات من العملات الأجنبية والسندات الأمريكية	27
129	مقارنة بين الالتزامات الخارجية والأرصدة الذهبية لدى الولايات المتحدة خلال الفترة 1948 - 1974	28
133	آلية عمل نظام بريتون وودز 2	29
135	هيكل المعاملات التي تحكم التجارة الأمريكية - الصينية / الشرق آسيوية	30
143	بلدان عجز الحساب الجاري لعام 2006 (كنسبة من العجز الكلي)	31
143	بلدان فائض الحساب الجاري لعام 2006 (كنسبة من الفائض الكلي)	32
144	اتجاهات اختلال التوازن العالمي	33
145	اختلال التوازن العالمي بين دول الفائض والعجز	34
146	الادخار والاستثمار و الحساب الجاري للولايات المتحدة ودول شرق آسيا	35
150	الادخار والاستثمار الصيني	36
150	المدخرات الوطنية الصينية (كنسبة من الدخل المتاح الوطني)	37
151	ميزان الادخار-الاستثمار الأمريكي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	38
151	ديون القطاع الأسري في الولايات المتحدة الأمريكية	39
155	معدلات الفائدة الحقيقية طويلة الأجل	40
158	الاحتياطات الأجنبية الكلية والاحتفاظات الأجنبية من سندات الخزنة الأمريكية	41
164	مساهمة بريكس في الدخل القومي الإجمالي العالمي	42
168	التوجهات في مساهمة بريكس في التجارة العالمية (100%)	43

قائمة الجداول

6	حركة رؤوس الأموال في الأسهم والسندات 1970-2007	1
6	متوسط حركة التداول اليومي للنقد الأجنبي خلال الفترة 1986-2007	2
13	مقارنة بين حجم الدين الكلي للقطاع المالي والحقيقي 1973-2005	3
28	انهيار عملات دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة الممتدة من منتصف 1997 وحتى بداية تموز 1998	4
36	أهمية الموجودات المصرفية من مجموع الموجودات المالية الكلية %	5
36	مؤشر حجم أسواق رأس المال تريليون دولار عام 2007	6
37	معدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية	7

38	معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 2001-2009	8
51	نسبة مساهمة المكونات المختلفة للقطاعات في الولايات المتحدة الأمريكية	9
58	تطور الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الفترة 2000 - 2013	10
59	رصيد الموازنة الأمريكية خلال الفترة 1999-2010	11
61	الدين الأمريكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2022	12
63	الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة 2010-2018	13
65	تحليل العجز التجاري الأمريكي لميزان السلع في عام 2007	14
68	ميزان الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2010-2018	15
75	تطور أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.	16
82	انخفاض نسبة الدولار في الاحتياطيات الدولية مقابل زيادة نسبة اليورو	17
91	الادخار الإجمالي الصيني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين	18
94	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الصين خلال الفترة 1982-2011	19
100	تجارة الولايات المتحدة مع الصين خلال الفترة 1980 - 2011	20
107	احتمالات نمو الناتج المحلي لدى الولايات المتحدة والصين في القرن الحادي والعشرون	21
110	أسعار صرف الرمينيني الصيني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001 - 2011	22
122	الاحتفاظ الصيني لسندات الخزنة الأمريكية خلال الفترة 2003-2011	23
138	الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري الأمريكي في سنوات الذروة خلال فترتي بريتون وودز 1 و 2	24
138	العمالة الصناعية الأمريكية في سنوات الذروة للدورات الاقتصادية ضمن بريتون وودز 1 و 2	25
139	نسبة الجهات المنتجة للصادرات الصينية كنسبة من الصادرات الكلية	26
141	المراحل التاريخية للأنظمة النقدية الدولية	27
148	الادخار الوطني الصافي لبلدان الفائض والعجز الرئيسة	28
164	مقارنة بين بلدان بريكس عامي 1990 - 2010	29
164	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس في عام 2010	30
165	الاحتياطيات الكلية (تتضمن الذهب والدولارات الأمريكية)	31
169	حجم التجارة لدول بريكس مقابل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي	32
169	توجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2000-2010	33
170	الدين الخارجي والناتج الإجمالي لمجموعة من الدول في عام 2011	34
171	انتقال بريكس نحو أعلى سلم الترتيب من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي	35
172	تقديرات إمكانية تجاوز دول بريكس الدول المتقدمة الرئيسة	36

• مقدمة:

يُعتبر الاقتصاد الأمريكي من أكبر اقتصادات العالم وأكثرها قدرة على الابتكار والإبداع، كما يُعتبر مهذاً لمعظم نتائج التقدم التكنولوجي التي شهدها القرن العشرون. ويدعم هذا الاقتصاد دعائم ذاتية من أهمها الناتج القومي الأمريكي، والدولار الأمريكي الذي يمثل العملة الرئيسية في الاحتياطات الدولية.

رغم ذلك فإن تاريخ الاقتصاد الأمريكي ليس سلسلة من الانجازات المتعاقبة، فهناك العديد من التحولات التي أصابت هذا الاقتصاد، فقد مرّ خلال مراحل تاريخه بمشكلاتٍ كبيرة. كما أنّ سلسلة الأحداث التي تلاحقت منذ بداية سبعينيات القرن الماضي بدءاً بتعليق ارتباط الدولار بالذهب، وانتهاءً بالأزمة المالية العالمية عام 2008، أعادت طرح العديد من المناقشات ذات الصلة بالتحولات التي تطبع هذا الاقتصاد باعتبار أنّ الولايات المتحدة القوة الاقتصادية العظمى في العالم.

وشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جدلاً داخل الأوساط السياسية والعلمية حول مستقبل القوة الاقتصادية الأمريكية، وتركز هذا الجدل حول جملة من التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الاقتصادية الأمريكية من جهة، والتغيّرات في موازين القوى الاقتصادية على الصعيد الدولي من جهة أخرى.

• أهمية البحث:

تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الاقتصادية على اهتمام الكثير من الباحثين، لأنّ تلك الدولة تمثّل مركز الثقل الأساسي على الساحة الاقتصادية الدولية. فقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جدلاً داخل الأوساط السياسية والعلمية حول مستقبل الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي تبرز أهمية البحث في الوقت الراهن نتيجة التحولات التي أصابت بنية الاقتصاد الأمريكي -الذي يمثل عماد الرأسمالية العالمية- والتي وضعت النظام العالمي برمّته على المحك نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، والتي أثّرت في معظم بلدان العالم. ومن هنا فإنه من الأهمية إجراء دراسة تهدف إلى التعرف على التحولات التي جرت على الاقتصاد الأمريكي، بالإضافة إلى آثار هذا التحول على الصعيد العالمي.

• أهداف البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وانسجاماً مع مشكلته فإنه يمكن تحديد أهداف البحث على النحو الآتي:

- 1- البحث في أهمّ التحولات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي.
- 2- التعرف إلى الوضع الراهن للاقتصاد الأمريكي.
- 3- دراسة علاقة الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد العالمي.
- 4- دراسة الآثار المترتبة والمتوقعة في الصعيد العالمي.

• مشكلة البحث:

تعاني الولايات المتحدة الأمريكية منذ عدة سنوات من مشكلات اقتصادية واسعة، وبما أنّ هذا الاقتصاد هو مركز الاقتصاد العالمي، كان لابدّ من أن ينعكس ذلك سلباً على الاقتصاد العالمي، نتيجة الصلة الوثيقة بين الاقتصاد الأمريكي والعالمي. وبالتالي تكمن مشكلة البحث في الجدل حول قوة الاقتصاد الأمريكي ووضعه الراهن، والآثار المترتبة على الصعيد العالمي، ممّا أثار العديد من التساؤلات، والتي تُعتبر تساؤلات بحثية يمكن إجمالها وفق الشكل التالي:

- ماهي التحولات التي طالت الاقتصاد الأمريكي؟
- ماهي صلة الارتباط بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي؟
- ماهي الآثار المترتبة عن تحولات الاقتصاد الأمريكي على الصعيد العالمي؟
- ما مدى المنافسة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية؟

• فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه قام الباحث بصياغة الفرضيتين التاليتين:

- 1- تعرض الاقتصاد الأمريكي لتغيرات جوهرية، شكلت عاملاً رئيسياً في نشوء اختلال التوازن العالمي.
- 2- توجه الاقتصاد العالمي من الاعتماد على القطب الواحد إلى التعددية القطبية.

• منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في تناول مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، باختبار الفرضيات، وإثبات صحة كل منها من عدمه. وسيتمّ هذا التحليل نوعياً وكمياً، بالاستناد إلى الجداول والرسوم البيانية اللازمة للوصول إلى نتائج قائمة على القياس والمقارنات، وذلك بهدف تعميم هذه النتائج بشكل يساعد على تقديم التوصيات المناسبة.

• الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، لاحظ الباحث قصوراً للدراسات العربية بشكل عام، ولاسيماً في الجمهورية العربية السورية بشكل خاص، ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الدراسات المرتبطة بموضوع البحث بشكل غير مباشر:

- أولاً: الدراسات العربية

1- قنوع نزار وآخرون، القوة الاقتصادية العظمى وعلاقتها بمنظمة التجارة العالمية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 30، العدد 4، اللاذقية، سورية، 2008.

تناول هذا البحث قضية الهيمنة الأمريكية على منظمة التجارة العالمية كنتيجة للتحويلات التي طرأت على النظام الدولي ما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية عظمى تحتكر حكومتها أسباب التفوق، مسخرة تلك التحويلات لتنصيب نفسها وصية على كل ما يجري على المعمورة، باستخدام هيمنتها على العديد من المنظمات الدولية، كما وجه بعض الانتقادات الموجهة لعمل منظمة التجارة العالمية.

2- منجونة مهند، تقييم أداء الأسواق المالية العربية في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 (دراسة حالة: سوق عمان للأوراق المالية)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، سورية، 2015.

قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة تحليلية عن انعكاس الأزمة المالية العالمية 2008 على أداء الأسواق المالية العربية خلال الفترة الممتدة من الربع الأول من عام 2004 وحتى الربع الرابع من عام 2011 (32 ربع سنوي)، بالإضافة إلا أنها قدمت تحليلاً لانعكاس الأزمة المالية العالمية 2008 على أداء سوق عمان للأوراق المالية.

– ثانياً: الدراسات الأجنبية

1) LEVIN Carl, COBURN Tom, Wall Street and The Financial Crisis: Anatomy of a Financial Collapse, United states senate, USA, April, 2011.

تناولت هذه الدراسة الأسباب الرئيسية المتعلقة بحدوث الأزمة المالية العالمية، وتمّ التوضيح من خلال هذه الدراسة بأنها لم تكن كارثةً طبيعيةً بل نتيجة لاستخدام منتجات مالية معقدة ومرتفعة المخاطر. كما بيّنت بأنّ وكالات التصنيف الائتماني وتضارب المصالح غير المعلن ساعدت بعدم القدرة على كبح جماح السوق المالية في وول ستريت.

كما أكدت هذه الدراسة بأنّ الأزمة المالية العالمية الراهنة أدّت إلى كساد اقتصادي عميق في الولايات المتحدة الأمريكية نتج عنها فقدان جزء كبير من قيمة السندات، وتجمد أسواق الدّين وهبوط مؤشرات أسواق الأسهم، وفقدان ملايين من الأمريكيين وظائفهم. وامتدّت هذه الأزمة لتشمل معظم بلدان العالم.

2) COHEN Stephen D., The Superpower as Super-Debtor: Implication of The Economic Disequilibria for U.S.-Asian Relations, The National Bureau of Asian Research, Washington, USA, 2007.

تناول هذا البحث رفض الولايات المتحدة الأمريكية المستمر العيش ضمن حدود إمكانياتها الاقتصادية، الأمر الذي يدفع بدوره لتحديات تشمل ازدهارها المحلي. كما أنّه يُضعف من مصداقيتها كقوة اقتصادية عظمى، وترفع الترابط الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية، ودول شرق آسيا إلى مستويات مجهولة من التعقيد.

وأشار البحث إلى أنّ تراكم الديون الخارجية للولايات المتحدة لمدةٍ طويلةٍ أدّى إلى تجاوز السلوك الاقتصادي الحكيم، والذي يُعتبر مفارقةً أمريكية استثنائية، فهو عكس في الوقت نفسه مظهر قوة وضعف للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن جهةٍ أخرى عمل الباحث على توضيح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الدولي بين دولة مدينة بشكل كبير وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ودول مقرضة بشكل كبير وهم الشركاء التجاريون لها.

3) Keith Feiler, " Strong dollar, Weak Dollar. Foreign Exchange Rates and The U.S. economy", Federal Reserve Bank of Chicago, Public information center, USA, 1997:

هذه الدراسة تناولت عدداً من الموضوعات حيث درست كيف أنّ قيمة الدولار في البلاد الأخرى يمكن أن تساعد أو تعرقل نمو الاقتصاد الأمريكي، وكيف يمكن أن تكون قيمة الدولار جيدة

وسبباً في الوقت نفسه على الأمريكيين، وما الذي تسببه قيمة الدولار في البلاد الأخرى من تغيير. إضافة إلى ذلك فهي تطرح مزايا وعيوب الدولار القوي والدولار الضعيف على المستهلكين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها .

4) Gabriele Galati, Philip Wooldridge, The euro as a reserve currency: a challenge to the pre-eminence of the U.S. Dollar, bank for International settlement ,monetary and Economic department , 2006:

بيّن الباحث أنّ تطور أسواق المال الأوروبية ساعدت في ظهور اليورو كعملة دولية قوية منافسة للدولار، حيث أضعفت من دور الدولار كعملة احتياط دولية، وبالتالي أفقدت الولايات المتحدة الأمريكية بعض الفوائد التي كانت تحصل عليها من الدولار كعملة دولية. وإنّ هذا الأمر قوى الحافز لدى السلطات النقدية في الدول لإعادة النظر في تركيبة احتياطياتها من العملات، وأنّه على الرغم من دخول اليورو فإنّه لم يؤدّ إلى تغيير هام في تركيبة الاحتياطي الرسمي حيث بقي الدولار عملة الاحتياطي المهيمن .

- وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: بأنّه سيتمّ التركيز على الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص، والتحولت التي تحصل فيه، بالإضافة إلى تحديد موقعه في الاقتصاد العالمي، والآثار المترتبة على هذا التحول في الاقتصاد العالمي.

• حدود البحث

أ- من الناحية المكانية: لم تنحصر حدود البحث المكانية في الاقتصاد الأمريكي بل امتدّت لتشمل الاقتصاد العالمي.

ب- الحدود الزمانية: امتدّت حدود البحث الزمانية بدءاً من ثمانينيات القرن الماضي إلى نهاية العقد الأول من القرن الحالي.

وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول أساسية:

- في الفصل الأول تطرق الباحث إلى تطورات الرأسمالية العالمية وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008.

- وفي الفصل الثاني قام الباحث بدراسة وتحليل التحولات التي أصابت الاقتصاد الأمريكي.

- أمّا في الفصل الثالث فخصصه الباحث لدراسة العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع الشريك التجاري الهام (الصين).

- وأخيراً في الفصل الرابع تخصص الباحث في دراسة وتحليل إعادة التوازن الاقتصادي العالمي وبروز تكتل دول البريكس.

الفصل الأول

تطورات الرأسمالية العالمية

• مقدمة:

تُعتبر الأزمات والتقلبات من الصفات المرتبطة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، والتي يصعب التنبؤ بها، ولا يمكن تجنبها. فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية والعالم إلى أزمات مالية عديدة، لعل أهمها وأكثرها تأثيراً أزمة الكساد الكبير في أواخر عشرينيات القرن الماضي. وأخرها الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي 2008-2009، والتي أعتبرت أعنف الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول هيمنة الاقتصاد المالي، وبرز المضاربة المالية في ظل العولمة المالية. في حين يتناول المبحث الثاني مفهوم الأزمات المالية وأنواعها، وأهم أزمات القرن العشرين. وأما في المبحث الثالث فيشرح أسباب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والآثار الناجمة عنها.

المبحث الأول

هيمنة الاقتصاد المالي وبروز المضاربة المالية

أولاً- مفهوم العولمة المالية وانتشارها عالمياً:

تعتبر العولمة ظاهرة من الظواهر الكبرى ذات أبعاد وتجليات متعددة. كما أنّ تحديد مفهوم واضح لها يعتبر من الأمور الجدالية، حيث لم يتفق الباحثون على تحديده بسبب صعوبة فهم هذه الظاهرة، والغموض الذي يحيط بها. بالإضافة إلى أن اختلاف توجهات الباحثين، أدى إلى تنوع التعاريف التي شملت العولمة. وبالتالي يختلف تعريف العولمة حسب الأبعاد التي ينظر لها، والتي يمكن حصرها في ثلاثة أبعاد:

- **البعد السياسي:** يرتكز هذا البعد حول الفكرة التي نادى بها الكاتب الأمريكي، فوكوياما، والتي عرفت في كتابه بعنوان (نهاية التاريخ)، والتي رأى فيها أنّ البشرية وصلت إلى نقطة حاسمة في تاريخها تتحدد بانتصار النظام الليبرالي، وبالتالي فإنّ العولمة هي حقبة التحوّل الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظلّ هيمنة دول المركز، وقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ، كما أنّها جزء من مسلسل تطور الرأسمالية الصناعية والمالية، وسمته الأساسية التراجع المستمر للمبادئ والقواعد المرتكزة على النظام المسمّى بالوطن.¹
- **البعد الثقافي:** يرتكز هذا البعد للعولمة إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية تُسوّق كباقي السلع الأخرى، ومن ثم بروز وعي ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ثقافية ذات طابع عالمي، وهو ما يدعى بالعولمة الثقافية، ويقصد بذلك إحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي، كما تعني الهيمنة وفرض نمط واحد للاستهلاك والسلوك.²
- **البعد الاقتصادي:** ويشمل هذا البعد مؤشرات واتجاهات مؤسسات عالمية جديدة، لم تكن موجودة في السابق، وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.³

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص19

² بن عيشي بشير، عبد الله غانم، آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية إشارة خاصة للمصارف الإسلامية، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، الجزائر، نيسان، 2005، ص3.

³ حسين كريم سالم، هاني إبراهيم رسول، المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أسواق المال العربية، المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 22-24، تموز، 2003، ص2.

(1) ماهية العولمة الاقتصادية

يعتبر من أهم أبعاد العولمة الجانب الاقتصادي حيث تمثل العولمة الاقتصادية مرحلة من أهم مراحل تطور النظام الرأسمالي، والتي تسارعت خطاها خلال العقد الأخير من القرن العشرين، مترافقة مع الثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات. ويُقصد بالعولمة الاقتصادية نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد، مثل الحرية الاقتصادية، وفتح الأسواق، وتحديد الأسعار بالاستناد إلى قانون العرض والطلب، والحدّ من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ربط اقتصادات الدول النامية بالاقتصاد العالمي، وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال دولياً وتفسح المجال واسعاً أمام أصحاب رؤوس الأموال لجني المزيد من المال.¹

ويُعرف البعض العولمة الاقتصادية بأنها تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم، وتخطي الحدود الإقليمية، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة.²

ويرى البعض أنّ العولمة الاقتصادية عبارة عن تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة، التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كلّ من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعملية والخبرة.³

ويتفق الباحث مع التعريف بأن العولمة الاقتصادية -كأحد أوجه العولمة- ماهي إلا تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات الوطنية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها للتلقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات الاقتصادية العالمية، لتعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة.⁴

وتهيمن العولمة الاقتصادية على اقتصاد العالم بشكل كلي، من خلال ثلاث مؤسسات دولية وهي:

أ- **صندوق النقد الدولي:** والذي اختص بالقضايا المتعلقة بالسياسات النقدية للدول الأعضاء، من خلال تقديم برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، فهذا الصندوق يُعتبر المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.

¹ عريسان علي عقله، الأسبوع الأدبي، العدد 602، دمشق، سورية، 14/3/1998، ص 19.

² عبد العزيز أحمد، وآخرون، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والتنمية، العدد السادس والثمانون، العراق، 2011، ص 66.

³ عمر أحمد مصطفى، إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، ط2، سلسلة كتب المستقبل العربي، 2004، ط 163.

⁴ حمد النيل عبد المنعم محمد الطيب، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي 14-15، كانون الأول، 2004، ص 3.

ب- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير**: والذي اختص بالقضايا المتعلقة بالسياسات المالية للدول الأعضاء، من خلال تقديم برامج التسهيلات والقروض التي يمنحها مقابل اشتراط قيام الدولة المتلقية لتلك القروض بإجراءات محددة يجب تنفيذها في المجال الاقتصادي ضمن بلدانهم أي أن هذا البنك هو المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.

ت- **منظمة التجارة العالمية**: والتي اختصت بالقضايا المتعلقة بالسياسات التجارية للدول الأعضاء، من خلال عقد الاتفاقيات الدولية، فهي المنظمة المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.¹

(2) مفهوم العولمة المالية

تُعتبر العولمة المالية حديثة النشأة نسبياً، فهي تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، ثم تلاحت تطوراتها بسرعة في ثمانينات القرن الماضي إلى أن أصبح في فترة التسعينيات، يوصف العالم بأنه دولة واحدة يتأثر بأي قرار يصدر في أي جزء منه، وأصبحت حركة الأموال لا تعرف حدوداً لها، وتجوب العالم بحرية كبيرة دون قيود، وإن كانت هذه النشاطات قد بدأت بصفتها تابعة لعولمة النشاط الإنتاجي، ولكنها اكتسبت بعد ذلك استقلالية خاصة.

وتُعتبر العولمة المالية من أهم قواعد نظام الرأسمالي العالمي الجديد. فهي النتاج الأساسي لعمليات التحرير المالي، الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.²

ودُعم هذا التوجه العالمي في إطار اتفاقيات ما أطلق عليها جولة أورغواي* لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، والتي ترتب عليها نشأة أسواق جديدة لا يوجد لها تواجد جغرافي طبيعي، كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية، وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الحاسب المتصلة ببعضها البعض.³

¹ ملاوي أحمد إبراهيم، التحولات الاقتصادية في عصر العولمة، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان ، طرابلس، لبنان، كانون الأول، 2012، ص5، 7.

² كهينة رشام، واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص11

* جاءت منظمة التجارة العالمية بعد ثمان جولات من المفاوضات بالتحديد، كان آخرها جولة أورغواي عام 1994 والتي تم الاتفاق فيها على إنشاء منظمة التجارة العالمية.

³ فضيلة زواوي، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر ، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص63.

وتُعرّف العولمة المالية بأنها ذلك الارتباط والتشابك شبه الكامل للأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول، والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي، وإزالة الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا خلال الفترة 1979-1982، ثم في باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى بعد ذلك، وتبنّي سياسة أسعار الصرف المرنة وتحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية.¹

وتتضمن هذه العولمة ما يلي:²

- أ- تحرير المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للداخل أو للخارج.
- ب- تحرير المعاملات الخاصة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات المتعلقة ببيع وشراء العقارات التي تتم محلياً، بواسطة الائتمان التجاري والضمانات والتسهيلات المالية.
- ت- تحرير المعاملات الخاصة بالمصارف التجارية، والتي تشمل الودائع المقيمة واقتراض المصارف من الخارج، والمعاملات الخاصة بالودائع والقروض.
- د- ظهور أدوات مالية جديدة جذبت الكثير من المستثمرين، إلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية، مثل المشتقات المالية Derivatives.

3 مؤشرات العولمة المالية

هناك مؤشران للعولمة المالية والمتمثلان في:

المؤشر الأول: خاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة. كما هو موضح في الجدول رقم (1)

¹ دربور أسماء، بن زاوي نسرين، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، تشرين الأول، 2009، ص3.

² ملاوي أحمد إبراهيم، التحولات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص10.

الجدول رقم(1) حركة رؤوس الأموال في الأسهم والسندات 1970-2007 (% من الناتج المحلي الإجمالي)

العام	الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا	فرنسا	كندا
1970	2.8	-	3.3	-	5.7
1975	4.2	1.5	5.1	-	3.3
1980	9.0	7.7	7.5	8.4	6.9
1985	35.1	63.0	33.4	21.4	26.7
1989	101	156	66	52	55
1990	89	120	57.3	53.6	64.4
1991	96	92	55	79	83
1992	107	72	85	122	114
1993	129	78	170	187	153
1994	131	60	158	197	208
1995	135.1	65.1	172	187	194.5
1996	151.5	82.8	199	258	234.8
1997	213	96	253	313	358
2000	297	134	348	960	464
2007	439.6	546.6	430.8	-	-

المصدر: - النجار أحمد منير، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية مع الإشارة إلى السوق المالي الكويتي، المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2005، ص9.

- Global Financial Stability Report, IMF, March 2009

فمن الجدول رقم(1) تشير البيانات إلى أنَّ المعاملات الخارجية من الأسهم والسندات مثلت أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980، في حين وصلت في عام 2000 إلى ما يزيد عن 900% في فرنسا وعن 400% في كندا، ووصلت في عام 2007 إلى ما يزيد عن 400% في كل من الولايات المتحدة، وألمانيا وعلى ما يزيد عن 500% في اليابان.

المؤشر الثاني: خاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي

جدول رقم(2): متوسط حركة التداول اليومي للنقد الأجنبي خلال الفترة 1986-2007 (مليار دولار)

1986	1989	1992	1995	2004	2007
188	590	820	1190	1880	3210
-	46.4	11.6	13.6	36.7	71

المصدر: - النجار أحمد منير، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية مع الإشارة إلى السوق المالي الكويتي ، مرجع سبق ذكره، ص10.

فمن الجدول رقم (2) تشير البيانات إلى أنَّ متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 188 مليار دولاراً في منتصف الثمانينات القرن الماضي إلى حوالي 1.2 تريليون دولاراً عام 1995 وصولاً إلى 3.2 تريليون دولاراً عام 2007.

4) المراحل البارزة للعولمة المالية

وتنقسم المراحل البارزة للعولمة المالية إلى مرحلتين أساسيتين:¹

أ- مرحلة التحرير المالي 1980-1985

تزامنت هذه المرحلة مع تولي بول فولكر **Paul Volker** رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي واستلام مارغريت تاتشر **Margaret Thatcher** الحكم في بريطانيا، واللذين عُرفا باتجاههم نحو تحرير الحياة الاقتصادية والمالية سواء كان على المستوى الوطني أو العالمي. وامتدت هذه المرحلة خلال الفترة 1980-1985 وتميزت هذه المرحلة:

- بإزالة القيود عن القطاع المالي، ورفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبذلك إزيلت جميع الحواجز في وجهها دخولاً وخروجاً. وجاءت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية واسعة الانتشار للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي.
- التوسع الكبير في أسواق السندات 30% من إجمالي الأصول المالية المصدرة عالمياً، وارتباطها على المستوى الدولي وإزالة كافة القيود عنها، ممّا دفع الدول الصناعية الكبرى إلى تمويل العجوزات في موازنتها، عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية، وبشكل خاص سندات الخزينة، فهي اعتبرت مرحلة تغطية الدين العام بالأوراق المالية.
- توسيع وتعميق الإيداعات المالية بشكل عام، والتي سمحت بتشكيل كميات ضخمة من الادّخار العالمي، وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات، والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بشكل خاص.
- التوسّع في صناديق المعاشات والصناديق المتخصصة في جمع الادّخار، وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة، هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في كافة الأسواق العالمية.

ب- مرحلة التعميم وضم الأسواق المالية الناشئة

- تميّزت هذه المرحلة والتي امتدّت من 1986 وحتى الآن، بما يلي:
- تحرير أسواق الأسهم: كانت الانطلاقة من بورصة لندن في 1986 بعد إجراء الكثير من الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم **Big Bang**، وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك بتحرير أسهمها، ممّا سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها، على غرار أسواق السندات.

¹ دردور أسماء، بن زاوي نسرين، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.
 * بقصد تشجيع المنافسة في انكلترا عرف سوق لندن تعديل أو تحديث ما يعرف **Big Bang** توقف بمقتضاه العمل بالعمولات الثابتة لقاء المعاملات المالية وفتح سوق لندن للمساهمة الخارجية.

- ضم العديد من الأسواق النامية ابتداءً من أوائل تسعينيات القرن الماضي، وتم ربطها بالأسواق المالية العالمية، ممّا شكّل الحدث الهام في مسار العولمة المالية. وتمّ ذلك بربطها بشبكات الاتصال وتسجيل أدوات مالية أجنبية فيها، مما زاد من تدفق رؤوس الأموال نحوها.
- الانهيارات الكبيرة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي مليارات الدولارات كخسائر، وأدت إلى إفلاس الكثير من المصارف والمؤسسات المالية، لاسيّما في الولايات المتحدة الأمريكية.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بكافة أشكالها إلى درجة أنّها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة، وربطها بشبكات التعامل العالمية.
- زيادة كبيرة في عدد وحجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة.
- التوجه نحو التوسع الكبير في التمويل المباشر (بالجوء إلى الأسواق المالية)، وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية.

5) عوامل مساعدة لظهور العولمة المالية

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على ظهور العولمة المالية لعلّ من أهمها:¹

أ- تنامي الرأسمالية المالية

لقد نمت الرأسمالية المالية بالاعتماد على النمو الكبير والتطور في صناعة الخدمات المالية بتركيبتها الهيكلية المصرفية وغير المصرفية، كالمصارف التجارية، وصناديق الاستثمار، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وصناديق التقاعد وغيرها. كما أصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي صرف، إذ تعمل على توظيف رؤوس الأموال بدلاً من استثمارها، محققة معدلات ربح أكبر عند الاستثمار في الأصول المالية، مقارنةً مع معدلات الربح المحققة عند الاستثمار في المشروعات الإنتاجية. هذا وقد ارتبط النمو المطرد للرأسمالية المالية أيضاً بظهور ما أطلق عليه "الاقتصاد الرمزي" الذي تحركه رموز ومؤشرات الثروة المالية، مثل الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية، كما تحركه مؤشرات البورصات العالمية مثل: داو جونز، نيكاي، وداكس.

ب- ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال

إنّ النمو الكبير الذي حدث في تدفقات رؤوس الأموال الدولية، عكس في ضوء عولمة الأسواق المالية حجماً كبيراً من المدخرات والفوائض المالية التي لم تتمكن الأسواق المحلية استيعابها، ممّا دفعها للبحث عن فرص استثمارية خارجية ذات العائد الأعلى.

¹ كهينة رشام، واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص19-21.

ت- ظهور الابتكارات المالية الحديثة

إنَّ نمو العولمة المالية ارتبط بظهور العديد من الأدوات المالية الحديثة - التي جذبت العديد من المستثمرين- إلى جانب الأدوات المالية التقليدية المتداولة في الأسواق المالية، (الأسهم والسندات) كالمشتقات المالية*. وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت ضغوط حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، حيث أستخدمت لتجزئة المخاطر وتحسين السيولة بما تؤمن للمستثمرين من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حال حدوث تطورات جديدة.

ث- التقدم التكنولوجي

يُعتبر التقدم التكنولوجي من أحد العوامل المساعدة على نمو العولمة المالية، وظهور الابتكارات المالية الحديثة، وسرعة انتشارها، خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات، حيث تم تجاوز عقبة حواجز الزمان والمكان بين الأسواق المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات مما انعكس إيجاباً في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخرى.

ج- انتشار التحرير المالي الوطني والدولي

ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطاً وثيقاً بعمليات التحرير المالي الداخلي وبالتحرير المالي الدولي. وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية، واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.

د- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية

خلال العقدين الماضيين حدثت تغييرات جذرية في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها، بحيث عملت كحافز مسرع من وتيرة العولمة المالية. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- توسعت المصارف في نطاق أعمالها بشكل كبير سواء على الصعيد المحلي أم الدولي، فأصبحت تقوم بأعمال حديثة لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي، التي اقتضت تخفيف أو حتى إلغاء القيود التي كانت تحد من نشاطها، وهو الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس أموال المصارف وطرق استخدامها، ممّا انعكس في تطور بنود ميزانيتها.
- دخول المؤسسات المالية غير المصرفية كمنافس قوي للمصارف التجارية في مجال الخدمات التمويلية، مثل شركات التأمين، وصناديق المعاشات، وصناديق الاستثمار.
- نتيجة المنافسة القوية التي بدأت تستشعرها المصارف التجارية من المؤسسات غير المصرفية، قامت بالاندماج فيما بينها، وذلك في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان والدول الأوروبية.

* من أدوات المشتقات المالية: عقود المبادلات Swaps، عقود الخيارات Options، والعقود المستقبلية Futures.

ثانياً- المضاربات المالية:

منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتوجه نحو عالم أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشار أفكار الليبرالية الجديدة - والتي طالبت المجتمع الرأسمالي بضرورة التوسع في تحرير الأسواق المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بدون قيود أو ضوابط- شهد الاقتصاد الرأسمالي انفصاماً متزايداً بين الاقتصاد العيني (الحقيقي) المتمثل في تدفقات السلع والخدمات، والاقتصاد المالي (الرمزي) المتمثل في تدفقات النقود والائتمان. وقد ساهم التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات وانتشار العولمة بأوجهها المختلفة في زيادة هذا الانفصام.

فتقدر قيمة النشاطات المالية على مستوى العالم حوالي 450 تريليون دولاراً، مقابل ناتج عالمي بلغ عند نهاية عام 2008 حوالي 50 تريليون دولاراً. أي أنّ النسبة بينهما هي 9 أضعاف.¹ يُعتبر أول من أشار إلى هذه الظاهرة الاقتصادي الأمريكي بيتر دراكر Bitter Drucker، فأسماءها بظاهرة صعود الاقتصاد الرمزي، ويُعتبر صاحب الفضل في إبراز هذا المفهوم، فهو يفرق بين الاقتصاد الرمزي والاقتصاد الحقيقي، فالاقتصاد الرمزي يُعنى بحركة رؤوس الأموال، بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يُعنى الاقتصاد الحقيقي بحركة السلع والخدمات.² وبات الاقتصاد الأمريكي-والذي يمثل مركزاً للرأسمالية العالمية- المركز الأكبر لما أصبح يدعى بالاقتصاد الرمزي (المالي)، فأصبح جانب كبير من الاستثمارات خاضعاً لعمليات المضاربات المالية في أسواق المال العالمية، متربصة لتحقيق أقصى الأرباح بأقصر فترة ممكنة، وقد خضع هذا التوجه المالي إلى السوق الأمريكية لتأثير عاملين:

- أ- استمرار الدولار الأمريكي كعملة احتياطية دولية ووسيلة دفع عالمية.
- ب- تنامي العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي، مما يعكس النزعة الاستهلاكية في الحصول على سلع خارجية، كما يعكس أثر الإنفاق العسكري الواسع، وانعكاساته على القدرة الحقيقية للاقتصاد الأمريكي. فخلال عقد تسعينيات القرن الماضي، ازداد العجز في الحساب الجاري الأمريكي من (91,9) مليار دولاراً عام 1990، إلى (417,4) مليار دولاراً عام 2001، ومقابل ذلك ازداد رصيد الحساب المالي والرأسمالي في ميزان المدفوعات من (69,4) مليار دولاراً إلى (461,5) مليار دولاراً خلال المدة نفسها.³

¹ علي بودلال، عبد الصمد سعودي، تداعيات الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي بالصين دراسة تحليلية مقارنة، الملتقى العلمي الدولي الخامس، جامعة تلمسان، (د.ت)، ص21

² مرسي فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، آذار، 1990، ص210.

³ يونس عدنان حسين، الأزمة المالية العالمية وآليات إصلاح الاقتصاد الرأسمالي، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد الثاني والعشرون، السنة الثامنة، كربلاء، العراق. ص29-30.

1) ظاهرة التمويل * Financialization

يستخدم مصطلح **ظاهرة التمويل** لتلخيص مجموعة واسعة من التغيرات في العلاقة بين القطاع المالي والحقيقي، والتي أعطت وزناً أكبر للقطاع المالي على حساب القطاع الحقيقي. فقد استخدم هذا المصطلح ليشمل ظواهر متنوعة، مثل التوجه نحو تعزيز قيمة حقوق المساهمين في الشركات، وزيادة الديون الأسرية، وزيادة الدخل من النشاطات المالية، بالإضافة إلى الزيادة المتكررة للأزمات المالية، وإلى زيادة انتقال رؤوس الأموال دولياً - والذي يعتبرها معظم المؤلفين من المكونات الرئيسية للنظام النيو ليبرالي **neoliberal** - من خلال الإلغاء التدريجي للضوابط على التدفقات الرأسمالية الدولية.¹

فهو نظام يعتمد على الأسواق الرأسمالية، ويعطي سيطرة أكبر للأسواق المالية وحاملي الأسهم في ظل أسواق مالية محررة، وبروز مصارف الاستثمار وغيرها من المؤسسات غير المصرفية. والذي أدّى بدوره إلى زيادة التمويل الداخلي للشركات، وزيادة عمليات الاندماج والاستحواذ، وانخفاض الاستثمار في الأصول الثابتة، مما أدّى إلى ارتفاع قابلية حدوث فقاعات في أسعار الأصول وزيادة الهشاشة المالية **financial fragility**.²

فيمكن تعريف ظاهرة التمويل بأنها العملية التي من خلالها تكسب الأسواق المالية والمؤسسات والنخب المالية نفوذاً أكبر على حساب السياسة الاقتصادية والنتائج الاقتصادية المادي. فهذه الظاهرة أثرت في أداء الأنظمة الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي وأدت إلى الآثار الرئيسية التالية:

أ- رفع أهمية القطاع المالي على حساب القطاع الحقيقي.

ب- تحول الدخل من القطاع الحقيقي إلى القطاع المالي.

ج- الزيادة في عدم المساواة في الدخل والمساهمة في ركود الأجور.³

فظاهرة التمويل تشير إلى تعزيز الرأسمال المالي على حساب الرأسمال الحقيقي، وزيادة تبعية تلك الاستثمارات لأسواق المال العالمية.

* **ظاهرة التمويل financialization**: يستخدم هذا المصطلح في المراجع الأجنبية الحديثة لوصف مرحلة من المراحل التي مرت بها الرأسمالية العالمية مؤخراً، ولم تتم ترجمة هذا المصطلح الاقتصادي إلى اللغة العربية حتى تاريخ إعداد هذه الأطروحة، ويوضح هذا المصطلح الآلية التي تتم من خلالها انفصال العلاقة بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي وتعاضل النشاطات المالية وهيمنتها في الاقتصاد على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى وهنا لا نقصد به مصطلح التمويل **finance** بمفهومه التقليدي.

¹ STOCKHAMMER Engelbert, **Financialization and the Global Economy**, political economy research institute, University of Massachusetts Amherst, November, 2010, P2-3.

² DULLIEN Sebastian, others, **The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries**, UNCTAD, United Nations, New York and Geneva, December , 2010, P.43-44

³ PALLEY Thomas I, **Financialization: What It Is and Why IT Matters**, The Levy Economics Institute of Bard College, Washington, D.C., USA, December, 2007, P.2

(2) مفهوم ظاهرة التمويل

يمكن توضيح ظاهرة التمويل بعدة مجالات:¹

أ- من خلال التوسع الكبير وانتشار الأسواق المالية خلال الثلاثين السنة الماضية، وارتفاع نسبة الأصول المالية العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي ثلاثة أضعاف من 1.5% إلى 4.5% ب- ارتبطت ظاهرة التمويل بتوسع أصول المضاربة على حساب تعبئة وتخصيص الاستثمار للنشاط الحقيقي.

ج- فهمت ظاهرة التمويل ككل من خلال التوسع وانتشار الأدوات والخدمات المالية، والذي أوجد أفق واسع للمؤسسات والأسواق المالية.

د- نشأت ظاهرة التمويل على شكل هيمنة مالية على حساب الصناعة، خصوصاً في الولايات المتحدة، فانغمست الشركات غير المالية في عمليات ظاهرة التمويل، باشتقاق الربحية من النشاطات المالية عوضاً عن نشاطاتهم المنتجة.

هـ- طُرحت ظاهرة التمويل من قبل المذهب النيو ليبرالي، لتشكل أداة لإعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل الريعية. فخلال السنوات الثلاثين الماضية في الولايات المتحدة انخفضت الدخل الحقيقية للأغلبية الواسعة للسكان.

و- أدت ظاهرة التمويل على المستوى العالمي إلى عجز كبير في الميزان التجاري، وعجز ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية (ربط انخفاض الإنتاج على حساب التوسع المالي) يتطابق مع احتفاظ متماثل للدولارات الأمريكية كاحتياطيات في بلدان أخرى (خاصة الصين التي تحتفظ بالجزء الأكبر منها). والذي أعتبر نتيجة للسياسة التحررية النيو ليبرالية -كتخفيف الرقابة على سعر الصرف والاقتصادات المفتوحة- التي تسهل السقوط أمام تحركات رؤوس الأموال، وتتطلب مستويات عالية من الاحتياطيات كوقاية.

(3) السمة المميزة لظاهرة التمويل

أ- زيادة حجم الدين الأمريكي

أدت ظاهرة التمويل إلى زيادة كبيرة في حجم الديون في الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تُعتبر السمة المميزة لهذه الظاهرة، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

¹ FINE Ben, *Neo-Liberalism in Retrospect?-It's Financialisation stupid*, *School of Oriental and African Studies*, University of London, October, 2009, P.3-4

الجدول رقم(3): مقارنة بين حجم الدين الكلي للقطاع المالي والحقيقي (1973-2005)

الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	حجم الدين الكلي لأسواق الائتمان	القروض الكلية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	دين القطاع المالي (مليار دولار)	دين القطاع المالي نسبة إلى الدين الكلي %	دين القطاع غير المالي (الحقيقي) نسبة إلى الدين الكلي %
1382	2.172.7	140.0	209.8	9.7	90.3
2563	4.276.4	166.8	504.9	11.8	88.2
5484	12.838.7	234.1	2399.3	18.7	81.3
9187	27.019.6	294.1	8130.3	30.1	69.9
12455	40.926.0	328.6	12905.2	31.5	68.5
1973					
1979					
1989					
2000					
2005					

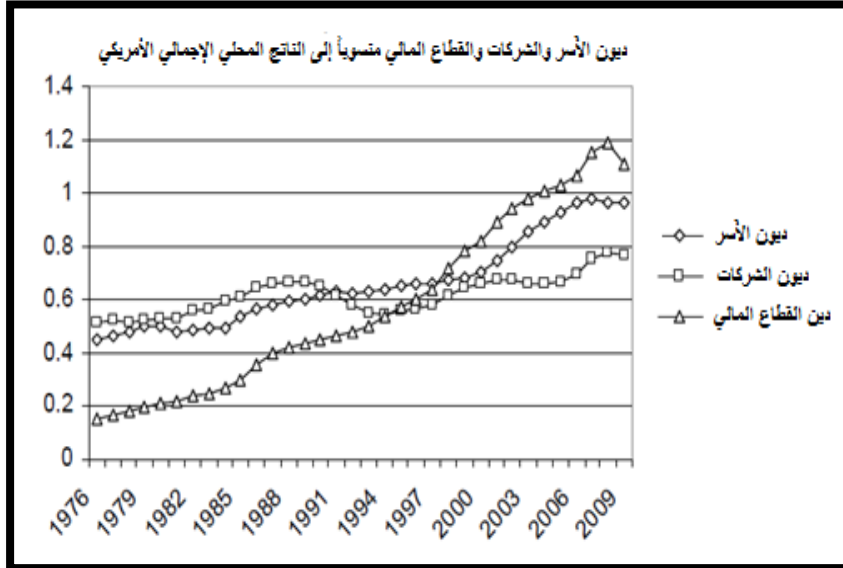
Source: PALLEY Thomas I, **Financialization: What It Is and Why IT Matters**, Op.Cit, P.7

من الجدول رقم(3) يُلاحظ تطور حجم سوق الدين خلال الفترة 1973-2005، فالدين الإجمالي ارتفع من 140% إلى 328.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد نمت أيضاً ديون القطاع المالي بشكل أكبر بكثير من نمو ديون القطاع الحقيقي، فدين القطاع المالي ارتفع من 9.7% إلى 31.5% من إجمالي الديون، في حين انخفضت نسبة دين القطاع الحقيقي من 90% إلى 68.5%.

ب- مستوى الديون عبر مختلف القطاعات

أدت ظاهرة التمويل إلى زيادة كبيرة في مستويات الديون شملت مختلف القطاعات كما هو موضح في الشكل (1).

الشكل رقم(1): ديون الأسر والشركات والقطاع المالي منسوبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1976-2009



Source: STOCKHAMMER Engelbert, **Financialization and the Global Economy**, Op.Cit, P.17

يبين الشكل رقم(1) ديون الأسر والشركات والقطاع المالي الأمريكي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، فقد ازدادت ديون قطاع الشركات من 52% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1976

إلى 77% عام 2009، وازدادت ديون الأسر* من 45% عام 1976 إلى 96% في عام 2009، مع تسارع واضح في بداية القرن الجديد، الجزء الأكثر أهمية في زيادة دين القطاع المالي ارتفع من 16% عام 1979 إلى 111% عام 2009.

4) نتائج ظاهرة التمويل

أ- ضمن القطاع المالي

- ظهور نظام الظل المصرفي: ظهر نظام الظل المصرفي مستنداً إلى ما يدعى بمصارف الظل Shadow banks، وهي كيانات تعنى بالنشاطات الاستثمارية المبتكرة وتمثل المصارف التقليدية إلى حد ما بكونها تقدم خدمات الوساطة الائتمانية، إلا أنها تختلف عن المصارف التقليدية بأنها تفتقر إلى عنصر السيولة لدى المصرف المركزي أو الضمانات الائتمانية للقطاع العام.¹
- ومع ظهور نظام الظل المصرفي، أصبح جزءاً كبيراً ومتزايداً من القطاع المالي لا يأخذ شكل صناعات مصرفية تقليدية، كصناديق الاستثمار وصناديق سوق المال، وصناديق التحوط، فنظام الظل المصرفي أستخدم كمحرك لظاهرة التمويل. وتعتبر الابتكارات المالية من الجوانب الهامة لنشوء قطاع الظل المصرفي ويُخمن بأن نظام الظل المصرفي الأمريكي هو الآن بحجم القطاع المصرفي التقليدي.
- التحول نحو الأعمال المدرة للأرباح الناجمة عن الوساطة في الصناعات المصرفية: بدلاً من الدخل الناجم عن الصناعات المصرفية التقليدية.
- التحول نحو الإقراض الأسري: توجه الصناعات المصرفية لصالح الإقراض الأسري بدلاً من الشركات وبشكل خاص الرهن العقاري والتي تُعتبر الأكبر من حيث الإقراض.²

ب- استراتيجيات إدارة الشركات

خلال العقدين الماضيين كان هناك تغييرات جوهرية، أدت إلى تقصير كبير في آفاق تخطيط الشركات، ومقدمة لاستراتيجيات إدارية تهدف إلى تعزيز قيمة حقوق المساهمين shareholder value، في حين أنها تقوّض أداء الاقتصاد الحقيقي. تتضمن هذه الاستراتيجية إعادة الهيكلة، وخفض التكاليف، بالاعتماد على تقليص فرص العمل، والقضاء على القدرة الإنتاجية لتوليد النقد اللازم لإعادة شراء أسهمها، بهدف مواصلة رفع قيمة أسعار أسهمها في السوق. وتمثل ذلك بإعادة الهيكلة وتسريح جماعي في الولايات المتحدة، وقد تزامن ذلك مع قيام الشركات غير المالية بشراء 870 مليار دولاراً من الأوراق المالية الخاصة بها خلال فترة 1995-2001.³

* تتكون الديون الأسرية معظمها من الرهن العقاري.

¹ ANTILL Samuel, others, **Components of U.S. Financial Sector Growth:1950-2013**, Federal Reserve Bank of New York, USA, March 5, 2014, P.1

² STOCKHAMMER Engelbert, **Financialization and the Global Economy**, Op.Cit, P.6

³ ROSSMAN Peter, GREENFIELD Gerard, **Financialization: New Routes to Profit- New Challenges for Trade Unions**, review of the ILO Bureau for workers ,2006, P.2

ج- النتائج العامة لظاهرة التمويل:

- انخفاض المستويات العامة لتراكم رأس المال الحقيقي.
 - تعزيز قيمة حقوق المساهمين أو الثروة المالية على القيم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.
 - التأثير الكبير الممتد بشكل مباشر وغير مباشر على السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
 - وضع مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية ضمن المخاطرة، نتيجة الاضطراب الناجم عن عدم الاستقرار المالي.¹
- مما تقدّم يرى الباحث بأنّ الاقتصاد الرأسمالي مرّ بمرحلة جديدة مع بروز العولمة المالية - والتي تُعتبر الناتج الأساسي للتحرر - وما أدّت إليه من تكامل وارتباط الأسواق المالية مع بعضها من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ثمّ جاءت ظاهرة التمويل لتعزّز دور الأسواق المالية على حساب النشاطات الاقتصادية المنتجة، وتؤدي إلى تزايد حجم الدين الأمريكي.

¹ FINE Ben, Neo-Liberalism in Retrospect?-It's Financialisation stupid, Op.cit, P.5

المبحث الثاني

مفهوم الأزمات المالية العالمية

أولاً- تعريف الأزمات المالية:

لقد تعددت التعريفات التي تصف الأزمة المالية، فلا يوجد تعريف موحد لها: فالبعض يُعرّفها* بأنها عبارة عن حالة اضطراب تصيب النظام المالي للدولة أو مجموعة من الدول، تتبعه حدوث انهيارات للمؤسسات المالية، ثم حدوث انهيارات في أسواق الأوراق المالية، فتؤدي إلى خللٍ خطيرٍ في الحالة الاقتصادية، التي سرعان ما تنتشر في كيانات الدولة أو الدول، مؤديةً بذلك إلى نتائج خطيرة وغالباً ما تُسبق بالتححرر المالي **Financial Liberalization**.¹

ويمكن تعريف الأزمة المالية بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولةٍ ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها، فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.²

كما يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها تلك الاضطرابات التي تؤثر كلياً أو جزئياً في معظم المتغيرات المالية، مثل أسعار الأسهم و السندات، الودائع المصرفية وأسعار صرف العملات، كما أن هناك تعريف آخر للأزمة المالية بأنها اضطراب حادّ ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية، وتمتد آثار هذه الأزمة إلى قطاعات اقتصادية أخرى، ومع استمرار تداعيات هذه الأزمة على هذه القطاعات قد تتحول إلى أزمة اقتصادية شاملة، مثل الأزمة الاقتصادية لعام 1929.³

* وضع صندوق النقد الدولي بعض من المؤشرات الاقتصادية التي تنذر بوقوع أزمة مالية ضمن ما يدعى بنظام الإنذار المبكر المستند إلى المؤشرات التالية:

- نسبة القروض قصيرة الأجل لاحتياطيات الصرف الأجنبي أقل من الواحد.
- الاختلالات في أسعار الصرف.
- العجز في الميزان التجاري.

¹ CARMENR Kennethr, **Is the 2007 U.S. Sub-Prime Financial Crisis So Different? An International Historical Comparison**, University of Maryland, USA, 2008, P.3.

² المناصير علي فلاح، الكساسة وصفي عبد الكريم، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها.. وسبل العلاج، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، 2009، ص7.

³ الخزرجي ثريا، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، 28-29 نيسان، 2009، ص4

مما سبق يرى الباحث، اختلاف آراء الاقتصاديين حول تحديد تعريف شامل للأزمات المالية، إلا أنه يتفق مع تعريف الأزمة المالية بأنها ذلك الانهيار الذي يمسّ في أغلب الأحيان أحد أو أكثر أو جميع متغيرات النظام المالي والمتمثلة في سعر الصرف، والمصارف، ميزان المدفوعات والبورصة. فمثلاً تضمنت أزمة جنوب شرق آسيا 1997، وأزمة المكسيك 1994، عناصر أزمات العملة والأزمات المصرفية وأزمات المديونية، في حين كانت أزمة آلية أسعار الصرف الأوربية 1992-1993، أزمة عملات فقط. وقد تبدأ الأزمة في شكل نوع واحد فقط من الأزمات المالية، ثم تتطور لتشمل عناصر الأنواع الأخرى من الأزمات المالية¹.

ثانياً- تصنيف الأزمات المالية:

يمكن تصنيف الأزمات المالية كالآتي:

1) أزمات العملة وأسعار الصرف Currency and Exchange Rate Crisis

يُعرف هذا النوع من الأزمات بالأزمات النقدية، وهي عبارة عن هبوط شديد في قيمة العملة الوطنية، يسبقه أو يصاحبه انخفاض حاد في الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطات النقدية. وهذا يؤثر في قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمّى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات **Balance of Payments Crisis**، ويمكن أن تلمس هذه الأزمات من خلال اتجاه الأفراد والشركات والمؤسسات، نحو تحويل موجوداتها المالية والنقدية بالعملة الوطنية إلى العملة الأجنبية لتجنب الهبوط المتوقع في قيمة العملة الوطنية، الذي قد يحدث نتيجة لظهور الاختلال على صعيد الاقتصاد الكلي. وتصبح السلطات في هذه الحالة غير قادرة على الدفاع عن السعر الثابت للعملة الوطنية، مما يجبرها على التخلي عنه لصالح تبنيّ نظم صرف مرنة، وخاصة عندما تسود مستويات سعر صرف لا تتسجم مع واقع الاقتصاد الكلي².

وهو شبيه بما حدث في تايلاند إذ أدّى اندلاع الأزمة المالية في دول شرق آسيا عام 1997، إلى مضاربات شديدة على عملاتها، ونتيجة محاولة الحكومة مساندة عملتها، أدّى ذلك إلى انخفاض الاحتياطيات من العملات الأجنبية لديها بسبب محاولة ضخ مزيد من السيولة وهروب رؤوس الأموال من تلك المنطقة³.

¹ حاج موسى نسيم، الأزمة المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2009، ص 14.

² خبابة عبد الله، لعراف فائزة، "الأزمات المالية والمصرفية المعاصرة: السمات والخصائص المشتركة، دراسة تحليلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع والعشرون، 2013، ص 66.

³ KAWAI Masahiro, AKIYAMA Shigeru, **Implications of The Currency Crisis for Exchange Rate Arrangements**, Washington, USA, P.14.

(2) أزمات مصرفية Banking Crisis

يظهر هذا النوع من الأزمات بسبب ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبيات الودائع من المصارف التجارية، ويتبع ذلك انخفاض مستمر في نوعية الأصول المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإنَّ انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدي إلى الأزمة المصرفية. وفي هذه الحالة يتوجه العملاء إلى سحب ودائعهم قبل أن يتعرض المصرف للأزمة. ومن ناحية أخرى عندما تتوافر الودائع لدى المصرف، وترفض هذه المصارف منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب، تحدث أزمة في الإقراض وهو ما يسمّى بأزمة الائتمان **Credit Crunch**.¹

(3) أزمات الفقاعات في أسواق المال Bubble Crisis

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يُعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "bubble"، وتظهر الفقاعة عندما ترتفع أسعار الأصول المالية بشكل يتجاوز قيمتها العادلة ارتفاعاً غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل - كالأسهم على سبيل المثال - الربح الرأسمالي الناتج عن ارتفاع سعره، وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل، فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتتهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في القطّاع نفسه أو القطّاعات الأخرى، علماً بأنَّ المضاربين يدركون وجود هذه الفقاعة واحتمال انهيارها في أيّ وقت، حتّى وإنْ كان هذا الانهيار غير متوقَّع.²

فالفقاعة القائمة على المضاربة من الممكن أن تتفجر في أيّ لحظة، فيكفي لتحقيق ذلك أن ينتبه المستثمرون فجأة إلى أنَّ المعطيات الأساسية للاقتصاد لا تؤيّد مثل هذه الزيادة في قيمة أسعار الأصول، ممّا يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية عكسية ببيع ما في حوزتهم، فيتسببوا بهذا السلوك في إحداث هبوط (أحياناً بمعدل مرتفع جداً) في قيمة العملة.³

¹ عجمي جميل هيل، الأزمات المالية : مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، دمشق، سورية، 2003. ص 281.

² الخطيب شذا جمال، العولمة المالية ومستقبل الأسواق المالية العربية لرأس المال، دار مجلاوي، عمان، الاردن، 2008، ص 24.

³ محمد عبد الباسط وفا، المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص 27.

(4) أزمات الديون الخارجية Foreign Debt Crisis

في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال توسعت المصارف التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث، وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلانها عدم قدرتها على الوفاء نتيجة لما يترتب عليها من خدمة دين قد يتجاوز المبلغ الأصلي، الأمر الذي يولد أزمة مالية، من هذه الأزمات أزمة الديون الخارجية المكسيكية في عام 1982، والتي امتدت لتشمل العديد من الدول من خلال أثر العدوى، وكانت بدايةً لأزمة مدفوعات دولية.¹ وقد أشارت بعض الدراسات إلى ما يلي:²

- خلال الفترة من عام 1979 وحتى عام 1997 كانت هناك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و 54 أزمة مصرفية.
- كانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعاً من الأزمات المصرفية خلال الفترة من عام 1975 وحتى عام 1986، بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة من عام 1987 وحتى عام 1997، وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي.
- إن أزمات العملة وأزمات المصارف في الاقتصادات الصاعدة هي ضعف تلك الأزمات في الدول الصناعية.
- يمكن أن تشهد الدولة كلا النوعين في الوقت نفسه، بحيث تغذي كل منهما الأخرى، ومنذ 1975 كانت هناك 12 أزمة متزامنة.
- من الملاحظ أن أزمات المصارف تسبق أزمات العملة بعام أو عامين، والعكس صحيح.

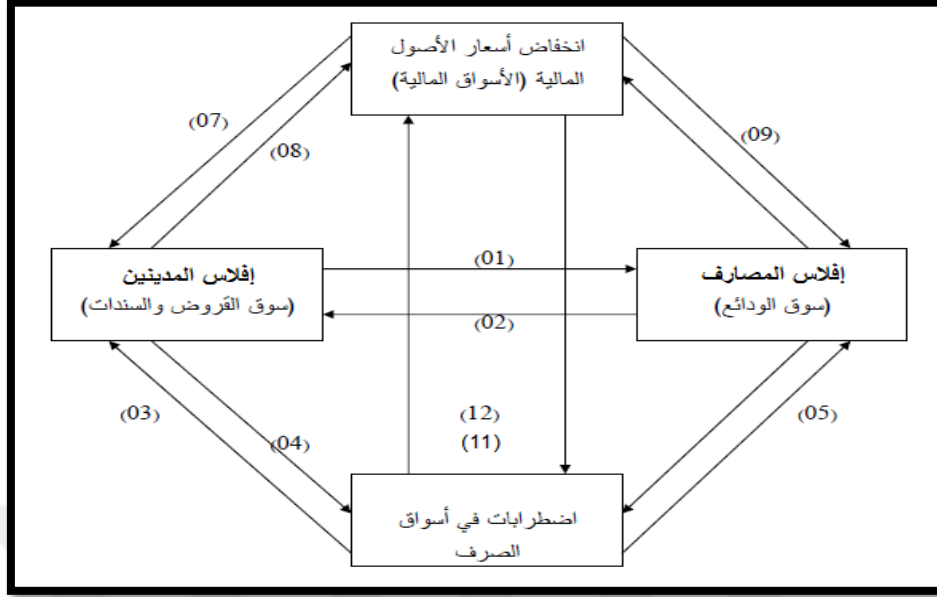
ثالثاً - قنوات انتشار الأزمات المالية:

تظهر الأزمة المالية عند حدوث اضطراب مالي في أحد أسواق النظام المالي كسوق القروض والسندات، وسوق الصرف، والقطاع المصرفي، والسوق المالي، لكنها سرعان ما تنتقل إلى الأسواق الأخرى عبر قنوات عديدة كما هو موضح في الشكل رقم (2).

¹ GONDA V., **Monetary Crises (Empiricism and Theory)**, BIATEC, Narodna Banka Slovenska, Volume XIV, 2006, P.2.

² محفوظ علاء الدين مرجان، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، وزارة التجارة والصناعة، قطاع سياسات تنمية صادرات، مصر، 2009، ص 7-8.

الشكل رقم(2): قنوات انتقال الأزمات المالية عبر أقسام النظام المالي الواحد



المصدر: نسيم أوكيل ، الأزمات المالية وإيجاد آلية التنبؤ بها في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص63.

يوضح الشكل رقم(2) مجمل القنوات المحتملة لانتقال الأزمات المالية بين كافة الأسواق، سوق

القروض، السوق المالية، سوق الودائع(المصارف) وأسواق الصرف، وفيما يلي شرح لهذه القنوات:

• **القناة رقم (1):** وتمثل انتقال أزمة المديونية من سوق السندات والقروض باتجاه الجهاز المصرفي، فالتوقف عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلباً في المصارف، ويزيد من احتمال إفلاسها.

• **القناة رقم (2):** تبين أنَّ ظهور حالات إفلاس لدى المصارف سيؤدي حكماً إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين، وبالتالي احتمالات إفلاسهم أيضاً.*

• **القناة رقم (3):** من شأن أزمة سعر الصرف أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة استغناء المستثمرين عنها والتوجه إلى سندات بعملة أخرى.

• **القناة رقم (4):** إنَّ إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين(الأجانب خاصة)، فيعملون على الاستغناء عن تلك السندات، فيحدث ذلك اضطراباً في سعر صرف عملتها، نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

* الشاهد على ذلك ما حدث في الأزمة المصرفية بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1929.

• **القناة رقم (5):** قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو التوقع بانخفاضها، إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى المصارف قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى المصارف.

• **القناة رقم (6):** إذا أفلس العديد من المصارف ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الشركاء الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

• **القناتين رقم (7) و (8):** وتعتبر عن الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث، بالنظر إلى أنَّ الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.

• **القناتين رقم (9) و (10):** وتمثلان انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس، حيث أنَّ عدداً كبيراً من المصارف تُعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية، كما أنَّ المصارف خاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصّة كبيرة من رسملة السوق المالية.

• **القناتين رقم (11) و (12):** وتعتبر كيف يمكن لأزمة في أسواق الصرف أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس، فمثلاً عند تخفيض العملة يحدث هلعاً لدى المستثمرين الأجانب، ويقدمون على التخلي عن أصولهم المالية والمقيمة بتلك العملة.¹

رابعاً – الأسباب العامة للأزمات المالية:

تتعدد أسباب الأزمات المالية بحسب ظروف كل دولة، ويمكن تلخيص أهمها إلى ما يلي:

1) عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية

يُعتبر من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، والإسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية هي مشكلة عدم تماثل المعلومات، فهي تُعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الطرف الآخر، ممّا يؤدي إلى أنَّ الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم، وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة، كما يترتب عليها تزايد مخاطر الممارسات اللاأخلاقية* **Moral Hazards**. كل ذلك من الممكن أن يعيق التشغيل الكفؤ للنظام المالي

¹ حاج موسى نسيم، الأزمة المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

* تنشأ الممارسات اللاأخلاقية من خلال امتلاك أحد الأطراف معلومات أكثر تفصيلاً من المعلومات المتوفرة لطرف آخر مما تمكنه من اتخاذ قرارات أكثر فعالية أو تعريض الطرف الآخر لمخاطر كبيرة. وهي أما تكون من طرف المقرض كالعامل على إخفاء نسبة العمولة المفرطة أو إغراء المقرض بالحصول على قروض جديدة أو من قبل الجهة المقرضة كإخفاء معلومات هامة تتعلق بالعقار المرهون أو السجل الائتماني.

والمصرفي، ويساهم في انتشار ما يدعى بسلوك القطيع * **Herd Behavior**، وانتشار العدوى أو تفشيها (سريان الإشاعات).¹

(2) اضطرابات القطاع المالي

شكّل انهيار أسواق الأوراق المالية والتوسع في منح الائتمان وتدفق رؤوس الأموال الكبيرة من الخارج، القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية. وشهد القطاع المالي توسعاً كبيراً ترافق مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبح المالي. وعانت معظم الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي، وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية. وأدّى التوسع في منح ائتمان إلى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض كالقروض الاستهلاكية أو العقارية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري. ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول حصول انتعاش كبير في منح القروض، ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب، بل شملت كذلك الدول الصناعية مثل فنلندا والنرويج والسويد واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.²

(3) التقلبات في شروط التبادل التجاري

إنّ أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات التي تحدث في شروط التبادل التجاري، فعند انخفاض شروط التجارة يصعب على عملاء المصارف العاملين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم، خصوصاً خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أنّ حوالي 75% من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية، شهدت انخفاضاً في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة، وشكّل انخفاض شروط التجارة سبباً رئيسياً للأزمة المالية في حالة كل من فنزويلا والأكوادور، حيث كان الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام في ظل صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه.

وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالمياً لا تؤثر فقط في تكلفة الاقتراض، بل الأهم من ذلك أنّها تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها، ويُقدّر أنّ

* يُقصد بسلوك القطيع قيام المستثمرين بعمليات الاستثمار في الأسواق المالية بالاعتماد على الشائعات واتباع بعضهم لبعض بهدف تحقيق الأرباح دون الاستناد إلى التحليلات السليمة.

¹ DULLIEN Sebastian, others ,**The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries**, Op.Cit, P22

² بريس عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، الملتقى الدولي الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، 6 مايو، 2009، ص10.

50-65% من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال حقبة تسعينيات القرن الماضي، كان سببها المباشر التقلبات في أسعار الفائدة عالمياً.¹

4) عدم التحضير الكافي للتحرير المالي

إنَّ التحرير المالي يحدث أوضاعاً جديدة لم يتعود عليها النظام المصرفي في الدول النامية، وما لم يكن هناك ما يقابلها من احتياطات وإجراءات كافية يمكن أن تُحدث أزمة للمصارف، فحينما يتم تحرير سعر الفائدة تفقد المصارف الحماية التي كانت تتمتع فيها في ظل أسعار الفائدة المدارة. ومع رفع القيود على منح الائتمان يزداد الطلب في القطاع التي تم تحريرها مثل العقارات، ونشاطات السندات، كما أنَّ خفض نسبة الاحتياطي يسمح للبنوك أن تلبي تلك الطلبات المتزايدة على الاقتراض، في ظل هذه الأوضاع ومع عدم وجود الخبرة الكافية، لن تكون هناك قدرة لتقدير مخاطر الائتمان.²

5) سياسات أسعار الصرف

يُلاحظ أنَّ الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت، كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية. فيصعب على السلطات النقدية في تلك الدول أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية، لأنَّ ذلك يؤدي إلى فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدوث أزمة سيولة. وينتج عن أزمة السيولة ظهور عجز في ميزان المدفوعات ومن ثمَّ نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية، مما يزداد الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي. وبالمقابل عند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن، فإنَّ حدوث أزمة السيولة سيؤدي إلى تخفيض قيمة العملة، وزيادة في الأسعار المحلية التي تؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي.³

خامساً- التطور التاريخي للأزمات المالية:

تعرَّض النظام المالي العالمي منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى سلسلة متتالية من الأزمات المالية، تعددت أسبابها واختلفت في حدتها ومدى انتشارها، وتتنوعت هذه الأزمات ما بين أزمات نقدية وأزمات مصرفية وأزمات ديون خارجية، وأعتبر من أبرزها: أزمة الكساد الكبير عام 1929، وانهيار سوق الأسهم في الولايات المتحدة عام 1987 وهو ما يُعرف بأزمة الاثنين الأسود، والأزمة المكسيكية

¹ حاج موسى نسيم، الأزمة المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008، مرجع سبق ذكره، ص22.

² الزيادات علي، الخرابشة فارس، أثر الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، كانون الثاني، 2013، ص 409.

³ بريش عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، مرجع سبق ذكره، ص12.

عام 1994، وأزمة جنوب شرق آسيا عام 1997، وانتهاء بما عُرفَ بالإعصار المالي أو الأزمة المالية العالمية، التي انفجرت عام 2008، وتميزت بطابعها الخاص، فقد وضعت النظام الاقتصادي العالمي برمته على المحك، مع تعاظم مخاطرها وحدتها من جهة وفي مدى انتشارها من جهة أخرى. وفيما يلي استعراض تاريخي للآزمات المالية العالمية:

(1) أزمة عام 1866

تُعتبر هذه الأزمة من أقدم الآزمات التي عرفها العالم، والتي نتج عنها تعرض العديد من المصارف البريطانية للإفلاس، ممّا أدّى إلى حدوث أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني، وتدعى أيضا بأزمة الجمعة.

(2) أزمة الكساد الكبير عام 1929

تُعتبر من أشهر الآزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، وتعود جذورها إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث شهد الاقتصاد الأمريكي انتعاشاً كبيراً خلال فترة 1922-1929، بسبب تدهور وضع الاقتصاد الأوروبي من جهة، وازدهار الصناعة الأمريكية الناتج عن استخدام أساليب صناعية حديثة، بالإضافة إلى ارتفاع المردودية الفلاحية للاقتصاد الأمريكي، وزيادة حجم الاستهلاك بفعل زيادة و تحسن الدخل الفردي، وبالرغم من هذا الازدهار الاقتصادي، فقد عرف الاقتصاد الأمريكي نقاط ضعف هامة منها عدم مسايرة وتيرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج، واعتماد الاقتصاد الأمريكي كثيراً على القروض، سواءً بالنسبة للإنتاج أو بالنسبة للاستهلاك بسبب التسهيلات المقدمة من طرف المصارف في هذا المجال، وانتشار المضاربات في البورصة بشكل حاد، حيث ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعاً كبيراً بشكل لا يتناسب مع الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات، وفي يوم 24 تشرين الأول 1929، والذي عرف باسم الخميس الأسود تم طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة واحدة، فكان العرض أكبر بكثير من الطلب، مما أدّى إلى هبوط أسعار الأسهم بنسبة 13%، وانهارت بذلك بورصة وول ستريت * **Wall Street**، ثم توالى الانهيارات في أسواق المال العالمية لتمتد آثار هذه الأزمة المروعة إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي.¹

وتمثلت مظاهر هذه الأزمة وفق ما يلي:

- انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي.
- انخفاض الاستثمارات في القطاع الإنتاجي.

* بورصة وول ستريت (سوق نيويورك المالية): تعتبر أكبر سوق مالية في العالم، ودعيت بهذا الاسم نسبة لاسم الشارع الذي يوجد فيه شارع وول ستريت في نيويورك.

¹ مرابط ساعد، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- اسطيف، الجزائر، 2009، ص3.

- ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالي ثلث قوة العمل الأمريكية.
 - وكانت النتائج المترتبة على تلك الأزمة ما يلي:
 - امتداد الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتضرب العديد من دول أوروبا الغربية وتهدد أركان النظام الرأسمالي.
 - فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي التقليدي الحر (دعه يعمل دعه يمر).
 - قيام العديد من الاقتصاديين في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر.
 - تأكيد النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.¹
- وقد أرجع تقرير لصندوق النقد الدولي الأسباب الأساسية لأزمة الكساد العالمي الكبير إلى النقاط التالية:
- بدأت فترة الركود في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر آب من عام 1929 ، ويعود ذلك إلى تشديد إجراءات السياسة النقدية في السنة السابقة، بهدف القضاء على المضاربات في سوق الأوراق المالية، وفي شهر تشرين الأول من عام 1929 انهارت سوق الأوراق المالية، ممّا عجلّ بالهبوط الحاد في الاستهلاك كنتيجة جزئية لزيادة الغموض المحيط بمستويات الدخل في المستقبل.
 - وخلال فترة العامين 1931-1932، ازدادت حدة الركود فتحوّل إلى كساد، ونشأت العديد من الآثار الانعكاسية الضارة بين القطاع المالي والاقتصاد الكليّ، وأدّت إلى ترسخ انكماش الدّين، وحدث أربع موجات من السحب الجماعي للأرصدة المصرفية، وإلى إعسار ثلث المصارف الأمريكية خلال الفترة 1930-1933، وكذلك تقلصت مستويات الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص بصورة حادة.
 - وقد خلّف الهبوط الاقتصادي في الولايات المتحدة آثاراً انكماشية على النطاق العالمي، فقد أدّى انهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة إلى هبوط الأسعار وخسارة الثروة في بلدان أخرى، وأدّى تراجع الطلب الكليّ في الولايات المتحدة إلى انتقال الآثار السلبية على المستوى الدولي عبر قنوات التجارة، وانتشرت آثار الأزمة المالية مباشرةً من الولايات المتحدة إلى بقية العالم عبر عدد من القنوات، منها تراجع تدفقات رؤوس الأموال الأمريكية إلى الخارج، ويعتقد العديد من الاقتصاديين بأنّ قاعدة الصرف بالذهب -التي كانت سارية في تلك الفترة- هي من أهم قنوات انتقال آثار الأزمة، نظراً لدور تدفقات الذهب إلى الولايات المتحدة في تشديد الأوضاع النقدية المحلية في بلدان أخرى، وكذلك يتفق العديد من الاقتصاديين بأنّ ضعف

¹ الخرجي ثريا، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة، مرجع سبق ذكره، ص8.

الاتساق في استجابة السياسة الاقتصادية الكلية في الولايات المتحدة وكثير من البلدان الأخرى، كان عاملاً حيوياً في شدة الكساد العالمي وطول مدته.¹

(3) أزمة الديون العالمية بداية ثمانينات القرن الماضي²

مع بداية ثمانينات القرن الماضي شهدت المصارف التجارية العالمية - في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال - توسعاً كبيراً في الإقراض لحكومات الدول النامية، وأدّى هذا التوسع في الإقراض لها تعثر تلك الحكومات في تسديد فوائد وأقساط تلك الديون، وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسات الدولية، كما فعلت المكسيك عام 1982، عندما امتنعت عن تسديد ما بذمتها من ديون وتبعها عدد من الدول.

أمّا النتائج المترتبة على هذه الأزمة فهي:

- أ- محاولة حكومات الدول الدائنة احتواء أزمة الديون العالمية خوفاً من انهيار مؤسساتها المالية.
- ب- خضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عُرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

(4) أزمة أكتوبر 1987

في عام 1987، رفعت الولايات المتحدة أسعار الفائدة، ممّا أدّى إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية بشكل حاد في أسواق المال الدولية، فيما دُعي بأزمة أكتوبر 1987، فقد تعرضت الأسواق الأوروبية لأزمة حادة جراء انهيار بورصة وول ستريت في نيويورك 19 تشرين الأول 1987، وقد امتدت آثار هذا الانهيار بسرعة إلى آسيا، ففي هذا اليوم اندفع المستثمرون مرة واحدة إلى بيع أسهمهم متسببين في هبوط مؤشر داو جونز 508 نقطة في يوم واحد، وسرعان ما انتشر الذعر إلى باقي بورصات العالم وكانت الخسائر كبيرة. وقد اعتبرت الأعنف -في تلك الفترة- بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929.

يمكن إرجاع أسباب أزمة أكتوبر 1987 إلى النقاط التالية:

- ظهور كثير من المؤشرات حول حدوث أزمة اقتصادية.
- التوقعات باستمرار عجز الميزان التجاري الأمريكي.
- توقع لجوء الولايات المتحدة إلى معالجة عجز ميزانها التجاري عن طريق تخفيض قيمة الدولار.
- ارتفاع أسعار الفائدة.

¹ تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي، 2009، ص 99.

² الخزرجي ثريا، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية.¹
- وكانت النتائج المترتبة على تلك الأزمة ما يلي:
- انخفاض كبير في أسعار الأسهم، وانهيار مؤشرات داو جونز، ونيكاي وفابننشال تايمز.
- قيام الشركات بإصدار السندات التي ساعدتها بالتمويل، مع حدوث انكماش واضح في استثماراتها وإنتاجها.
- تعرض المصارف إلى الإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقترضين تسديد ما بذمتهم من قروض لتلك المصارف.
- زيادة أعداد العاطلين عن العمل، خصوصاً العاملين في المصارف والمؤسسات المالية.
- تأثر البلدان والمصارف المركزية بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي وخاصة البلدان النفطية.²

(5) أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997:

في عام 1997، اجتاحت أزمة مالية طاحنة منطقة جنوب شرق آسيا، وعصفت باقتصادات دول كانت الأسرع نمواً على الصعيد العالمي. ولم تكن هذه الأزمة مفاجئة، فقد بدأت ببعض المؤشرات منذ عام 1995، حين تزايد حجم العجز في موازين مدفوعات دول جنوب شرق آسيا، وتساعد القلق بشأن ضعف القطاع المالي وهشاشته³، بالإضافة إلى التدفقات الكبيرة وغير المنضبطة لرؤوس الأموال التي كانت قد بدأت تترك آثارها الضارة قبل اندلاع الأزمة، بالإضافة إلى قضية التلاعب بالأصول، والتي بدأت تتكشف بوادرها في عام 1996، وخاصة في قطاع العقارات. وفي الوقت نفسه بدأ أداء الصادرات المصنعة في جنوب شرقي آسيا يعاني من بعض المصاعب في عدد من القطاعات، بسبب ارتفاع أسعار العملة والذي أضعف بدوره القدرة التنافسية⁴، بالإضافة إلى انتشار معلومات في ذلك الوقت حول مشكلات في النظام المالي، وحجم الديون الخارجية قصيرة الأجل فكان هناك شك بأن الاحتياطيات الأجنبية في تلك المنطقة كانت كافية لتغطية الديون الخارجية قصيرة الأجل.⁵

¹ محمد علة، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص2-3.

² بن علي عبد الغاني، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي براهيم، 2010، ص23.

³ الخطيب شذا جمال، العولمة المالية ومستقبل الأسواق المالية العربية لرأس المال، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

⁴ روبنسون ريتشارد، أزمة جنوب شرق آسيا: الأسباب والنتائج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، 1999، ص 19-20.

⁵ KAWAI Masahiro, AKIYAMA Shigeru , Implications of The Currency Crisis for Exchange Rate Arrangements, Op.Cit, P.15.

وكانت بداية الأزمة بتعرض عملة تايلاند (البات) لمضاربة شديدة في شباط 1997، والذي دفع المصرف المركزي التايلندي للتدخل بقوة وضخ 23 مليار دولاراً في عقود العملات الأجنبية، في وقت كانت فيه احتياطات النقد الأجنبي تقدر بحوالي 25 مليار دولاراً ولكن الأمر ازداد سوءاً بسبب انفجار الفقاعات الاقتصادية والعقارية، ومع ذلك استمرت الحكومة في ضخ المزيد من السيولة اللازمة لدعم عملتها، الأمر الذي أدى بدوره إلى تزايد تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض احتياطات النقد الأجنبي¹، وتفاقت أزمة الثقة في القطاع المالي، الأمر الذي دفع المصرف المركزي بدوره إلى التخلي عن ربط البات بالدولار وتعويم سعر الصرف.²

جدول رقم(4): انهيار عملات دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة الممتدة من منتصف 1997 وحتى بداية تموز 1998

الدولة	اندونيسيا	تايلاند	ماليزيا	كوريا الجنوبية	الفلبين	هونغ كونغ	سنغافورة	تايبان
معدل انهيار العملة مقابل الدولار	83.2%	40.1%	39.8%	35%	36.2%	0.1%	15.4%	19.2%

المصدر: الخطيب شذا جمال، العولمة المالية ومستقبل الأسواق المالية العربية لرأس المال، مرجع سبق ذكره،

ص18.

فمن الجدول رقم(4) يُلاحظ بأن دول منطقة شرق آسيا عانت من انخفاض كبير في أسعار صرف عملاتها الوطنية. فقد كانت معظم هذه الاقتصادات تعتمد على أنظمة سعر صرف ثابتة مستندة إلى الدولار، وكان يعزى أحد أسباب أزمة العملات في شرق آسيا بأنها كانت تتبع أنظمة الربط بالدولار لفترة ما قبل الأزمة.³

تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي، فتمّ طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلية، شملت تطبيق سياسة ضريبية ونقدية صارمة، تتطلب وجود فوائض في الموازنة ومستويات أعلى للفائدة، الهدف منها تحقيق استقرار في قيمة العملة، بالإضافة إلى إصلاح القطاع المصرفي والمالي.

وعلى عكس المتوقع، فشلت البرامج التي طرحها صندوق النقد الدولي، فقد أدّت هذه السياسات إلى تقليص النمو، وانهيار الشركات على نطاق واسع، مع صعوبات اجتماعية ناشئة عن انتشار البطالة وخفض الإنفاق العام، وقد مثّل ذلك للحكومات تهديداً جدياً بحدوث اضطرابات اجتماعية وتفكك في تحالفات سياسية-اقتصادية مهمة.⁴

¹ KAWAI Masahiro, AKIYAMA Shigeru, *Implications of The Currency Crisis for Exchange Rate Arrangements*, Op.Cit , P.14

² الخطيب شذا جمال، العولمة المالية ومستقبل الأسواق المالية العربية لرأس المال، مرجع سبق ذكره، ص18.

³ KAWAI Masahiro, AKIYAMA Shigeru, *Implications of The Currency Crisis for Exchange Rate Arrangements*, Op.Cit , P.1

⁴ روبنسون ريتشارد، أزمة جنوب شرق آسيا: الأسباب والنتائج، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ومع اتساع نطاق الأزمة ونتيجة لارتباط أسواق دول جنوب شرق آسيا مع الأسواق العالمية، انتقلت آثار الأزمة إلى خارج نطاق المنطقة الآسيوية، وتعدّت نطاقها الإقليمي وبانت أزمة عالمية. ممّا تقدم يرى الباحث بأنّ الاقتصاد الرأسماليّ قد مرّ بالعديد من الأزمات المالية التي كان من أشهرها أزمة الكساد العالمي الكبير 1929، وبالإضافة إلى أزمة مالية حادة أخرى كأزمة جنوب شرق آسيا عام 1997، ولم يتوقف الأمر وإنّما تواصل ظهور الأزمات المالية في الاقتصاد العالمي فقد تعرض مؤخراً إلى أزمة مالية واقتصادية أُعتبرت الأسوأ منذ أزمة الكساد العالمي 1929، عُرِفَت بالإعصار المالي الكبير أو الأزمة المالية العالمية 2008، وهو ما سيتمّ التطرق إليها مفصلاً في المبحث الثالث.



المبحث الثالث

الأزمة المالية العالمية 2008

• مقدمة:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 أزمة مالية عنيفة هزّت أسواقها، ولم يقتصر أثرها في الاقتصاد الأمريكي فقط، بل امتد وتوسع أثرها وأصبحت أزمة عالمية طالت معظم بلدان العالم، بسبب درجة التشابك بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات العالمية. وتأتي خطورة هذه الأزمة كونها انطلقت من داخل الاقتصاد الأمريكي الذي يشكّل نموه محركاً لنمو الاقتصاد العالمي. فقد أثرت بشكل مباشر على الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي وتفاعلت مع الوضع الاقتصادي الكلي الذي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية، من مشكلات كبيرة تأتي في مقدمتها عجز الموازنة واختلال الميزان التجاري.

أولاً-أسباب الأزمة المالية العالمية 2008-2009:

(1) انتشار أفكار الليبرالية الاقتصادية الجديدة

خلال العقد الأخير من القرن الماضي تبنت الولايات المتحدة الأمريكية أفكار الليبرالية الجديدة، والتي مثّل جانبها الاقتصادي، التحرير الواسع للنشاطات التجارية والمالية والخدمية. فشجعت على الإفراط في الثقة في الأسواق، وفي قدرتها على التصحيح الذاتي لانحرافاتهما. كما أنّها روّجت لتقليص دور الحكومة وتقليص وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، وروّجت للخصخصة ورفع القيود على تحركات رؤوس الأموال بين الدول، وغيرها من الإجراءات التي تنامي تطبيقها في إطار التحرير المالي بوجه خاص، والعولمة الاقتصادية بوجه عام.¹

وإنّ نتاج هذا الفكر -الذي دعا إلى احترام آلية السوق، وتوفير المزيد من الحرية- مدفوعاً من قبل مؤسسات مالية كبيرة قد أضعف من قوة الأجهزة الرقابية على الأسواق المالية مبرراً بفرضية كفاءة السوق المالية، وقدرتها على تنظيم نفسها بنفسها.²

^{*} تناول الفصل الثاني من الأطروحة وضع الاقتصاد الأمريكي.

¹ دردور أسماء، بن زاوي نسرين، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص10

² CORTTY James, Structural Causes of the Global Financial Crisis: a Critical assessment of the New Financial Architecture, Cambridge Journal of Economics, P564

(2) العمل في اقتصاد مضاربي (وهي)

فقد تمّ التحول في الاقتصاد الأمريكي من اقتصاد قائم على الإنتاج والعمالة، إلى اقتصاد قائم على المضاربة والمخاطرة في المشتقات المالية*. حيث أشار العديد من الاقتصاديين إلى أنّ هيمنة الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي ستقود في النهاية إلى الانهيار. فقد بلغ حجم التداول في بعض الأسواق المالية كسوق وول ستريت Wall Street لسنة 2006 نحو 34 تريليون دولاراً، بينما بلغ بالمقابل حجم الناتج الأمريكي في ذلك العام قرابة 13 تريليون دولاراً، الأمر الذي أشار إلى وجود فجوة كبيرة وواضحة ما بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، وهو ما يُطلق عليه بالفقاعة المالية التي تهدد بالانفجار في أية لحظة.

وبالاعتماد على النظرية الكمية للنقد، فإنّ أية كتلة نقدية ضمن التداول يجب أن تساوي كتلة السلع المنتجة خلال فترة زمنية محددة مقسّمة على سرعة دوران النقد، كما هو موضح في المعادلة التالية: $M V = P Y$ ، فإذا أخذ الإنتاج العالمي المتبادل بالدولار الأمريكي هو 20 تريليون دولاراً وأُعتبر أنّ سرعة دوران النقد هي أكبر من الواحد في هذه الوضع وحسب المعادلة السابقة فإنّ الكتلة النقدية المتداولة عالمياً (M) يجب أن تكون أقل من حجم الإنتاج مقسوماً على سرعة دوران النقد (v)، أي أقل من 20 تريليون دولاراً، لكن حسب بعض الأرقام المنشورة تدل على أنّ الكتلة النقدية المتداولة بالدولار منذ عام 1995، فاقت 300 تريليون دولاراً، وتشير الأرقام لعامي 2007 و 2008 إلى بلوغها 700 تريليون دولاراً وفي هذه الوضع يتبين وجود 35 ضعفاً مما هو مطلوب من حجم الكتلة النقدية الواجب تداولها. ساعد هذا الوضع على خلل القانون التناسبي بين الكتلة النقدية وحجم الإنتاج، أي ما بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، فقد أصبحت الأسواق المالية تضم 90% مضاربات مالية و10% مبادلات حقيقية، في حين كانت تضم 90% مبادلات حقيقية و10% مضاربات مالية، وبهذه الطريقة تمكنت البورصات من امتصاص الجزء الأكبر من الكتلة النقدية العالمية، وقد زاد الوضع سوءاً ضخ المزيد من النقود الهادفة إلى تخفيف حدة الأزمات.¹

(3) السياسة النقدية والتسليفية المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية

يرى العديد من الاقتصاديين بأنّ الولايات المتحدة اتبعت سياسة نقدية كانت توسعية بشكل كبير بعد انفجار فقاعة أسهم الانترنت في الأسواق الأمريكية، وبعد هجمات الحادي عشر من أيلول التي

* المشتقات المالية: عبارة عن عقود تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (سندات، أسهم، عملات أجنبية....) لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة. ومن المشتقات المالية عقود الخيارات Option Contracts، العقود المستقبلية Future Contracts، العقود الآجلة Forword Contracts، والمقايضات أو المبادلات Swaps.

¹ بن بوزيان محمد، زيار سمية، انتشار عدوى الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، كانون الأول، 2010، ص35.

تعرّضت لها الولايات المتحدة مطلع القرن الحالي. وأدت إلى زيادة النقد المتداول أكثر من اللازم، ممّا ساهم في ارتفاع أسعار الأصول.¹

وتعتبر السياسة التي اتبعها ألان غرينسبان Alan Greenspan - رئيس المجلس الاحتياطي الاتحادي السابق - عاملاً مهماً في التسبب بالأزمة، **أولاً:** لأنّها مكّنت الولايات المتحدة من أن تستمر في الإنفاق بما يفوق إنتاجها، وبالتالي أن تستمر في العيش على حساب مدّخرات الدول الأخرى، **وثانياً:** لأنّ سهولة التسليف ووفرته ساهما في إيجاد الجو الاستثماري المفرط في التناول، وفي إطالة أمد هذه الظاهرة، ممّا ساهم بشكل مباشر في تضخم فقاعة التسليف، **وثالثاً:** التسليف السهل استشرى كمرض في السوق العقارية، وسمح لسوق وول ستريت Wall Street بإيجاد مستتقع من الاستثمارات السامة في النظام المالي العالمي.²

وبالتالي يلقي الباحث اللوم على الاحتياطي الفيدرالي - بإبقائه سعر الفائدة منخفضاً بشكل كبير، والذي سبب زيادة في أسعار الأصول - لأنّ المصارف المركزية قادرة، ويجب عليها أن تستهدف النقود الإجمالية، ولديها المعرفة إلى أيّ مدى تثير النقود التضخم وإلى أيّ مدى يمكن أن تصل أسعار الأصول. لكن الحقيقة المجردة بأنّ الأدوات الحديثة والقوية للبنوك المركزية لم تتضمن أدوات لمواجهة فقاعات العقارات أو ارتفاع أسعار الأصول الأخرى.

4) السياسة المتبعة في مجال تمويل العقارات الأمريكية

أعطيت الأولوية في الولايات المتحدة الأمريكية للإسكان المنتهي بالتمليك، وذلك عن طريق توفير المزيد من التمويل اللازم، وتقديم الحوافز الضريبية للمقرضين والمقترضين. وتشير بعض الدراسات إلى أنّ الزيادة في ملكية المنازل التي حصلت خلال فترة 2001 - 2006، يمكن أن تعزى إلى قبول دفعات مالية مقدمة صغيرة. بالإضافة إلى أنّ المنافع التي يحصل عليها الشخص - عندما يحصل على قرض إسكان من أجل شراء منزل ليطملكه - كإقتطاع الفوائد المدفوعة على قرض الإسكان من الدخل الخاضع للضريبة، وإقتطاع ضريبة العقار المحلية من ضريبة الدخل الاتحادية، وغيرها من المزايا الضريبية.³

¹ DULLIEN Sebastian, others ,The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries, Op.Cit, P22

² المناصير علي فلاح، الكساسبة وصفي عبد الكريم، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها.. وسبل العلاج، مرجع سبق ذكره، ص16.

³ المناصير علي فلاح، الكساسبة وصفي عبد الكريم، المرجع السابق مباشرة، ص14.

5) تزايد عدد الصناديق السيادية وصناديق التحوط

ارتفع عدد الصناديق السيادية* وازدادت موجوداتها وتوسعت استثماراتها خصوصاً في منتصف تسعينيات القرن الماضي، فلم يكن يتواجد غير ثلاثة صناديق في عام 1969، ثم ازدادت إلى 21 صندوقاً عام 1999، وأصبحت 44 صندوقاً عام 2007، وقد بلغت موجوداتها المالية وفقاً لما أوردته مؤسسة "مورغان ستانلي" في نهاية آذار 2007 نحو 216 تريليون دولاراً. أما صناديق التحوط** فقد تصاعد الجدل حول نشاطاتها، والتي تزايدت أعدادها إلى 9575 صندوقاً عام 2007، وبأصول تقارب 1.6 تريليون دولاراً، بعد أن كانت 610 صندوقاً عام 1990، وقد توسعت أعمالها بشكل سريع، مما جعل الخبراء يتحدثون عن عصرٍ جديدٍ تسيطر عليه هذه الصناديق.¹

6) الممارسات غير المنضبطة في الأسواق المالية الدولية

تمثلت هذه الممارسات بالتوسع المفرط للمصارف الأمريكية المختصة في مجال العقارات بمنح القروض السكنية عالية المخاطر لأعداد متزايدة من ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة، بقصد تعظيم الأرباح، والمضاربة في الأسواق المالية، حتى أصبحت قيمها لا تعكس بشكل حقيقي الأصول المالية، وفاققتها بدرجة كبيرة بسبب تعاظم أسعار الأسهم والسندات في ظروف المضاربة، وحين ازداد المعروض منها مقابل تراجع الطلب، تدهورت أسعار الأسهم بشكل ملحوظ، الأمر الذي أدخل القطاع المصرفي الأمريكي في دوامة من الخسائر والاضطرابات.²

7) تنامي التعامل في المشتقات المالية

إنَّ التطور الحديث الأهم في العولمة المالية ظهور ما دعي بالمشتقات المالية***، وتنامي التعامل بها. فالتوسع الكبير للمشتقات تمّ بالاعتماد على التوريق Securitization - فهذا الابتكار المالي الجديد أُعتبر من الأسباب التي أدت إلى تفاقم و تدويل الأزمة المالية- ويتمثل هذا الابتكار في تحويل القروض العقارية إلى مجموعة من السندات المرهونة بالعقار، ويتم بيعها لبنوك استثمار

* الصناديق السيادية: عبارة عن صناديق تدار من قبل مؤسسات تابعة للدولة، تستخدم الأموال العامة في النشاطات الاستثمارية طويلة الأمد خارج تلك الدول، وتلعب دوراً مؤثراً في الساحة الاقتصادية الدولية.

** تكمن خطورة هذه الصناديق في أسلوب عملها الذي يعتمد على المضاربة في السوق من خلال شراء أسهم أو الاستحواذ الكامل على الشركات، ومن ثم بيعها خلال فترة قصيرة، فهي تهدف إلى تحقيق عائدات أعلى، مما هو سائد في الأسواق عبر تحمل المخاطر وتنويع الاستثمارات، بالإضافة إلى أن أعمالها تحاط بشيء من السرية وتغيّب الرقابة عنها.

¹ الأعرج طارق، العولمة المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012، ص 8.

² المناصير علي فلاح، الكساسة وصفي عبد الكريم، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها.. وسبل العلاج، مرجع سبق ذكره، ص 13.

*** أدوات مالية تشتمل قيمتها من الأسعار الحاضرة للأصول المالية أو العينية محل التعاقد (السندات، الأسهم، النقد الأجنبي والذهب وغيرها من السلع) وتشتمل هذه المشتقات على العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود المبادلة وعقود الخيارات، وهي تستخدم عادة بغرض التحوط ضد مخاطر التغير المحتمل في أسعار تلك الأصول أو بهدف المضاربة.

ومؤسسات مالية محلية أو أجنبية، خلال الفترة 2001-2006 تم تحويل من 60% - 80% من القروض العقارية عالية المخاطر إلى سندات يتم تداولها في الأسواق المالية، وهذا يعني أنّ بنوك ومؤسسات مالية أخرى شاركت في تحمل مخاطر هذه القروض التي منحت لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو غير معروف¹.

وتتمّ تسهيل انتشار المشتقات من خلال مصارف الظل **Shadow Bank** (ما تسمى بوسائل الاستثمار الخاصة) وغير المصارف مثل صناديق الرواتب التقاعدية. بفعل استخدام الرافعة المفرط ومخاطر استحقاق الدين بشكل كبير مع الأخذ بعين الاعتبار الخطر العام الذي يحدث في العديد من حالة الازدهار التاريخي².

8) تضارب مصالح وكالات التصنيف الائتماني

فقد وقعت وكالات التصنيف الائتماني* بمصيدة تضارب المصالح، فيعتبر من أهمّ المعايير المستخدمة للتعامل بالأوراق المالية المورقة هي أن تحمل تصنيفاً ائتمانياً من الدرجة الاستثمارية، ممّا ألقى مسؤولية كبيرة على عاتق وكالات التصنيف الائتماني التي تتولى مسؤولية تصنيف الأوراق المصدرة، ولذلك كان الضغط على هذه الوكالات من قبل الجهات المصدرة كبيراً، فهذه الوكالات تحصل على عمولاتها من قبل الجهات المصدرة مما دفعها للنظر بعين العطف للأدوات المالية التي تقوم بتصنيفها، وخاصةً عندما تترافق عمليات التقييم هذه مع تقديم استشارات مالية، فوكالة التقييم الأكثر تفاؤلاً كانت الأكثر قدرة على جذب العملاء وتحقيق الأرباح، وبالتالي كان بإمكان الجهات المصدرة الحصول بسهولة على التقييم الائتماني للدرجات الاستثمارية والتوجه لوكالة التصنيف الأكثر تفاعلاً معها، وقد أشارت الدراسات أنّه في عام 2008 كانت أكثر من 50% من تقديرات الأوراق المالية المورقة تحمل الدرجة AAA مع الأخذ بالاعتبار أنّ من الممكن وجود 10 مؤسسات فقط في العالم يمكن أن تحصل على هذا التقييم، وكذلك قبلت هذه الوكالات فرضية استمرار ارتفاع أسعار المنازل، وعمليات إعادة تمويل القروض، ومنحت لأعداد كبيرة من الأوراق المالية المورقة المصدرة الدرجة الاستثمارية، وقللت في الوقت نفسه من خطر انخفاض أسعار المنازل عبر منحها وزناً مرجحاً منخفضاً لاحتمال انخفاض أسعار المنازل وفقاً لأساليب تقييمها³.

¹ مرابط ساعد، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² DULLIEN Sebastian, others, **The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries**, Op.Cit, P.28

^{*} تعمل وكالات التصنيف الائتماني على تقييم الأوراق المالية المورقة (تقييم حجم المخاطر المرافقة لها)، ويعتبر هذا التقييم هاماً لجميع الأطراف الداخلة في عمليات التوريق والمستثمرين من أشهرها موديز **Moody's** ووكالات التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز **Standard&Poor's**.

³ ASHCRAFT Adam, SCHUERMANN Til, **Understanding the securitization of Subprime Mortgage Credit**, Federal Reserve Bank of New York, staff report, 2008, P.9-10

وبذلك تحمّلت وكالات التصنيف جزءاً من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأنّ ذلك التصنيف غير الدقيق جعل المصارف تتجاهل حجم المخاطر الذي تتعرض له، أو على الأقل كانت غير مدركة له آنذاك.

9) ضعف الرقابة المالية

بدأ ضعف الرقابة بالإلغاء التدريجي للقيود على مدى عدة عقود، وأنّه لم يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية، بل أصبح ظاهرة عالمية، وتمّ إلغاء أهم نظام للضوابط الذي أعتد إثر أزمة الكساد الكبير لعام 1929، وهو قانون glass- steagall* في عام 1999، وكان الهدف من إلغائه وإلغاء العديد من قواعد الضبط الأخرى، زيادة المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية، بحيث يتم توفير الخدمات المالية بأعلى جودة وبأقل تكلفة ممكنة، وهو ما حصل بالفعل حيث اشتدت المنافسة بين المؤسسات المالية المختلفة على المستوى العالمي، وازدادت قيمة النشاطات المالية بحيث تضاعفت بقدر كبير لتصبح أكثر من ثمانية أضعاف قيمة الناتج المحلي العالمي.¹ إلّا أنّ ضعف أو تراخي إجراءات الرقابة والضبط في القطاع المالي، أشاع مناخاً من التساهل والتغاضي عن القواعد السليمة لمنح الائتمان، والتفاسد عن تطبيق الضوابط القوية القائمة على ملاء المؤسسات الائتمانية وآليات عملها، حتى وصلت إلى حد التسيّب والانفلات.² بالإضافة إلى أنّ الرقابة المصرفية التقليدية لم تواكب الابتكارات المالية، والتعقيد المستمر للصناعة المصرفية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية مصدر هذه الابتكارات.³

* قانون جاء في عام 1933 يهدف إلى ضبط الأنشطة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية، والفصل بين الأعمال المصرفية الاستثمارية، والأعمال المصرفية التجارية، وبناءً عليه أسست شركة تأمين الودائع الاتحادية FDIC للتأمين على الودائع المصرفية.

¹ علي بودلال، عبد الصمد سعودي، تداعيات الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي بالصين دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² دردور أسماء، بن زوي نسرين، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 10

³ DULLIEN Sebastian, others ,The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries, Op.Cit, P28

10) التغييرات في النظام المالي العالمي

أ- تراجع دور المصارف في النظام المالي العالمي لصالح الأسواق المالية

خلال العقدين الماضيين تراجع دور المصارف في النظام المالي العالمي لصالح الأسواق المالية، ومن الاعتماد على المصارف في تقديم القروض إلى أنواع متكاثرة من المؤسسات والابتكارات، فقد كانت الموجودات المصرفية تمثل ما يقارب 52.9% من مجموع الموجودات المالية الكلية عام 2001، انخفضت إلى ما يقارب 40% عام 2007، كما هو موضح في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) أهمية الموجودات المصرفية من مجموع الموجودات المالية الكلية %

المنطقة/ العام	عام 2001	عام 2007
العالم	52.9	39.7
منطقة اليورو	64.1	51.5
الولايات المتحدة الأمريكية	40.7	18.2
البلدان الناشئة	70.1	38.9

source: - Global Financial Stability Report, IMF, March 2003

- Global Financial Stability Report, IMF, March 2009

فمن الجدول رقم (5) يُلاحظ تراجع أهمية الموجودات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية من حوالي 41% إلى حوالي 18%، وشمل هذا التحول معظم المراكز المالية العالمية، وسجلت البلدان الناهضة أسرع التحولات على هذا الطريق، إذ تراجعت أهمية الموجودات المصرفية من 70.1% إلى 38.9% من حجم أسواق رأس المال.

ب- هيمنة الأسهم وأوراق الدين في النظام المالي العالمي

فمن الملاحظ الهيمنة الكبيرة لأوراق الدين والأسهم والموجودات المصرفية، فقد وصلت نسبتها مقارنةً بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي إلى 439.6% كما هو موضح في الجدول رقم (6)

الجدول رقم (6) مؤشر حجم أسواق رأس المال تريليون دولار عام 2007

الدولة	النتائج المحلي الإجمالي	الرسملة قيمة الأسهم	أوراق الدين			الموجودات المصرفية	أوراق الدين والأسهم والموجودات المصرفية	
			حكومي	خاص	مجموع		نسبتها للنتائج الإجمالي %	القيمة
العالم	54.8	65.1	28.6	51.6	80.2	95.8	439.6	241.1
منطقة اليورو	12.2	10.0	7.6	15.4	23.0	35.1	557.6	68.1
الولايات المتحدة	13.8	19.9	6.6	23.7	30.3	11.2	445.0	61.4
اليابان	4.4	4.7	7.1	2.1	9.2	10.1	546.6	24.0
ألمانيا	3.3	2.1	1.7	3.9	5.6	6.6	430.8	14.3
بريطانيا	2.8	3.9	0.9	2.9	3.8	11.7	690.2	19.3
الدول الناشئة	17.3	21.0	5.0	2.8	7.8	18.3	272.2	47.0

Source: Global Financial Stability Report, IMF, March, 2009

ومن الملاحظ من الجدول رقم(6) بأنَّ النسب المرتفعة شملت معظم الدول المتقدمة والناشئة، ففي عام 2007 وصلت النسبة في الولايات المتحدة إلى 445%، وبريطانيا 690.2%، بينما وصلت في الدول الناشئة إلى 272.2%، وبالتالي فهي ظاهرة عالمية لم تقتصر على الدول المتقدمة فقط.

11 اختلال التوازن العالمي*

يرى الباحث أنه من الأسباب الأساسية للأزمة المالية العالمية، الاختلالات العالمية الناشئة في التجارة وتدفقات رأس المال المصاحبة لها على مدى العقدين الماضيين في ظل هيكل مالي يطلق عليه "بريتون وودز الثاني".

ثانياً- رؤية صندوق النقد الدولي للأزمة المالية العالمية 2008:

- يشير تحليل للأزمة المالية صادر عن صندوق النقد الدولي إلى إخفاقات على ثلاثة مستويات:
- لم تكن هيئات التنظيم المالي مُجهَّزة بما يتيح لها اكتشاف تركيز المخاطر والحوافز المعيبة وراء طفرة الابتكارات المالية، فلا الانضباط السوقي ولا العمل التنظيمي استطاع احتواء المخاطر الناجمة عن سرعة الابتكار، وزيادة الرفع المالي، والتي ظلَّت تتراكم لسنوات طويلة.
- لم يوجَّه صانعو السياسات الاهتمام الكافي للاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية التي أسهمت في تراكم المخاطر النظامية، فقد ركَّزت المصارف المركزية على التضخم في الأساس، ولم تركَّز على المخاطر المصاحبة لارتفاع أسعار الأصول وزيادة الرفع المالي، وكانت أجهزة الرقابة منشغلة بالقطّاع المصرفي الرسمي.
- لم تتجح المؤسسات الدولية في إرساء روابط تعاونية وثيقة على المستوى الدولي.¹

ثالثاً- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي:

لقد زادت هذه الأزمة معاناة الاقتصاد الأمريكي و يمكن تلخيص أهم تداعياتها فيما يلي:

(1) انخفاض معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أدنى مستوى وصولاً إلى 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، بعد أن حقق معدلاً وسطياً 3% سنوياً منذ مطلع القرن الحالي، كما هو موضح في الجدول رقم(7).

الجدول رقم (7): معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الانفاق الاستهلاكي الخاص (التغير السنوي)	2.5	2.7	2.8	3.6	3	3	2.8	0.2

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي، تقرير صندوق النقد الدولي، 2009، ص190.

* تم الحديث مفصلاً عن اختلال التوازن العالمي في المبحث الثاني من الفصل الرابع.

¹ بريش عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، مرجع سبق ذكره، ص17

(2) تقاوم عجز الموازنة الاتحادية الأمريكية والذي وصل في الربع الأول من سنة 2008 إلى ما يعادل 2.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.¹

(3) تسريح عدد كبير من العاملين، فقد ذكرت الإحصائيات أنَّ الاقتصاد الأمريكي فقد حوالي 467000 وظيفة عام 2009، لتصل معدلات البطالة إلى قرابة 9.5% في الاقتصاد الأمريكي في ذلك العام، كما هو موضح في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8) معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة 2001-2009

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	4.7	5.8	6	5.5	5.1	4.6	4.6	5.8	9.5

Source: Bureau of Labour statistics, **The employment situation**, United State Department of Labour, Washington, 2010, P194

وقد قُدرت منظمة العمل الدولية خلال الفترة الممتدة من آب 2007 وحتى شباط 2009 عدد الوظائف الملغاة في المؤسسات المالية الدولية حول العالم بحوالي 325000 وظيفة.²

(4) بلغت الخسائر في أسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية قرابة 7 تريليون دولاراً، كما بلغ حجم الانهيارات في مجال الإسكان على مستوى دول العالم نحو 10 تريليون دولاراً، بينما بلغت خسائر الأوراق المالية خارج الولايات المتحدة نحو 5 تريليون دولاراً، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة في ضمانات قروض الإسكان والتي بلغت وحدها نحو 25 تريليون دولاراً.³

(5) إفلاس عدد كبير من المصارف و المؤسسات المالية الأمريكية وتأميم البعض منها. فقد تكبدت أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما فاني ماي Fannie Mae * و فريدي ماك Freddie Mac - حيث استحوذت هاتان الشركتان على ما يقارب 45 % من إجمالي القروض العقارية ، كما أنَّهما كانتا تدعمان ما يقارب 97% من السندات المرتبطة بقروض الرهن العقاري-⁴ خسائر بالغة، وقُدِّر المبلغ الذي تتعاملان به ستة تريليون دولاراً، وهو مبلغ يعادل ستة أضعاف حجم اقتصادات الدول العربية مجتمعة. وعُلِّقت قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها، وأعلنت إفلاسها. وأعلنت مصارف أمريكية كبرى إفلاسها، كمصرف ليمان براذر ومصرف أنتجرتي وواشنطن ميوتشوال. وقد أدَّت الأزمة

¹ إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودي، تشرين الأول، 2008، ص 4-5

² TALANI Leila Simona, **The Global Crash: Towards a New Global Financial Regime?**, Palgrave Macmillan, New York, USA, 2010, P 147-149.

³ الخضيرى محسن أحمد، **الإعصار التمويلي**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 73.

^{*} في عام 1938 أسست Fannie Mae لغرض شراء القروض العقارية من الإدارة الفيدرالية للإسكان ثم وسع الغرض من إنشائها إلى شراء وإعادة إقراض أموال لأغراض العقار من القطاع الخاص للاقتصاد ككل.

⁴ مرابط ساعد، **الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

إلى اختفاء 11 مصرفاً من الساحة، من بينها مصرف إندي ماك الذي يستحوذ على أصول بقيمة 32 مليار دولاراً، وودائع تصل إلى 19 مليار دولاراً.¹

رابعاً- حقائق النظام الرأسمالي والأزمة المالية العالمية:

1) بالنسبة للدول المتقدمة

- أظهرت الأزمة المالية العالمية بعض الحقائق التي تتعلق بالنظام الرأسمالي (الدول المتقدمة):
- أظهرت الأزمة وجود خلل بنيوي في النظام الرأسمالي العالمي، والذي اعتمد سابقاً على الرأسمالية التجارية، ثم تحول إلى الرأسمالية الصناعية، وصولاً إلى الرأسمالية المالية.
- تراجع دور مؤسسات الاقتصاد الحقيقي نظراً لسيطرة المؤسسات المالية على الساحة الاقتصادية العالمية، حيث أصبح للمصارف والمؤسسات المالية الضخمة وأسواق الأسهم والسندات الدور الأكبر في زيادة الثروات، وقد قُدِّر الإنتاج العالمي من السلع والخدمات بـ 48 تريليون دولاراً، أما حجم الأموال المتداولة في الأسواق المالية فبلغ 144 تريليون دولاراً، والذي يُظهر بدوره انفصال العلاقة بين النظام المالي والنقدي عن النظام الإنتاجي.
- غياب آلية الرقابة الفعالة عن المؤسسات المالية.
- هزّت هذه الأزمة أهم ركن في الفكر الرأسمالي وهو عدم تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي.²

2) بالنسبة للدول النامية

- هناك بعض الدروس الرئيسية التي يمكن أن تتعلمها (الدول النامية) من الأزمة:
- عدم اتخاذ القطاع المالي المتضمن المخاطر المرتفعة الموجود في الولايات المتحدة وبلدان متقدمة أخرى كنموذج عام يتم استنساخه في البلدان النامية، فيجب أن يكون هناك وعي بأهمية ربط نمو القطاع المالي بالاقتصاد الحقيقي، وربط القطاع المالي بحاجات الاقتصاد الحقيقي.
- وجود اختلاف إلى درجة الخطأ الواضح ما بين الواقع العملي والنظري لأفكار النيو ليبرالية. فالتمويل المشرف عليه بشكل سيء أو غير المنظم والاختراعات المالية غير الشفافة و الحد الأدنى لتدخل الدولة يظهر بشكل متزايد كعوامل محددة للتطوير.

¹ المنجد محمد صالح، الأزمة المالية، ط1، مجموعة زاد للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص10.

² علي بودلال، عبد الصمد سعودي، تداعيات الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي بالصين دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص9.

- يمكن أن تجعل العولمة المالية البلدان النامية أكثر ضعفاً وتعرفلاً للنمو، إذا لم تكن لديها القدرة على الحماية من الصدمات الخارجية. فالبلدان يجب أن تكون قادرة على الحماية ضد الصدمات الخارجية السلبية من الأسواق المالية.¹



¹ DULLIEN Sebastian, others ,**The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries**, Op.Cit, P.5

الفصل الثاني

التحولات الرئيسية في الاقتصاد الأمريكي

• مقدمة:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ساعدت العديد من المتغيرات على الساحة الدولية ظهور الاقتصاد الأمريكي كمركز جذب للاستثمارات الأجنبية، والفوائض الاقتصادية العالمية، وظهرت جليّة مع بداية تسعينيات القرن الماضي، بعد بروز ظاهرة التمويل وما أدّت إليه من توسع في الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي، وزيادة في حركة رؤوس الأموال الدولية بشكل كبير، باحثاً عن تحقيق المكاسب في أسواق المال العالمية. إلّا أنّ تلك العوامل ساهمت في وقوع الاقتصاد الأمريكي في العديد من الأزمات، وحدثت اختلالات لا يمكن تجاهلها.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول تطور الاقتصاد الأمريكي والتغيرات التي طرأت على القطاعات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الأمريكي. في حين يتناول المبحث الثاني المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الأمريكي ويوضح نقاط التحول الرئيسية في هذا الاقتصاد. وأما في المبحث الثالث فيشرح الأثر العالمي للدولار الأمريكي.

المبحث الأول تطور الاقتصاد الأمريكي

أولاً- دعائم الاقتصاد الأمريكي:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه على الأقل من حيث الحجم أي اقتصاد آخر، ويعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية. وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة الثمانية الكبار G8* في الاقتصاد العالمي، ولا شك أن هناك عوامل عديدة ساعدتها في إقامة هذا الصرح الاقتصادي المهيمن على اقتصادات الدول الأخرى، ويعتبر من أهم الدعائم ما يلي:

(1) مساحة الولايات المتحدة الأمريكية

تمتد الولايات المتحدة الأمريكية على مساحة شاسعة، تبلغ قرابة 9.4 مليون كلم²، وهي تقارب مساحة القارة الأوروبية (10) مليون كلم²، وبناءً على هذا الامتداد الشاسع يطلق عليها "الدولة القارة".¹

(2) قوة الزراعة الأمريكية

تكمن قوة الزراعة الأمريكية في وفرة إنتاجها وتنوع محاصيلها، وتظهر في عدة عوامل تعد من خصائص هذا القطاع، ويذكر منها:

- المساحة الزراعية الشاسعة المقدرة بـ 430 مليون هكتاراً، مقارنة بـ 30 مليون هكتاراً بفرنسا.
- زراعة عصرية تستعمل فيها التجارب العلمية والمواد المخصصة.
- مراعي شاسعة وتربية حيوانات حديثة، خاصة الأبقار، مما ساعد على إنتاج وفير للحوم والألبان ومشتقاتها.
- سوق استهلاكية محلية كبيرة.
- وفرة الإنتاج، فعلى الرغم من النسبة القليلة من اليد العاملة في هذا القطاع، إلا أن مردوده كبير وإنتاجه ضخم، بحيث يعيل الفلاح الواحد 75 شخصاً. فالولايات المتحدة تحتل المقدمة في عدد هام من المحاصيل، مثل الذرة، والصويا، ولحوم البقر، والمرتبة الثانية في القمح، والقطن، والتبغ، والحوامض، والثالثة في إنتاج دوار الشمس والفل السوداني.

* تتضمن مجموعة الثماني الكبار G8: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، روسيا، إيطاليا، كندا، اليابان.

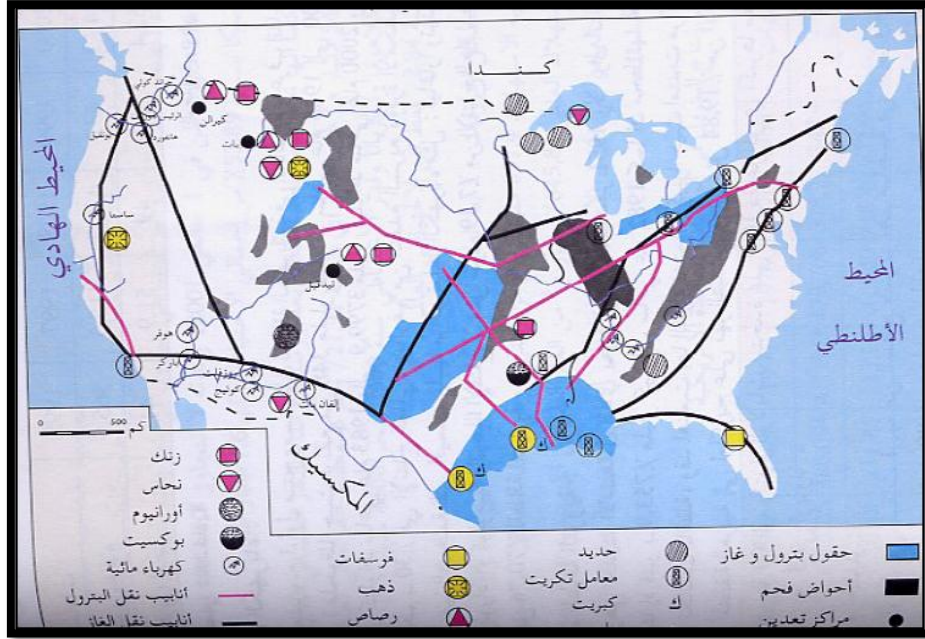
¹ الغريب فنان، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص173.

- وإذا كان إنتاجها الكمي هام، فإنّ تنوع محاصيلها يزيد أهميتها (الحبوب، الحوامض، الفواكه، النباتات الزيتية، والمحاصيل التجارية مثل القطن والتبغ وقصب السكر)
- ازدهار الصناعات الغذائية، ويظهر مجمعات عملاقة في تحويل المنتجات الفلاحية مثل شركة كارجيل وشركة كوناغرا (Cargill - Conagra).¹
- ففي مجال الإنتاج الزراعي تُعدّ الولايات المتحدة أكبر منتجي الغذاء في العالم، فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم 200 مليون طنّاً سنوياً، وتُصدّر الولايات المتحدة بمفردها نصف هذه الكمية، الأمر الذي يعني أنّ الولايات المتحدة ستكون في المستقبل القوة المتحكمة في إنتاج الغذاء، الأمر الذي سيتيح الفرصة لإمكانية أن يُستغلّ الغذاء كعنصر ضغط سياسي.²

(3) المواد الخام

من المعروف بأنّ توافر المواد الخام يُعتبر أساس الصناعة في أيّ بلد، ولا شكّ بأنّ الدول التي تتوفر أراضيها على مخزون هام من هذه الثروات الطبيعية، تمتلك عاملاً أساسياً يؤهلها لبناء قطاع صناعي قوي.

الشكل رقم (3): أهم مراكز الموارد الطبيعية في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: تفسير قوة الاقتصاد الأمريكي، نسخة إلكترونية: www.onefd.edu.dz

تحتلّ الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج البترول، إذ تنتج في المتوسط السنوي 400 مليون طنّاً، لكنّها تستورد الكمية نفسها، وهو ما يفسر حجم وضخامة استهلاك الطاقة

¹ تفسير قوة الاقتصاد الأمريكي، نسخة إلكترونية: www.onefd.edu.dz

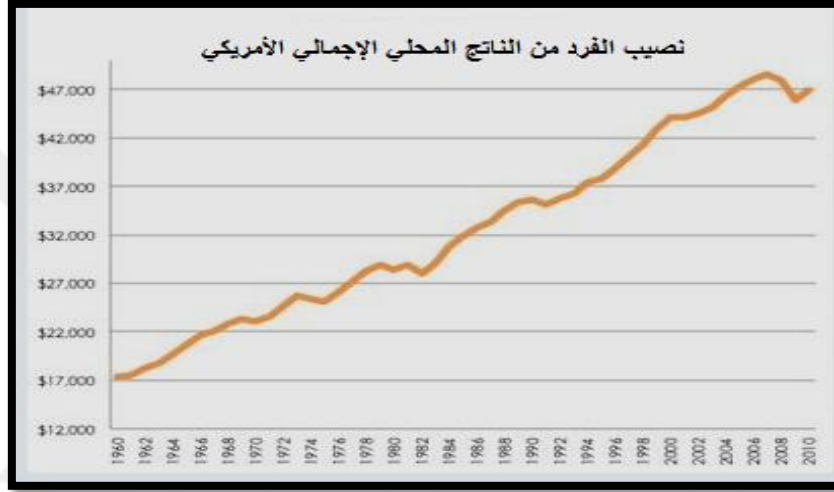
² علي سليم كاطع، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد الثاني والأربعون، بغداد، العراق، (د.ت)، ص158

لديها. ويبين الشكل رقم (3) أنَّ أهم الحقول تتركز حول خليج المكسيك (تكساس، لويزيانا، أوكلاهوما). كما أنَّ الولايات المتحدة تمتلك مخزوناً ضخماً من الموارد الطبيعية، فهي تمتلك 30% من احتياطات الفحم العالمية، و4% من احتياطات الغاز الطبيعي. كما تأتي في المراتب الأولى عالمياً من حيث الحديد، الفوسفات، النحاس، الزنك، الرصاص واليورانيوم، وغيرها.¹

(4) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر دخل الفرد الأمريكي مقارنةً مع الدول الغنية الأخرى في العالم مرتفعاً جداً، ويظل في مرتبة متقدمة عالمياً.

الشكل رقم (4) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الفترة 1960-2010



Source: <http://www.businessinsider.com/10-reasons-why-the-us-is-great-2012-5?op=1>

إنَّ اللافت للنظر هو حفاظ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي على وتيرة نمو مستمرة منذ عام 1960، كما هو موضح في الشكل رقم (4)، والذي يظهر ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى قرابة 47000 دولاراً أمريكياً في عام 2010. كما أنه استمر في التصاعد إلى أن وصل في عام 2014 إلى 54629 دولاراً أمريكياً.²

(5) تدفقات رؤوس الأموال

يُعتبر الاقتصاد الأمريكي مركز جذب رئيسي لرؤوس الأموال بسبب حيويته وجذبه للاستثمارات الخارجية في ظل الثورة التكنولوجية الجديدة التي يشهدها، فالبلدان ذات الفائض الاقتصادي، وفي مقدمتها الصين، لديها ميل قوي لاستثمار فوائضها* (المدخرات) في الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك تموّل الولايات المتحدة العجز في حسابها الجاري.³

¹ تفسير قوة الاقتصاد الأمريكي، مرجع سبق ذكره، نسخة إلكترونية: www.onefd.edu.dz

² <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD>

* سيتم تناولها مفصلاً في المبحث الثاني من الفصل الرابع.

³ GRAF Bernhard, U.S. current Account Deficit: no reason to panic, Deutsche Bank Research, Frankfurt, Germany, 27 July, 2007, P.16-17

كما أنَّ الولايات المتحدة تستمر في جني الريح الناجم عن الدور الفريد الذي تؤديه من ناحية تأمين السيولة للعالم، والناجم عن اختلال التوازن العالمي، وقد ساهم تدفق رؤوس الأموال الناتج عن هذا الوضع في تقوية وتدعيم موقعها الاقتصادي.¹

(6) امتلاك المعرفة والقدرة على الابتكار

تُعتبر هذه الميزة في غاية الأهمية للاقتصاد الأمريكي، فهو قاعدة للعديد من الشركات التكنولوجية الرائدة عالمياً. فمنذ عام 1980 نمت تجارة الخدمات عالمياً بمعدل أسرع من التجارة بالسلع، وخاصةً فيما أُطلق عليه بخدمات الاقتصاد الجديد **New Economy Services** في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتمويل والتأمين وبراءات الاختراع والتراخيص، وتُعتبر الولايات المتحدة قوية في هذه المجالات دولياً، فتمثل صادراتها من الخدمات عالمياً 30%². فالاقتصاد الأمريكي يحتل المرتبة الأولى في مجال الابتكار التكنولوجي.*

فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطوراً كبيراً في قدراتها التكنولوجية، إذ تُعد في مقدمة الدول الرأسمالية الأخرى التي دشنت ما يسمى بعصر الثورة الصناعية الثالثة، أو ثورة المعلومات، وهو ما يعني ريادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة، كالتكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الفضاء والاتصالات والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية وغيرها.

والاستثمارات الأمريكية في مجال التكنولوجيا شهدت خلال العقود الأربعة الماضية زيادة ملحوظة في معدل النمو السنوي في الاستثمارات الرأسمالية بنسبة 6% سنوياً، خلال الفترة 1960 إلى 1980، وارتفعت النسبة إلى 12% في حقبة التسعينيات من القرن الماضي، في حين ارتفعت في الربع الأول من عام 2000 بنسبة 24%³.

وبذلك تعد التكنولوجيا الحديثة واحدة من أهم ميادين القوة الأمريكية المؤثرة سواء على الصعيد المدني أو الصعيد العسكري. ففي مجال المنتجات ذات التكنولوجيا العالية فقد احتلت الولايات المتحدة المركز الأول عالمياً في إنتاج الالكترونيات بنسبة 40% مقابل 27% لليابان.⁴

كما تتميز الولايات المتحدة بارتفاع نسبة الاستثمار في عمليات البحث والتطوير. ففي عام 2007، كانت الولايات المتحدة رائدة في الإنفاق على البحث العلمي بما يُقدَّر 396 مليون دولاراً، تليها آسيا 388 مليون دولاراً، ثمَّ الاتحاد الأوروبي 263 مليون دولاراً. وتتفق الولايات المتحدة 2.7% من

¹ الغريب فنسان، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 235.

² GRAF Bernhard, U.S. current Account Deficit: no reason to panic, Op.Cit , P.25.

* لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (1).

³ نويري مجدي، وآخرون، ظهور الاقتصاد الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر، 2008، ص 27 .

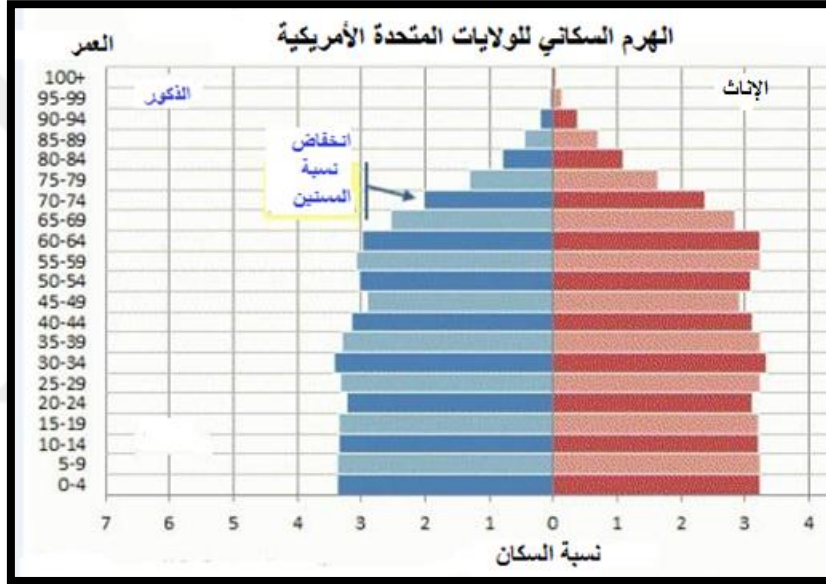
⁴ علي سليم كاطع، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، أيّ نحو ضعف ما تنفقه الصين، ناهيك عن تزايد تسجيل براءات الاختراع التي وصلت إلى 80 ألف براءة اختراع في عام 2007، وهو ما يفوق دول العالم مجتمعة.¹

(7) ثبات معدل النمو السكاني وتنوع التركيبة السكانية

في ظل التوقعات بتعرض معدلات النمو السكاني في أوروبا وآسيا للانخفاض خلال بضعة عقود قادمة فإن الأمر يبدو مختلفاً بالنسبة للولايات المتحدة. حيث يؤكد الاقتصاديون أنّ الولايات المتحدة ستحتفظ بحيويتها لارتفاع نسبة الشباب فيها - وهي الشريحة الاجتماعية التي يعول عليها في تقدم الدول - وذلك نظراً للهجرة المتوافدة إليها من باقي دول العالم.² كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): الهرم السكاني في الولايات المتحدة الأمريكية



Source: <http://www.businessinsider.com/10-reasons-why-the-us-is-great-2012-5?op=1>

فمن الشكل رقم (5) يُلاحظ انخفاض نسبة المسنين في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنةً بالأعمار الأخرى والذي يُعتبر ميزة للاقتصاد الأمريكي مقارنةً بالاقتصادات الأخرى.

وتتملك الولايات المتحدة قوةً عاملةً كبيرةً ومنتاميةً، فهي تجذب اليد العاملة عالية الجودة حول العالم.³ وبالمقارنة مع الصين نجد أنّ التوقعات تشير إلى معاناة الاقتصاد الآسيوي الضخم من مشكلات خاصة بالشيخوخة. فتقدّر الأمم المتحدة نسبة عدد سكان الصين فوق سن 60 بحوالي 17.4% عام 2030 مقارنةً مع 12.3% عام 2010.⁴ علماً أنّ 12% فقط من سكان الولايات

¹ NYE Joseph S. 'The Future of American Power' *Foreign Affairs*, Nov./Dec. 2010, vol. 89, Issue 6.

² FAREED Zakaria 'The Future of American Power: How America Can Survive the Rise of the Rest' *Foreign Affairs*, May/June 2008, P.3

³ الغريب فنسان، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 236.

⁴ <http://www.businessinsider.com/10-reasons-why-the-us-is-great-2012-5?op=1>

المتحدة هم ممن تجاوزوا الخامسة والستين من العمر، مقارنةً باليابان إذ وصلت النسبة إلى 20% من السكان ممن تجاوزوا 65 من العمر، مما يعني أن تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر سناً سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الأمريكي.¹

8 (الاستحواذ على معظم الشركات متعددة الجنسية والدور القيادي للدولار

إنَّ المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي تأتي أيضاً من خلال استحواذها على معظم الشركات متعددة الجنسية في العالم، فمن أصل 500 شركة عملاقة في العالم، كان نصيب الولايات المتحدة منها 164 شركة، وتحتل 32 شركة أمريكية المراتب الأولى عالمياً، فضلاً عن اتساع نشاطها، الذي يشمل جميع فروع الإنتاج والخدمات، بالمقارنة مع الشركات الأخرى اليابانية والأوربية. ومن ناحية أخرى، لا يزال الدولار الأمريكي يشكل النسبة الأكبر في مكونات احتياطات الدول من العملات الأجنبية، إذ يشكل حوالي 60% مما لدى المصارف المركزية من احتياطي العملات الأجنبية.²

9 (الصناعات الحربية

بالنسبة لقطاع الصناعات الحربية فلا تزال الولايات المتحدة محافظةً على تفوقها، وهو ما يعزز مقولة اعتماد النخبة الأمريكية على هذا القطاع بهدف دعم باقي القطاعات الاقتصادية، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المكانة المتميزة السابقة لأمريكا على صعيد الاقتصاد العالمي.³

10 (الموقع المهيمن في المؤسسات المالية والنقدية الدولية

أدركت الولايات المتحدة أهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة الاقتصادية الدولية، فعملت على تبني استراتيجية مالية تهدف إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي، مثل (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة). كما عملت في الوقت ذاته على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية.

فقدت الولايات المتحدة في هذه المنظمات إيماءً تتبع من خلال قوتها التصويتية، إذ تمتلك حوالي 17.73 من مجموع الأصوات في البنك الدولي في الوقت الذي تصل فيه نسبة أصوات اليابان إلى 6.18، رغم أن حصتها في البنك هي ثاني أكبر حصة، الأمر الذي يشير إلى استمرارية القوة النسبية للولايات المتحدة في هذه المنظمات.⁴

¹ علي سليم كاطع، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص156.

² علي سليم كاطع، المرجع السابق مباشرة، ص158.

³ الغريب فنسان، مآزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص162.

⁴ علي سليم كاطع، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص157.

ثانياً- تركيب الاقتصاد الأمريكي:

1) تصنيف قطاعات الاقتصاد الأمريكي

يمكن تصنيف أي اقتصاد وطني إلى ثلاثة قطاعات اقتصادية إنتاجية، أولي وثانوي وخدمات.

أ- القطاع الأولي Primary sector

يتضمن هذا القطاع استخراج المصادر الطبيعية والمعالجة الأولية للمواد الخام. كما أن الإنتاج في هذا القطاع يشمل الزراعة وتجارة صيد السمك والتعدين وصناعة الخشب. وبشكل عام الصناعات المنتجة في القطاع الأولي، لا تُباع بشكل مباشر للأسر كمنتج نهائي، ولكن تُباع كمُدخلات لتصنع في القطاع الثانوي.¹

ب- القطاع الثانوي secondary sector

ويتضمن هذا القطاع تحويل نواتج القطاع الأولي إلى منتجات صالحة للاستعمال أو الاستهلاك، ويشمل القطاع الثانوي أيضاً، صناعات مثل الفضاء*، وإنتاج السيارات، والصناعات الكيماوية، بالإضافة إلى تكرير النفط، والصناعات الدوائية، وإنتاج الإلكترونيات**، ويتضمن أيضاً إنشاء الأبنية والطرق السريعة والمرافق مثل توليد وتوزيع الكهرباء.²

- وتتضمن أهم الصناعات ما يلي:

لا توجد صناعات مهيمنة في الاقتصاد الأمريكي لكن الصناعات الأكبر تتضمن وسائل النقل (في الغالب السيارات)، بالإضافة إلى الحاسبات والإلكترونيات والمواد الكيماوية والغذاء. وتتميز الولايات المتحدة الأمريكية بوجود أرقى الصناعات العالمية، وإذا كانت الصناعات القديمة بها مثل صناعة التعدين، والصناعة النسيجية، تشهد تراجعاً نسبياً بسبب المنافسة الأوروبية والآسيوية، فصناعات مثل الصناعات الإلكترونية والفضائية وصناعة الأسلحة، شهدت تطوراً كبيراً بفضل استغلال البرمجيات الحديثة في مجال التصنيع. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالمياً في مجال الصناعات الغذائية والكيماوية وصناعة الألياف الاصطناعية، والمطاط الاصطناعي، والمنتجات الصيدلانية.³

¹ The Structure of the United States Economy, Global Development Institute, Tufts University, August 16, 2006, P.1

* من أهم المؤسسات المختصة في الصناعات الفضائية:

MAC DONNELL DOUGLAS- BOEING ROCK WELL

** تتمثل الصناعة الإلكترونية في صناعة الحواسيب بأنواعها والبرمجيات، والعقول الإلكترونية، وتحقق هذه الأنواع من الصناعات مكانة متقدمة في الصناعات الحديثة. ومن أهم شركاتها شركة IBM وشركة ITT.

² The Structure of the United States Economy, Op.Cit, P.1

³ تفسير قوة الاقتصاد الأمريكي، مرجع سبق ذكره، نسخة إلكترونية: www.onefd.edu.dz

ج- قطاع الخدمات Tertiary sector*

يتضمن هذا القطاع بند الخدمات بدلاً من السلع الملموسة، ويتضمن خدمات كالنقل والتسويق، ويشمل أيضاً الخدمات المباشرة مثل الاستشارات والتعليم والتكنولوجيا والسياحة.¹

فقطّاع الخدمات يجمع في آن واحد الخدمات الموجهة للعامة (التوزيع، الترفيه، الصحة، التعليم...)، أو تلك الموجهة للمؤسسات والشركات، مثل (التكنولوجيا، المصارف، التأمين، البحث العلمي والابتكار...)، وقد برزت الولايات المتحدة بقوة في مجال البحث العلمي، حيث يعود إليها أكثر من 30% من براءات الاختراع الدولية. وتحتلّ كذلك المرتبة الأولى عالمياً في مجال الاتصالات (فمن ضمن 10 مؤسسات عالمية خمسة منها أمريكية (أهمها ITT وBELL وHCl).²

- تتضمن أهم الخدمات ما يلي:

أ- الرعاية الصحية: تعتبر الرعاية الصحية واحدة من أكثر الخدمات نمواً في الولايات المتحدة الأمريكية، فالإنفاق على الرعاية الصحية الوطنية نما من حوالي 5% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 1960 إلى ما يقارب 15% في عام 2004. فالولايات المتحدة تتفق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من البلدان المتطورة الأخرى، فبينما تتفق الولايات المتحدة حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية، تتفق كندا 10%، والسويد 9%، والمملكة المتحدة تتفق 8%.³

ب- التعليم: يعتبر جودة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية ممتازة، والعديد من الأجانب يأتون إلى الولايات المتحدة لأجل تعليمهم العالي، فحوالي 20% من الطلاب المتخرجين في الولايات المتحدة هم من ولادات أجنبية.

وتتفوق الولايات المتحدة على باقي دول العالم في الإنفاق على التعليم العالي الذي يعد نجاحاً اقتصادياً للولايات المتحدة في عصر ثورة المعلومات، فهي تتفق على التعليم ضعف إنفاق فرنسا وألمانيا واليابان. وفي تقييم Times Higher Education لعام 2009، جاءت ست جامعات أمريكية ضمن أفضل عشر جامعات في العالم. وفي دراسة Jiao Tong University Shanghai لعام 2010 جاءت سبع عشرة جامعة أمريكية ضمن أفضل عشرين جامعة، كما أنّ معدل النشر العلمي أعلى من أي دولة أخرى.⁴

* قطاع الخدمات بشكل عام: يتضمن عناصر غير متجانسة، كالتعليم وتجارة التجزئة والترفيه وخدمات الأطباء والمحامون والخدمات المالية والشحن (سيتم النظر فقط في بعض الخدمات الرئيسية).

¹ The Structure of the United States Economy, Op.Cit, P.1

² تفسير قوة الاقتصاد الأمريكي، مرجع سبق ذكره، نسخة إلكترونية: www.onefd.edu.dz

³ "The Structure of the United States Economy", Op.Cit, P.24-27

⁴ NYE Joseph S. 'The Future of American Power', *Foreign Affairs*, Nov./Dec. 2010, vol. 89, Issue 6.

ج- الخدمات المالية والتأمين: تتضمن إدارة الأسهم والصناديق التعاونية وحسابات أسواق المال وسمرة الأسهم والاستثمارات الأخرى.

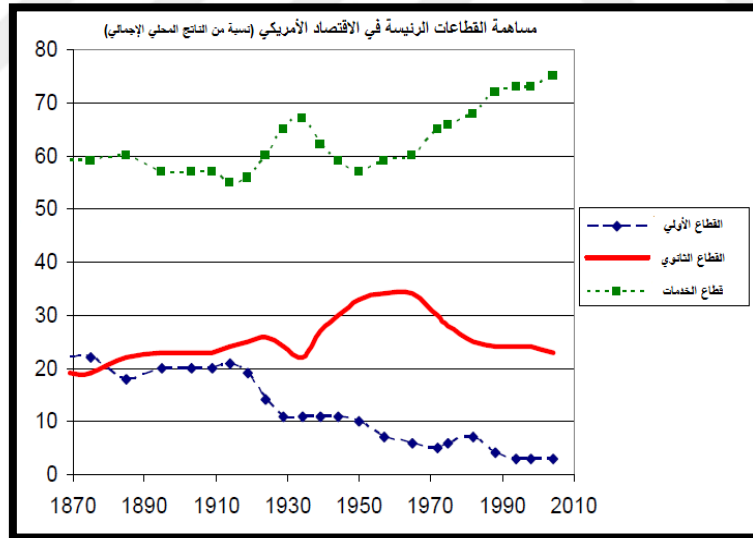
(2) مدى مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي

تغيّر المقدار النسبي في القطاعات الاقتصادية الثلاث مع مرور الوقت في الولايات المتحدة، كما هو موضّح في الشكل رقم (6)، الذي يظهر مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد (باستثناء الحكومة) في القطاعات الثلاثة الرئيسية منذ أواخر القرن التاسع عشر. فاعتُبر قطاع الخدمات المهيمن في الاقتصاد وفق البيانات المتوفرة، ومساهمته ارتفعت بشكل مستمر خلال العقود الماضية الأخيرة.

آ- مقارنة تاريخية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية

بلغت مساهمة الصناعة في الاقتصاد الأمريكي ذروتها في الخمسينيات من القرن الماضي، عندما كانت أوروبا وآسيا تكافح من أجل التعافي من آثار دمار الحرب العالمية الثانية، وبحلول عام 1980، تمكّنت اليابان وأوروبا من منافسة القيادة الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي القرن الجديد انضمت إليهم كل من الصين والهند والعديد من الأمم الناشئة حول العالم.*

الشكل رقم (6) مساهمة القطاع الخاص في قطاعات الاقتصاد الأمريكي



Source: **The Structure of the United States Economy**, Op. Cit, P.4

من الشكل رقم (6) يُلاحظ أنّ مساهمة القطاع الأولي شكلت حوالي 20% من الاقتصاد الخاص في أواخر القرن التاسع عشر، وانخفضت خلال القرن العشرين لتشكّل حوالي 3%، في هذه الأثناء زادت مساهمة القطاع الثانوي الخاص (التصنيع) في الناتج المحلي الإجمالي منذ أواخر القرن التاسع عشر، وارتفعت بعد الكساد الكبير، حتى بلغ الذروة مشكلاً ثلث الاقتصاد في الخمسينيات

* سيتم الإشارة إلى المنافسة الدولية في الفصل الثالث.

والستينيات من القرن الماضي. إلا أنه منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي بدأت مساهمة القطاع الثانوي بالانخفاض* بشكل مستمر وصولاً إلى 20% في عام 2005. ومن الملاحظ هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد الأمريكي الخاص مشكلاً 64% من الاقتصاد الكلي، وإذا تضمن أيضاً النشاطات الحكومية سيشير ضمناً إلى أن ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي يشتمل على الخدمات، كما هو موضح في الشكل رقم (6). وفي عام 2009 استحوذ قطاع الخدمات على ما يقارب 78% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، ودون شك فقد هيمن هذا القطاع على الاقتصاد الأمريكي. وشكلت الثروة الناتجة عن صناعة الخدمات المالية فقط ما يقارب 6% أو أكثر من 828 مليار دولاراً من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عام 2009.¹

ب- مقارنة بين مكونات القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية (نقطة تحول)

إنَّ مقارنة مخرجات القطاعات الرئيسية في عام 2010 مع عام 1980 يُظهر التحول الجوهري بانتقال الاقتصاد الأمريكي من السلع إلى الخدمات خلال الثلاثين سنة الماضية.

الجدول رقم (9): نسبة مساهمة المكونات المختلفة للقطاعات في الولايات المتحدة (%) من الناتج المحلي الإجمالي

نسبة المساهمة من الناتج الأمريكي	1980	2010
التصنيع	20	12
الخدمات المالية والعقارية	16	21
خدمات الأعمال المهنية (محامين - استشارات)	7	12
الرعاية الصحية وخدمات التعليم	4	9
مساهمة الحكومة في الناتج الاقتصادي	14	14
إنتاج الغاز والبترو	2	1

Source: **Outline of the U.S.Economy**, 2012 edition, Bureau of International Information Programs, United States Department of State, USA, 2012, P.52

من الجدول رقم (9) يُلاحظ في عام 1980 شكلت نسبة الصناعة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ لتصل إلى 12% في عام 2010، ومقابل ذلك ارتفعت نسبة الخدمات بشكل عام، فارتفعت الخدمات المالية والعقارية من 16% في عام 1980، لتصل إلى 21% في عام 2010، متخطية التصنيع.

أمّا بالنسبة إلى خدمات الأعمال المهنية - المحامين والاستشارات فمساهمتها في عام 2010 كانت مساويةً للتصنيع 12% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتي شكلت فقط 7% في

* يرجع أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى توجه جزء كبير من الاستثمارات نحو قطاع الخدمات على حساب القطاع الصناعي.

¹ **U.S. Financial Services Industry: contributing to a More Competitive US Economy**, Securities Industry and Financial Markets Association(SIFMA), July 28, 2010, P.4-3

عام 1980. وبالنسبة إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية، فقد ارتفعت لتشكّل 9% في عام 2010 مقارنة بـ 4% في عام 1980.

وبالنسبة إلى الدور الحكومي على كل المستويات شكّل حوالي 14% من الإنتاج الاقتصادي في عام 2010 بشكل أساسي بدون تغيير عن عام 1980، في حين انخفض إنتاج الغاز والبتروك إلى 1% من الإنتاج القومي في 2010 مقابل 2% في عام 1980.

ومن الملاحظ بأنّ إنتاج السلع شكّل 21% من إنتاج السلع والخدمات الكلي - باستثناء المساهمة الاقتصادية الحكومية - في عام 2010 منخفضة عن 34% في عام 1980، وبالمقابل قطاع الخدمات ارتفع من 67% إلى 79% خلال هذه الفترة.¹

(3) القوى العاملة في الاقتصاد الأمريكي

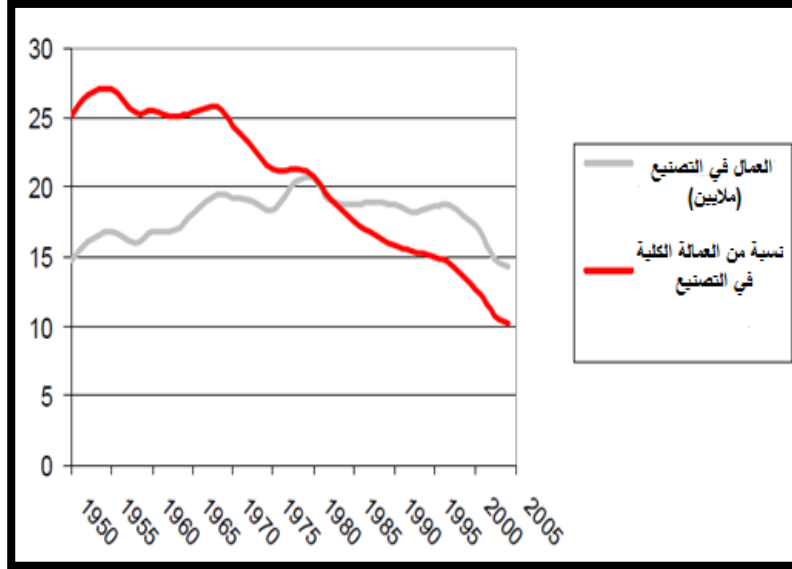
بالإضافة إلى الأهمية النسبية لكل قطاع مستند إلى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، يمكن أن يأخذ التوظيف كمقياس هام في الاقتصاد.

آ- توزيع القوى العاملة حسب القطاعات المختلفة (نسبة من القوى العاملة الكلية)

- القوة العاملة في الصناعة الأمريكية

إنّ العمالة في التصنيع انخفضت على الرغم من أنّ قيمة ناتج التصنيع بقي ثابتاً، كما يظهر الشكل رقم (7)

الشكل رقم (7): إجمالي عمالة التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1950-2004



Source: *The Structure of the United States Economy*, Op.Cit, P.19

¹ *Outline of the U.S.Economy*, 2012 edition, Bureau of International Information Programs, United States Department of State, USA, 2012, P.52

يظهر الشكل رقم (7) بأنه خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي شكّل العاملون في الصناعة ما يقارب 25% من العمالة الكلية، ومنذ عام 1980 بدأت مرحلة من الانخفاض في نسبة العمالة الصناعية، وبحلول عام 2005 انخفضت النسبة إلى 11% فقط من العمالة الكلية. وخلال الفترة 2000-2004 فقد ما يقارب 3 ملايين وظيفة في قطاع التصنيع في الولايات المتحدة،¹ ولتستقر منذ عام 2012 عند 10% من القوة العاملة الأمريكية ضمن الأعمال الصناعية.² ويرجع أحد الأسباب الرئيسية لخسارة الوظائف في قطاع التصنيع القيمة المضافة المنخفضة للعمالة في البلدان الناشئة،³ ولكن هذا لا يعني بأن الولايات المتحدة خسرت كل القطاعات، فهي تحافظ على القطاعات ذات المزايا النسبية.

- القوة العاملة في القطاعات الأخرى

في أواخر القرن الثامن عشر كان الاقتصاد الزراعي هو الصفة الغالبة على الاقتصاد الأمريكي، وقرابة 90% من القوة العاملة كانت تعمل في الزراعة، وبحلول عام 1880 بقي يشكلون حوالي نصف القوة العاملة، والآن أقل من 1% من القوة العاملة تعمل في الزراعة، وقرابة 83% من العمالة في الولايات المتحدة يعملون في إنتاج الخدمات.⁴

وعلى سبيل المثال خلال الفترة 1998-2008 أضافت الخدمات المالية وحدها ما يقارب 14 مليون وظيفة، وعلى النقيض من ذلك فقد أكثر من 2.9 مليون وظيفة في الصناعات المنتجة للسلع.⁵

ب- العجز التجاري والقوى العاملة في قطاع الصناعة ونمو الإنتاجية

لتوضيح هذه الفقرة لا بدّ من الإجابة على مجموعة من الأسئلة، هل العجز التجاري الأمريكي المتولد من الاقتراض الكبير لعب دوراً هاماً في انخفاض القوى العاملة في قطاع السلع (الصناعي) في الولايات المتحدة، وأنّ إنهاء هذا العجز سيعيد جزءاً كبيراً منها؟ وهل القوى العاملة ستعود للقطاعات المنتجة للسلع عندما ينتهي الاقتراض والعجز التجاري ويصبح فائضاً تجارياً؟

للإجابة على هذه الأسئلة لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار عنصراً هاماً، وهو نمو الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

¹ The Structure of the United States Economy, Op.Cit, P.20

² Outline of the U.S.Economy, Op.Cit, P.53

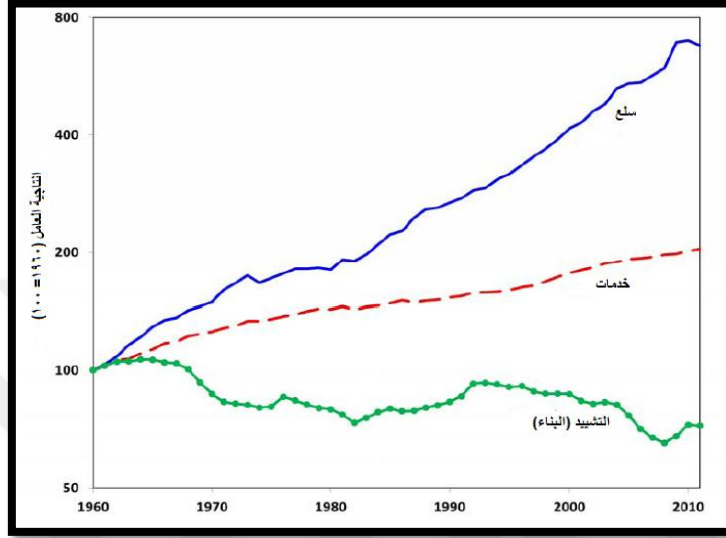
³ SPENCE Michael, HLATSHWAYO Sandile, The Evolving Structure of the American Economy and the Employment Challenge, Council on Foreign Relations, Inc., New York, USA, March, 2011, P.4

⁴ The Structure of the United States Economy, Op.Cit, P.4,6

⁵ U.S. Financial Services Industry: contributing to a More Competitive US Economy, Op.Cit, P.3

فأشارت الدراسات أنه خلال الفترة 1992 - 2012، قُدِّرَ بأنَّ مساهمة العجز التجاري الأمريكي في نسبة الانخفاض الكلية في القوى العاملة في قطاع إنتاج السلع قدر 16.3%. أمَّا النسبة المتبقية نُسبت إلى معدل نمو الإنتاجية الأسرع في قطاع السلع نسبة إلى القطاعات الأخرى، كما هو موضح في الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8): إنتاجية العامل في قطاع السلع والخدمات والتشييد في الولايات المتحدة الأمريكية

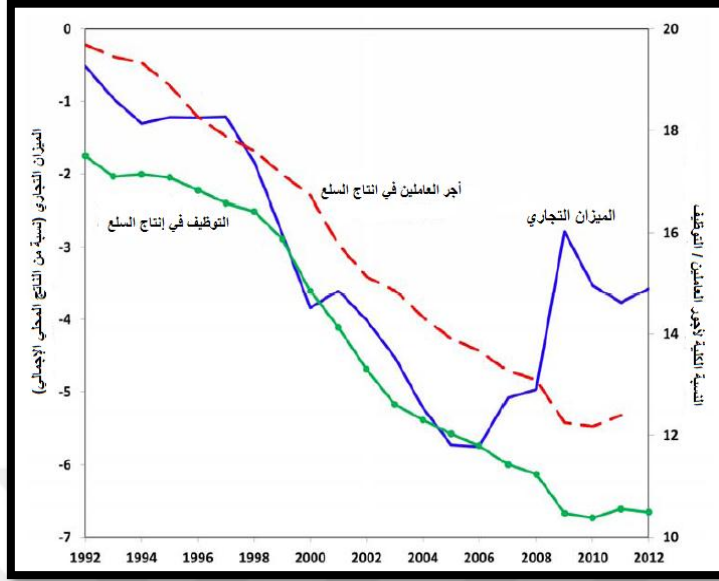


Source: KEHOE Timothy J. and others, **Global Imbalances and Structural Change in the United States**, Federal Reserve Bank of Minneapolis, August, 2013, P.38

فمن الشكل رقم (8) يلاحظ نمو معدل إنتاجية العمل بشكل أسرع في قطاع السلع (الصناعة) من القطاعات الأخرى، وخلال الفترة 1992-2011 إنتاجية العمل في قطاع السلع زادت بمعدل 4.6 كل سنة. بينما زادت فقط 1.4% كل سنة في قطاع الخدمات وانخفضت إلى 1.3 كل سنة في البناء.¹ وبالتالي يرى الباحث أنَّ إزالة العجز التجاري لن يؤدي إلى زيادة ملحوظة في زيادة القوى العاملة في قطاع السلع (الصناعة). فإذا تغير العجز التجاري الأمريكي إلى فائض في تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الجديد كان سينعكس بتحسّن الرفاهية. فقد ساهم العجز التجاري في انخفاض القوى العاملة في قطاع السلع (الصناعة) ولكنه لا يشكل العامل الأهم كما هو موضح في الشكل رقم (9).

¹ KEHOE Timothy J. and others, **Global Imbalances and Structural Change in the United States**, Op.Cit, P.6

الشكل رقم(9): الميزان التجاري الأمريكي مقابل مساهمة التوظيف في قطاع السلع في الولايات المتحدة الأمريكية



Source: KEHOE Timothy J. and others, **Global Imbalances and Structural Change in the United States**, Op.Cit, P.38

فمن الشكل رقم (9) يُلاحظ بأنَّ انخفاض معدلات التوظيف وأجر العاملين في إنتاج السلع خلال الفترة 1992 – 2012، قد ترافق مع تنامي العجز التجاري الأمريكي. هذا التحليل يستند إلى فكرة بأنَّ السلع المستوردة تحل محل السلع المنتجة محلياً. وبينما الولايات المتحدة تحصل على السلع الأجنبية يتحرك التوظيف إلى الخارج عوضاً عن السلع المنتجة محلياً، وتنتقل العمالة لإنتاج الخدمات، والتي تكون أقل إمكانية لإحلال للسلع الأجنبية.

ج- أسباب التحرك طويل الأجل للوظائف (القوى العاملة) بعيداً عن التصنيع

- يرجع أسباب التحرك طويل الأجل للوظائف بعيداً عن التصنيع إلى ثلاثة أسباب رئيسية:¹
- **معدل نمو الإنتاجية المتصاعد:** فخلال العشرين سنة الماضية حققت الولايات المتحدة أعلى معدل نمو للإنتاجية في قطاع التصنيع (السلع) مقابل القطاعات الأخرى، فقد تضاعفت كمية الناتج للعامل في ساعة عمل واحدة. كما أنَّ الجانب الثاني لنمو الإنتاجية يكمن بأنَّ التصنيع حافظ على ناتجه الثابت مع نصف القوة العاملة خلال العقدين الماضيين. وعلى النقيض من ذلك فإنَّ معدل نمو الإنتاجية في قطاع الخدمات كان منخفضاً.
- **التحول في الاستهلاك الأمريكي:** فقد توسع الاستهلاك الأمريكي باتجاه الخدمات أكثر من السلع المصنَّعة. ففي عام 1950 شكَّلت نسبة الإنفاق الأسري في الولايات المتحدة الأمريكية 67% على

¹ A FRAMEWORK FOR REVITALIZING AMERICAN MANUFACTURING, EXECUTIVE OFFICE OF THE PRESIDENT, USA, December, 2009, P.10

السلع، و33% على الخدمات. وبحلول عام 2008 انخفضت نسبة الإنفاق على السلع إلى 42% والإنفاق على الخدمات ارتفع إلى 58% .

فعندما يرتفع الدخل فإنَّ الطلب الاستهلاكي على أشياء مثل السياحة، والرعاية الصحية يزداد أكثر من الطلب على السلع المصنَّعة مثل السيارات والالكترونيات.

- **زيادة المنافسة العالمية:** واجهت الولايات المتحدة عجزاً تجارياً متنامياً في السلع المصنَّعة ومنافسة عالمية زادت بشكل كبير خلال الخمسين سنة الماضية. ويوجد هناك تفسيران رئيسيان لهذا التوجه:

الأول: وجود عدد من العوامل التي امتزجت لتزيد بشكل كبير كمية السلع التي انتقل إنتاجها لخارج الولايات المتحدة، وتتضمن الانخفاض في تكاليف النقل والتخفيف من قيود التجارة والاستثمار.

الثاني: إنَّ الشركاء التجاريين للولايات المتحدة قد حسَّو بشكل كبير من بنيتهم التحتية، والمؤسسات التي سهلت التجارة بالإضافة إلى مؤهلاتهم التصنيعية الخاصة التي أدَّت إلى منافسة شديدة في الأسواق العالمية.

ثالثاً- قنوات التأثير العالمي للاقتصاد الأمريكي:

إنَّ أيَّ ركود يصيب الاقتصاد الأمريكي سيكون له الأثر البالغ في بقية العالم، ويمتد هذا الأثر من خلال مجموعة من القنوات أهمها التجارة الدولية، والأثر العالمي للدولار (انخفاضه أو ارتفاع قيمته)، وآثار العدوى المالية:

(1) التجارة الدولية: فإذا تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لركود اقتصادي، فإن ذلك سيؤدي إلى تراجع الطلب الأمريكي على السلع والخدمات، ويؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الواردات، وبالتالي تصدير البطالة إلى بلدان أخرى (الشركاء التجاريين) بسبب انخفاض الطلب على ما تبيعه لها تلك البلدان.¹

(2) انخفاض قيمة الدولار: * إذا انخفضت تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى الولايات المتحدة كرد فعل لانتهاء سوق الأسهم، فإنَّ الدولار الأمريكي قد يخسر حوالي ثلث قيمته أمام كل من الين الياباني واليورو والرنمينبي الصيني، الأمر الذي سيدفع معظم الاقتصادات الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية بالسماح لعملاتها بالتراجع، كرد فعل على تراجع الدولار الأمريكي من أجل جعل صادراتها أرخص ثمناً و أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

¹ WOLF Martin, After Collapse, **The Globalization under Constriction**, Center For International Private Enterprise, Washington DC, 2004, P15-17.

* تم تناوله مفصلاً في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

(3) انخفاض أسعار النفط: إنَّ مجرد التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي يؤدي إلى تراجع في طلب الولايات المتحدة على النفط، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تراجع أسعاره عالمياً، ويؤدي إلى تخفيف الضغوط التضخمية عالمياً، كما أنَّه يضر في البلدان المصدرة للنفط.¹

(4) تأثير العدوى المالية: * وخير دليل ما واجهته الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة مالية عام 2008 شملت أثرها معظم بلدان العالم.



¹ WOLF Martin, After Collapse, **The Globalization under Constriction**, Op.Cit, P15-17.

* تم تناولها بالتفصيل من خلال المبحث الثالث من الفصل الأول.

المبحث الثاني

المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد الأمريكي

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها أن يتم التعرف إلى وضع الاقتصاد الأمريكي على المستوى الكلي، ويمكن إجمال أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسة بما يلي:

أولاً- الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي:

يُعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً لحجم الاقتصاد أو لحجم إنتاجه، وهو بشكل تبسيطي يعبر عن القيمة النقدية للسلع، والخدمات التي جرى إنتاجها داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الأجانب خلال فترة زمنية محددة.¹ ويُعتبر المقياس الأكثر شيوعاً للاقتصاد الأمريكي وفق التقارير التي تنشرها الحكومة الفدرالية الأمريكية حول إجمالي الناتج المحلي.

ويتشكل إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات المُعدّة للبيع النهائي في السوق، وكذلك الخدمات غير المعروضة في السوق، كخدمات التعليم والدفاع العسكري. وبصورة مبدئية تعكس قيمة السلع والخدمات في السوق حركة التبادل بين المشتريين والبائعين التي يحدد سعرها السوق، مع بعض الاستثناءات اللافتة كالإعانات الحكومية للمزارع ولأنظمة توليد الطاقة.²

الجدول رقم (10): تطور الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الفترة 2000 – 2013 (الوحدة: مليارات الدولارات)

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج	10,621.8	10,977.5	11,510.7	12,274.9	13,093.7	13,855.9	14,477.6
العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج	14,718.6	14,418.7	14,964.4	15,517.9	16,163.2	16,768.1	17,418.9

Source: <http://www.bea.gov/national/xls/gdplev.xls>

من الجدول رقم (10) يلاحظ تنامي حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام 2000 بلغ 10.284 تريليون دولاراً، ووصل في عام 2014 إلى 17.418 تريليون دولاراً. وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي

¹ درغام دريد، الاقتصاد: المبادئ والسياسة، الجزء الأول، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، شباط، 2002، ص75.

² يسجل إجمالي الناتج المحلي القيمة بالدولار لجميع السلع والخدمات التي يشتريها الأفراد وشركات الأعمال في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الاستثمارات، والإنفاق الحكومي، والصادرات والمستوردات إلى ومن الخارج. (لا يشمل هذا الناتج إجمالي مبيعات الشركات الأجنبية الموجودة في الولايات المتحدة أو مبيعات الشركات الأمريكية العاملة في دول أجنبية).

ثانياً - عجز الموازنة الأمريكية (نقطة تحول):

بدأ العجز في الموازنة الأمريكية يتفاقم خلال العقد الأول من القرن الحالي. فبالرغم من تعافي الاقتصاد الأمريكي منه خلال الفترة الرئاسية لبل كلينتون. تفاقم هذا العجز على خلفية السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن، خاصة ما يتعلق بخفض الضرائب، وزيادة الإنفاق على الأمن الداخلي منذ أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001. وقد عمّق من هذا العجز النفقات الباهظة التي تحملتها الموازنة الأمريكية لتمويل الحروب الخارجية للولايات المتحدة، فيما عرف بالحرب على الإرهاب، وساهم في تفاقم هذا العجز المبالغ الكبيرة التي قامت الإدارة الأمريكية بضخها خلال عامي 2008 و 2009، من أجل السيطرة على الأزمة المالية وتداعياتها، ولمنع دخول الاقتصاد في مرحلة الكساد. وتشير الأرقام إلى أنّ حجم الإنفاق الأمريكي على الدفاع ارتفع من 295 مليار دولاراً عام 2000، ليصل لأكثر من 800 مليار دولاراً عام 2009.

الجدول رقم (11): رصيد الموازنة الأمريكية خلال الفترة (1999-2010) (الوحدة: مليارات الدولارات)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد الموازنة	125.6	236.2	128.2	157.8	377.6	412.7	318.3	248.2
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الموازنة	160.7	458.6	1412.7	1294.3	1299.5	1086.9	679544	484602

Source: - **WOOLLEY** John and **PETERS** Gerhard, **Federal Budget Surpluses or Deficits**, Budget of The United States Government, 2011.

- www.whitehouse.gov/omb/budget/ on February 2, 2015

من الجدول رقم (11) يُلاحظ بأنّ آخر عام حققت فيه الولايات المتحدة فائضاً في الموازنة كان عام 2001 بمقدار 128.2 مليار دولاراً، ومنذ عام 2002 والولايات المتحدة تعاني عجزٍ مستمرٍ في الموازنة، وفي عام 2011 وصل العجز إلى 1299.5 مليار دولاراً ثم تقلص في السنوات التالية إلى قرابة 484602 مليار دولاراً في عام 2014.

ثالثاً - المركز المالي للولايات المتحدة الأمريكية (نقطة تحول عام 1985):

لقد أدّى العجز المتراكم خلال الفترة 1982 - 1984، والحساب المقابل الذي هو الاقتراض الصافي من الخارج إلى إزالة الوضع الدائن الصافي للولايات المتحدة تجاه بقية العالم، وهو الوضع الذي كان في ازدياد مستمر تقريباً منذ عام 1945، وقد بلغ حده الأقصى عام 1982 بمقدار 167 مليار دولاراً، حيث كانت الولايات المتحدة تمتلك 834 مليار دولاراً كموجودات خارج الولايات المتحدة، في حين أنّ بقية العالم امتلك 667 مليار دولاراً كموجودات داخلها، ولكنّ هذا الوضع بدأ بالتراجع منذ عام 1983، حيث هبط رصيد الوضع الدائن الصافي إلى 126 مليار دولاراً، وذلك لأنّ العجز على حساب المدفوعات الجارية كان بحدود 41 مليار دولاراً، ولما بلغ العجز في الحساب المذكور مقدار 102 مليار دولاراً عام 1984، فإنّ الوضع الدائن المذكور هبط إلى 24 مليار دولاراً. وبما أنّ العجز على حساب

المدفوعات الجارية قُدِّر بحوالي 30 مليار دولاراً في الفصل الأول من عام 1985، فإنَّ السجل الاقتصادي للولايات المتحدة يكون قد دخل مرحلة تحول تاريخي، حيث أصبحت الولايات المتحدة -منذ ذلك العام- في وضع من المديونية الصافية تجاه العالم.¹

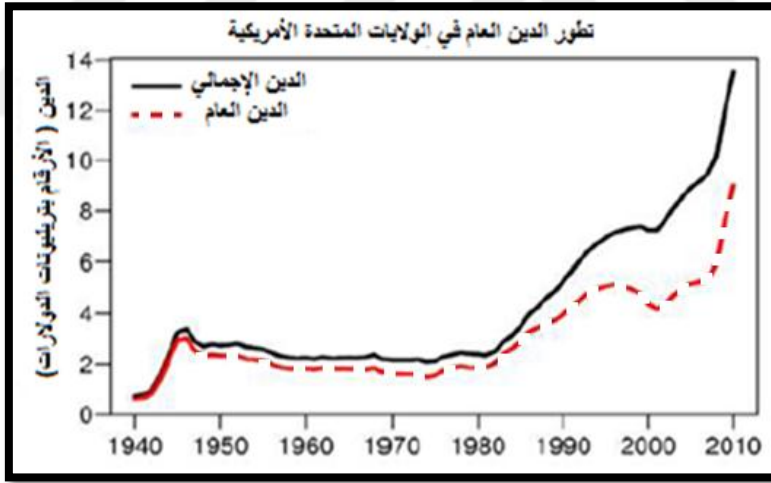
كما تفيد المؤشرات أنَّ صافي المركز المالي المدين للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم يُقدَّر بأكثر من 2 تريليون دولاراً نهاية عام 2007، وهو محصلة لصافي ملكية في الخارج بحوالي 3 تريليون دولاراً في مقابل صافي مديونية للخارج بأكثر من 5 تريليون دولاراً. إنَّ القصد من إبراد تلك المؤشرات إيضاح تغير المركز المالي للولايات المتحدة للقطاع المالي الدولي في وضعه الحالي.²

رابعاً - المديونية (نقطة تحول):*

1) المديونية الكلية

تُصنَّف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة (فهي تُعتبر من الدول الأولى عالمياً من حيث مستوى المديونية)، فيعادل حجم دينها عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية، ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية مجتمعة.³

الشكل رقم (10): تطور الدين الإجمالي الأمريكي خلال الفترة 1940-2010



المصدر: حجاج محمد الهاشمي، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012، ص112

¹ حليبي عبد المنعم، دور الولايات المتحدة في تحرير أسعار الصرف منذ عام 1985، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2012، ص74.

² علي أحمد ابراهيمي، قطاع المال في العالم تغير المؤسسات والأسواق المالية والسياق الجديد للانتماء المصرفي، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، (د.ت)، ص 24.

* هذه الأرقام الرسمية لا تتضمن بنوداً مخفية قد ترفع حجم الديون إلى أرقام فلكية، منها خسائر الشركات التي تديرها الحكومة الأمريكية بعد إعلان إفلاسها أثر الأزمة المالية العالمية 2008

³ يونس عدنان حسين، الأزمة المالية العالمية وآليات إصلاح الاقتصاد الرأسمالي، مرجع سبق ذكره، ص33.

من الشكل رقم (10) يُلاحظ تصاعد الدين العام الأمريكي منذ ثمانينيات القرن الماضي (نقطة تحول)، فقد وصل دينها الخارجي العام إلى قرابة 914.3 مليار دولاراً في عام 1980، وارتفع إلى 1823.1 مليار دولاراً في عام 1985،¹ وإلى 5.2 تريليون دولاراً عند نهاية عام 2004، وقارب 5.4 تريليون دولاراً في عام 2008، كما يلاحظ بأن الدين الإجمالي الأمريكي قد تجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، محققاً 102% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، ويتوقع صندوق النقد الدولي تجاوزه ليصل إلى 109% خلال عام 2015، ويستقرّ عند قرابة هذه النسبة خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة وفق ما هو موضح في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): الدين الأمريكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2022

الأعوام	الدين الإجمالي	الدين الحكومي	الأعوام	الدين الإجمالي	الدين الحكومي
2011	102.4	82.3	2017	107.1	86.8
2012	106.4	87.1	2018	106.5	86.2
2013	108.9	89.7	2019	106.8	86.4
2014	109.8	90.0	2020	107.3	86.9
2015	109.0	88.9	2021	108.1	87.5
2016	108.0	87.8	2022	109.0	90.5
توقعات صندوق النقد الدولي من عام 2013 لغاية 2022					

Source: **UNITED STATES 2013 article IV Consultation**, International Monetary Fund, IMF Country Report 13/236, Washington, D.C., July 2013, P.38

كما أشارت بعض الدراسات بأن كل مواطن أمريكي مدين لبقية العالم بمقدار 7333 دولاراً، في حين كل مواطن في البلدان النامية مدين فقط بمقدار 500 دولاراً.²

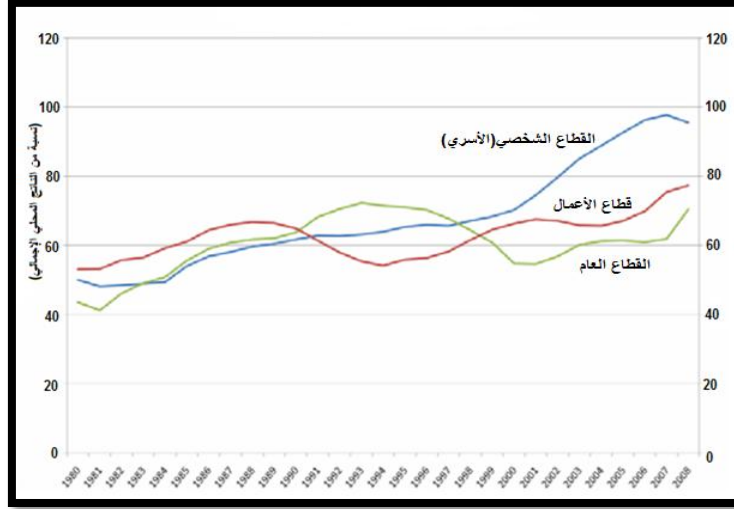
2) التوجه التاريخي للمديونية الأمريكية وفق القطاعات

يمكن فرز المديونية وفق قطاعات ثلاث عام وشركات وأسرية (داخلياً وخارجياً) كما هو موضح في الشكل رقم (11).

¹ ROBERTSON James, BUNZL John, **Monetary reform-Making It Happen**, International Simultaneous Policy Organization, London, UK, 2003, P.29

² ROBERTSON James, BUNZL John, **Monetary reform-Making It Happen**, Ibid, P.29.

الشكل رقم (11): توجهات الدين الأمريكي وفق القطاعات منذ عام 1980



Source: **BIBOW JORG, Bretton Woods 2 is Dead Long Live Bretton Woods 3?**, Levy Economics Institute, USA, May , 2010, P.5

من الشكل رقم (11) يلاحظ بأن دين القطاع العام الأمريكي منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي شكل قرابة 60% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما نمت ديون قطاع الشركات (المؤسسات) بشكل صعودي معتدل خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، في حين كان هناك توجه صعودي لديون القطاع الشخصي (الأسري) منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وتساعد بشكل كبير خلال العقد الأول من القرن الجديد.*

يعزى ارتفاع المديونية الأسرية لانخفاض معدلات الادخار الشخصي في الولايات المتحدة من قرابة 10% في ثمانينيات القرن الماضي إلى قرابة الصفر بحلول عام 2007. كما أن معدلات الفائدة المنخفضة لفترة طويلة ساعدت على المحافظة على عبء الدين الأسري منخفضاً، لذلك كان هناك قوة دفع دائمة لزيادة المديونية والرافعة المالية، والتي بدت مفيدة طالما أن أسعار الأصول والثروة الصافية حافظت على الارتفاع أيضاً. ولكن الشك بشأن المديونية الأسرية المرتفعة وتأثيراتها على القدرة على الوفاء للمقرضين أنهت هذا الارتفاع عندما القيمة المصاحبة الأساسية (قيمة الأصل في السوق) توقفت عن الارتفاع في عام 2006. وفي عام 2007 قفز التوجه الصعودي المؤسس لفترة طويلة في المديونية الأسرية إلى الذروة عند الإغلاق إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وعكس اتجاهه منذ ذلك الوقت.¹

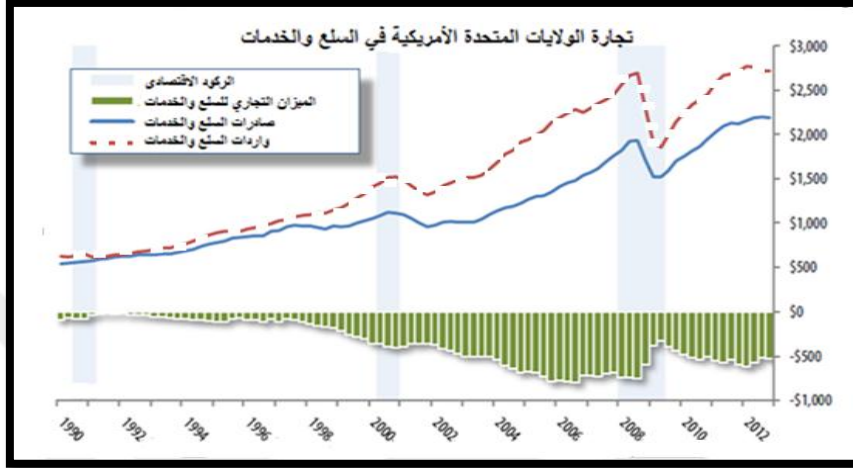
* متأثراً بالتوسع في الرهون العقارية الأمريكية في تلك الفترة.

¹ **BIBOW JORG, Bretton Woods 2 is Dead Long Live Bretton Woods 3?**, Levy Economics Institute, USA, May , 2010, P.5

خامساً- العجز التجاري (نقطة تحول):

اتسم الاقتصاد الأمريكي منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بسمّة أساسية، وهي العجز المستمر في الميزان التجاري*، وقد تضاعف العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع القرن الجديد خلال الفترة 2001 - 2006 من 365 مليار دولاراً إلى 760.3 مليار دولاراً.¹ كما هو موضح في الشكل رقم(12).

الشكل رقم(12): تجارة الولايات المتحدة الأمريكية في السلع والخدمات



Source: SOROKA Natalie, U.S. Trade Overview, U.S. Department of Commerce, International Trade Administration, Washington, USA, 2012, P.2

من الملاحظ من الشكل رقم(12) تزايد العجز التجاري الأمريكي بشكل واضح مع بداية القرن الجديد، فقد وصل إلى ذروته عام 2006 بما يقارب 760 مليار دولاراً، وانخفض عام 2008 نتيجة الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي، والناجم عن الأزمة المالية العالمية، ثم استقرّ مع نهاية عام 2012 عند ما يقارب 535 مليار دولاراً. كما يتوقع صندوق النقد الدولي استمرار العجز التجاري الأمريكي محققاً 613 مليار دولاراً في عام 2018، كما هو موضح في الجدول رقم(13).

الجدول رقم(13): الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة(2010-2018)

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السلع والخدمات	499-	557-	535-	490-	542-	584-	592-	603-	613-
توقعات صندوق النقد الدولي من عام 2013 لغاية 2018									

Source: UNITED STATES 2013 article IV Consultation, International Monetary Fund, IMF Country Report13/236, Washington, D.C., July 2013, P.37

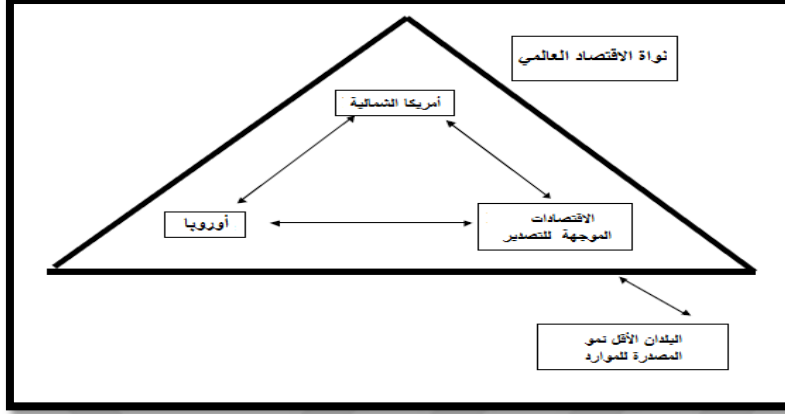
* الناجم عن ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات.

¹ WIGGIN Addison, The Demise Of The Dollar, John Wiley & sons. Inc, New Jersey, USA, 2008, P.18.

1) العجز التجاري الأمريكي على المستوى العالمي (وفق المناطق)

يلاحظ بشكل عام بأن العجز التجاري للولايات المتحدة يتساوى مع الفوائض التجارية لبقية بلدان العالم. ويمكن تقسيم بلدان العالم إلى أربعة مكونات كما هو موضح في الشكل رقم (13).

الشكل رقم (13) الخريطة الاقتصادية للعالم



Source: PALLEY Thomas I, **Global imbalances and the Revised Bretton Woods hypothesis: Wrong before the crisis and wrong after**, Macroeconomic Policy Institute, Washington DC, USA, January, 2013, P.3

فكما هو موضح في الشكل رقم (13) يمكن تقسيم الخريطة الإرشادية للاقتصاد العالمي إلى أربعة مكونات ثلاثة منها تشكل ركيزة الاقتصاد العالمي، وتتكون من أمريكا الشمالية، وأوروبا، والاقتصادات الناشئة القائمة على التصدير، والتي تأخذ مكانها ضمن المثلث. بينما الاقتصادات المعتمدة على الموارد والبلدان الأقل تطوراً تأخذ مكانها خارج النواة.*

فالمثلث ذو الخط العريض-وفقاً للشكل رقم (13)- مرتبط مع بعضه يمثل الإنتاج العالمي. والذي تأسست علاقاته وفق قواعد العولمة، وشروط التجارة العالمية، والهيكل المالي العالمي الذي يحكم أسعار الصرف وأسواق رأس المال الدولية.

وبشكل عام تشكل أمريكا الشمالية عجزاً تجارياً مع كل المناطق، بينما أوروبا تشكل فائضاً مع أمريكا الشمالية وعجزاً مع الاقتصادات القائمة على التصدير. في حين أنّ الاقتصادات القائمة على التصدير حققت فوائض مع كل من أمريكا الشمالية وأوروبا. وتتضمن منطقة أمريكا الشمالية العجز التجاري الكبير مع الشركاء التجاريين النافذاً وكندا والمكسيك. وفي السنوات الأخيرة شكلت الاقتصادات المصدرة للموارد أيضاً فوائض تجارية كلية على خلفية ارتفاع أسعار السلع الأساسية.¹

* يمكن اعتبار اليابان والصين وغيرها من اقتصادات شرق آسيا كجزء من الاقتصادات القائمة على التصدير. في حين تعتبر البرازيل وروسيا وأستراليا والهند واقتصادات أمريكا اللاتينية جزء من الكتلة المعتمدة على الموارد.

¹ PALLEY Thomas I, **Global imbalances and the Revised Bretton Woods hypothesis: Wrong before the crisis and wrong after**, Op.Cit, P.4

الجدول رقم (14): تحليل العجز التجاري الأمريكي لميزان السلع في عام 2007 (مليار دولار أمريكي)

(النسبة المئوية)(%)	(مليار دولار أمريكي)	
100	808.8-	المجموع الكلي
46.0	372.3-	البلدان المطلة على المحيط الهادي
32.0	258.5-	الصين
17.7	143.0-	كندا والمكسيك
13.6	110.2-	الاتحاد الأوروبي
14.5	117.2-	أوبك
23.8	192.4	بلدان أخرى

Source: PALLEY Thomas I, **Global imbalances and the Revised Bretton Woods hypothesis: Wrong before the crisis and wrong after**, Op.Cit, P.4

ويبين الجدول رقم(14) تحليل العجز التجاري لميزان السلع الأمريكي في عام 2007 في عام الذروة قبل بداية الركود. فقد شكلت الولايات المتحدة عجزاً كبيراً مع كل المناطق الاقتصادية، وكانت النسبة الأكبر مع الدول المطلة على المحيط الهادي Pacific Rim countries مشكلةً 46% من العجز التجاري الأمريكي والصين 32% من العجز التجاري الأمريكي .

(2) أسباب العجز التجاري الأمريكي

ترجع الأسباب الرئيسية للعجز التجاري الأمريكي إلى الآتي:

- ازدياد إيمان الأسواق الأمريكية على القروض الأجنبية، ونتيجة لذلك أصبحت الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج، الأمر الذي أدى بدوره إلى ازدياد دينها الخارجي وبدرجات كبيرة غير مسبوقة.¹
- تصاعد القدرة التنافسية للشركاء التجاريين - البلدان الناشئة في شرق آسيا - للولايات المتحدة.²
- (نمو التفاضلية) ويقصد به اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين.³
- في محاضرة مشهورة في ساندريج 10 آذار 2005 جادل بن برنانكي أن أسباب العجز التجاري الأمريكي تعود بشكل رئيسي لأسباب خارجية (تحقيق بلدان شرق آسيا فوائض كبيرة)، ولا تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية.⁴

¹ الخضيرى محسن أحمد، الإعصار التمويلي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² الغريب فنسان، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 159.

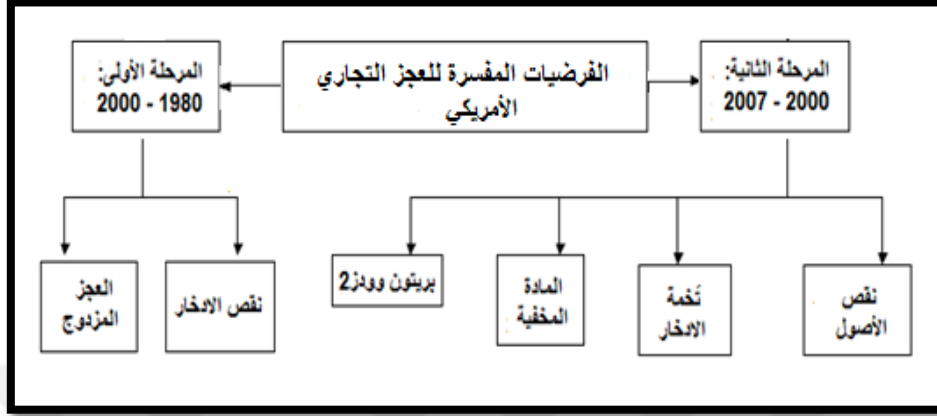
³ GRAF Bernhard, U.S. current Account Deficit: no reason to panic, Op.Cit , P.18

⁴ OBSTFELD Maurice, ROGOFF Kenneth, **Global Imbalances and the Financial Crisis: Products of Common Causes**, Federal Reserve Bank of Francisco, November, 2009, P.7

3) الفرضيات المفسرة للعجز التجاري الأمريكي

هناك العديد من الفرضيات التي تفسر نشوء العجز التجاري الأمريكي، ويمكن تقسيم هذه الفرضيات إلى مرحلتين زمنيتين كما هو موضح في الشكل رقم (14).

الشكل رقم (14) الفرضيات المفسرة لنشوء العجز التجاري الأمريكي



المصدر: من إعداد الباحث

يمكن إجمال أهم الفرضيات المفسرة للعجز التجاري الأمريكي بما يلي: ¹

1- فرضية العجز المزدوج Twin Deficits

وُضعت في الثمانينيات من القرن الماضي، وأكّدت بأنّ العجز التجاري كان بسبب عجز التّوَمّ المزعوم (عجز الموازنة الأمريكية وعجز الحساب الجاري). وقد عكس قلق الاقتصاديين التقليديين مع ظهور عجز الموازنة خلال فترة ريغان خلال ثمانينيات القرن الماضي. على أية حال، هو لم يعد له تأييد بعد تحقيق فائض في الموازنة خلال فترة كلينتون في تسعينيات القرن الماضي، والذي ترافق مع استمرار العجز التجاري. كما أنّ بلدان مثل اليابان وألمانيا حققت أيضاً فوائض تجارية في الفترة نفسها بالرغم من تزايد عجز الموازنة لديهم.

2- فرضية نقص الادخار saving shortage hypothesis

سادت هذه الفرضية في تسعينيات القرن الماضي، وأكّدت بأنّ العجز التجاري الأمريكي كان نتيجةً لانخفاض معدلات ادخار الأسر الأمريكية (الاستهلاك المفرط)، وهو يعكس ازدهار الاقتصاد الأمريكي خلال تسعينيات القرن الماضي التي شهدت انخفاضاً آخرّاً (أكبر) في معدلات ادخار الأسر الأمريكية. على أية حال، اختلف النمط في العقد الأول من القرن الجديد مع استمرار العجز التجاري المسجل مقابل انخفاض الطلب وارتفاع معدل العاطلين عن العمل، والذي دفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لدفع معدلات الفائدة لتسجيل مستويات منخفضة لتحفيز الانتعاش.

¹ PALLEY Thomas I, *Global imbalances and the Revised Bretton Woods hypothesis: Wrong before the crisis and wrong after*, Op.Cit, P.5-8

3- فرضية المادة المخفية Dark Matter hypothesis

وضعت فرضية المادة المخفية خلال العقد الأول من القرن الجديد في فترة فرضية بريتون وودز 2 نفسها. وأكدت أنَّ العجز التجاري الأمريكي عكس قدرة الولايات المتحدة على إدارة عجز تجاري مستمر بسبب عائدات الاستثمار الأمريكية المتفوقة على الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي تمول العجز. وهذه العائدات أكثر من العادية تعني بأنَّ الولايات المتحدة ليس لديها ما يدعو للقلق حول تكبد الديون الكبيرة لصالح بقية دول العالم عن طريق العجز التجاري.

4- فرضية تخمة الادخار saving glut

وُضعت هذه الفرضية خلال العقد الأول من القرن الجديد وأكدت بأنَّ العجز التجاري الأمريكي عبارة عن نتيجة للادخار المفرط من قبل اقتصادات شرق آسيا وبشكل خاص الصين.

5- فرضية نقص الأصول asset shortage

تؤكد هذه الفرضية أنَّ الاقتصاد العالمي يعاني من نقص في الأصول المالية الآمنة، وذلك بالنظر للطلب المتزايد على هذه الأصول، والناجم عن ارتفاع الدخل العالمي، التي تعزوه الفرضية إلى العولمة، ثم تؤكد أنَّ الولايات المتحدة لديها مزايا نسبية في إنتاج الأصول المالية الآمنة، وتستخدم هذه الميزة لتدير عجزاً تجارياً مستمراً (أيَّ الولايات المتحدة تتاجر بالديون المالية الناجمة عن السلع).

6- فرضية بريتون وودز 2* (Bretton Woods 2 (BWII

ترجم هذه الفرضية بأنها تتطابق مع اتفاقية بريتون وودز الأصلية التي سادت خلال الفترة 1945-1971، وكانت الولايات المتحدة فيها الاقتصاد المهيمن عالمياً. ففي أواخر الخمسينيات من القرن الماضي بدا عجزها في الحساب الجاري يتدهور مع تعافي أوروبا واليابان من أضرار الحرب العالمية الثانية على الرغم من اقتراض هذه الدول من الولايات المتحدة كي تحصل على الأرصدة الدلارية اللازمة لتمويل نمو التجارة العالمية. فتدعي فرضية بريتون وودز 2 بأنَّ الولايات المتحدة تشكل عجزاً تجارياً منتظماً وكبيراً -هذه المرة- ليؤمن الطلب لاقتصادات الأسواق الناشئة، والذي يساعد صناعاتها. (وبناءً على ذلك تفسر الفرضية لماذا الولايات المتحدة تشكل عجزاً تجارياً وتفسر أيضاً لماذا الاقتصادات الناشئة تشكل فائضاً تجارياً).

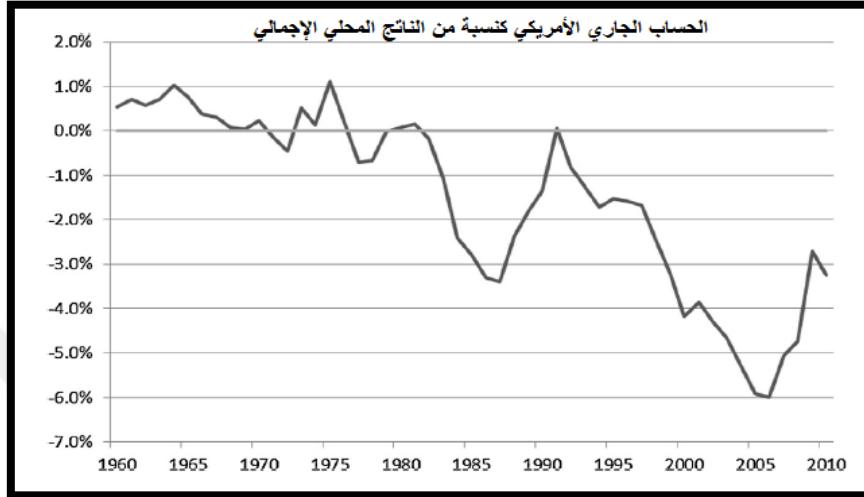
من الملاحظ من الفرضيات السابقة تنوع تفسير أسباب نشوء العجز التجاري الأمريكي وذلك بناءً على الفكر الاقتصادي السائد في تلك المراحل، لكن من الملاحظ أيضاً اتفاق جميع الفرضيات على استمرار العجز التجاري الأمريكي في المستقبل.

* سيتم تناولها مفصلاً في المبحث الأول من الفصل الرابع

سادساً- عجز الحساب الجاري:

لقد تطور العجز في ميزان الحساب الجاري الأمريكي مع الزيادة الحاصلة في حجم الديون الأمريكية. فبعد أن مثَّل عجز الحساب الجاري حوالي 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001، ارتفع هذا العجز إلى 5.3% عام 2003، وازداد إلى نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006.¹

الشكل رقم (15): الحساب الجاري الأمريكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960- 2010.



Source: MCKINNON Ronald, *The U.S. saving deficiency, current-account deficits, and deindustrialization: Implications for China*, Journal of Policy Modeling, Elsevier Inc, USA, Mach9, 2013, P.2.

يوضح الشكل رقم (15) تنامي العجز المستمر في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية، محسوباً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي بدأ بالتزايد مع بداية التسعينيات من القرن الماضي. وبلغ ذروته في عام 2006 عند 803.5 مليار دولاراً مقارباً 6% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.² إلا أنه خلال السنوات التالية عاد إلى الانخفاض واستقرَّ في عام 2012 عند 440 مليار دولاراً، ويتوقع صندوق النقد الدولي استمرار تزايد عجز الحساب الجاري الأمريكي محققاً 663 مليار دولاراً عام 2018 كما هو موضح في الجدول رقم (15).

الجدول رقم (15): ميزان الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2010-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	ميزان الحساب الجاري
663-	634-	600-	571-	541-	476-	440-	458-	449-	الحساب الجاري
3.2-	3.2-	3.2-	3.2-	3.2-	2.9-	2.8-	3.0-	3.1-	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
توقعات صندوق النقد الدولي من عام 2013 لغاية 2018									

Source: UNITED STATES 2013 article IV Consultation, International Monetary Fund, IMF Country Report13/236, Washington, D.C., July 2013, P.37

¹ يونس عدنان حسين، الأزمة المالية العالمية وآليات إصلاح الاقتصاد الرأسمالي، مرجع سبق ذكره، ص33.

² MCKINNON Ronald, *The U.S. saving deficiency, current-account deficits, and deindustrialization: Implications for China*, Op.Cit, P.2

مما تقدم يرى الباحث أنَّ العجز الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية لا يكمن في العجز لفترة قصيرة الأجل بل في العجز الهيكلي طويل الأمد، مع العلم أنَّ العجز التجاري وعجز الحساب الجاري عبارة عن مؤشرات حقيقية يجب أن يتم مراقبتها وليس الناتج المحلي الإجمالي فقط.



المبحث الثالث الأثر العالمي للدولار الأمريكي

• مقدمة:

إنَّ مفهوم العملة الدولية موجود منذ أكثر من 2500 سنة، فقد وُجد أكثر من اثنتي عشرة عملة دولية تم تداولها بانتظام باعتبارها شكل من أشكال الدفع خارج حدود بلادها، ومن هذه العملات يذكر الدراخما اليونانية **Greek Drachma** التي تم التعامل بها قبل الميلاد بـ 500 سنة، والعملة الصينية اللينغ **The Liang**، والعملة الفضية الهندية **Indian Sliver Coins**، والدينار الإسلامي في العصور الوسطى **Islamic Dinar**، ودوكات الفينيسي **Venetian Ducate** في عصر النهضة الإيطالية، والجلدر الهولندي **Dutch Gilder** في القرن السابع عشر، والجنيه الإسترليني البريطاني في منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين وصولاً إلى الدولار الأمريكي.¹

إنَّ الدولار كبقية العملات الأخرى له قصة، تعود بدايتها إلى أوروبا في بداية القرن السادس عشر، وتحديدًا بعد عام 1518. ففي مدينة يواكيم ستال التشيكوسلوفاكية تمَّ البدء بسك التالر (**Thaler**)، وهو عبارة عن قطعة من النقود أدخلها الأوروبيون المهاجرون إلى الولايات المتحدة، وتغير اسمها فيما بعد إلى (دولار)، وأصبح الدولار العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1793، وكان يساوي 8 ريالات إسبانية وأخذ الرمز $\$/8=$ ، إلا أنَّ الكتابة السيئة للرقم 8 الذي يمثل قيمة الدولار تحولت إلى الإشارة $\$$.²

ويرجع تزايد أهمية الدولار في النظام النقدي الدولي كعملة قابلة للتحويل وكنقود محورية إلى الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من دمار اقتصادي لدول غرب أوروبا. مما دفع هذه الدول إلى الاعتماد على المعونة الأمريكية (مشروع مارشال)، والذي كان الجزء الأكبر منه بصورة حقوق شراء سلع معينة من الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى السلع والخدمات والقروض الأمريكية من أجل بناء اقتصاداتها. ثم جاءت اتفاقية بريتون وودز 1944 لتمكن الدولار أن يحل محل الجنيه الإسترليني ويصبح العملة الرئيسية الأولى، وأداة سداد الالتزامات الدولية.³

¹ KARMIN Craig، **Biography of the Dollar**، Random house، Inc ، New York، USA، 2008، P.100-101.

² جيوكابي ميشيل، بييرو جان، **الدولار عملة أمريكية أم عملة عالمية**، ترجمة: عامر لطفي، جمال طلاس، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سورية، 1997، ص 29.

³ مصطفى أحمد فريد، حسن سهير محمد السيد، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 173.

أولاً- العوامل التي تسهم في قوة أو ضعف الدولار:

في بادئ الأمر لابد من الإشارة إلى مجموعة العوامل التي تسهم في قوة أو ضعف الدولار الأمريكي:¹

أ- العوامل التي تسهم في قوة الدولار

- 1- ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة أكثر من الخارج.
- 2- انخفاض معدلات التضخم.
- 3- فائض التجارة محلياً بالمقارنة مع البلدان الأخرى.
- 4- توافق العجز الحكومي مع الإقراض المحلي.
- 5- الاضطرابات السياسية أو العسكرية في بلدان أخرى.
- 6- أسواق مالية محلية قوية.
- 7- اقتصاد محلي قوي أو ضعف نمو اقتصادات البلدان الأخرى.
- 8- عدم وجود سجل للعجز في الدين الحكومي.
- 9- وجود سياسات نقدية تهدف إلى استقرار الأسعار.

ب- العوامل التي تسهم في ضعف الدولار

- 1- انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مقارنة مع الخارج.
- 2- ارتفاع معدلات التضخم.
- 3- العجز في الميزان التجاري مقارنة مع البلدان الأخرى.
- 4- عدم وجود فائض حكومي مستمر.
- 5- استقرار سياسي و عسكري في البلدان الأخرى.
- 6- انهيار الأسواق المالية المحلية.
- 7- ضعف الاقتصاد المحلي / قوة الاقتصادات الأجنبية.
- 8- العجز المتكرر في الدين الحكومي.
- 9- التقلب في السياسة النقدية (تغير الأهداف).

ثانياً- دور الدولار في النظام النقدي الدولي:

بعد الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا في حاجة ماسة إلى المعدات الأمريكية لإعادة تعمير اقتصاداتها بعد الدمار الذي حلَّ بها، وتمَّ ذلك من خلال مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، والذي أدى

¹ FEILER Keith, Strong dollar weak dollar Foreign Exchange Rates and The U.S.economy, Federal Reserve Bank Of Chicago, USA, July, 1997, P.9-10.

إلى ظهور طلب كبير على السلع الأمريكية من قبل أوروبا. تبع ذلك نمو كبير في الصادرات الأمريكية وحقق الميزان التجاري فائضاً ملحوظاً، الأمر الذي تبعه تدفق جزء كبير من الاحتياطيات الذهبية والنقدية الأوروبية إلى أمريكا لدرجة أن الرصيد الذهبي الأمريكي بلغ في عام 1957 ما قيمته 23 مليار دولاراً. فكان هناك ميل كبير للاحتفاظ بالدولار الأمريكي لدى المصارف المركزية للدول الأوروبية لتغطية الطلب على السلع الأمريكية.¹

واستمرَّ الفائض في ميزان المدفوعات الأمريكي والذي قابله عجوزات كبيرة في موازين المدفوعات الأوروبية، وهذا دفع بدوره إلى ظهور ما يدعى بفجوة الدولار Dollar Gap، أو النقص في الدولار Dollar Shortage، أو ندرة الدولار Dollar Rarely، أي قصور عرض الدولار بالقياس إلى الطلب عليه. وهكذا تميزت تلك الفترة بالبحث الدائم عن الدولار الأمريكي الذي أصبح الدعامة الأولى للتجارة الخارجية، والذي تراجع أمامه كل من الذهب والجنين الإسترليني إلى المرتبة الثانية.

وفي عام 1958 بدأت تتدفق رؤوس الأموال الأمريكية إلى الخارج بحثاً عن الأرباح والإيرادات، وانقلب الوضع السابق من ندرة الدولار إلى وفرة وأصبح عملة الاحتياط الأولى. ونظراً للثقة الدولية في إمكانيات الولايات المتحدة وفي الدولار، لم تطالب المصارف المركزية في البداية بتحويل الدولار إلى ذهب، لكن مع تكس الدولار في الخارج، قامت بعض الدول بتحويل جزء من احتياطياتها من الدولار إلى الذهب (مثل فرنسا 1967).

واتسم عام 1971 ببداية مواسم الاضطرابات الاقتصادية والنقدية الحادة أمام مشكلات البطالة المتزايدة وأزمات ميزان المدفوعات، وفاجأ الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون العالم عندما أعلن في 15 آب 1971 تعليق صرف الدولار بالذهب.² ومنذ تلك الفترة والدولار يعاني من تقلبات في سعر صرفه والذي يؤثر بدوره في وضع الاقتصاد العالمي بشكل عام.

ثالثاً - سياسة قوة أو ضعف الدولار :

تشكل تقلبات قيمة الدولار منذ عام 1971 بعد انهيار نظام بريتون وودز عنصراً هاماً في الأزمات النقدية الدولية، ويسبب هذه التقلبات تمارس الولايات المتحدة آثار السيطرة على باقي العالم. فيتبع التبادلات الدولية بشكل كبير تقلبات وتذبذبات هذا الدولار، بالإضافة إلى أن المبالغة في سياسة قوة أو ضعف الدولار تمارس تهديداً مستمراً للمحاولات التي تهدف إلى بناء مناطق استقرار نقدي.³

¹ WENHAO Li, *Currency Competition Between Euro and Dollar*, Berlin School of Economic, Berlin, Germany, June, 2004, P.5.

² الباز محمود الطنطاوي، *دراسات في الاقتصاد الدولي*، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 234-235.

³ ميشيل جيوكابي، جان بيبورو، *الدولار عملة أمريكية أم عملة عالمية*، مرجع سبق ذكره، ص 101.

ويمكن تقسيم الفترات التي مرَّ بها الدولار من حيث القوة والضعف منذ عام 1971 حتى عام 2010 إلى:¹

- 1- الدولار الضعيف 1971-1978
- 2- الدولار القوي 1978-1985
- 3- الدولار الضعيف 1985-1995
- 4- الدولار القوي 1995-2002
- 5- الدولار الضعيف 2002-2010

وتحصل الولايات المتحدة على منافع هائلة من لعب الدولار دور عملة احتياط رئيسية في المصارف المركزية يذكر منها:

1- رسم سك العملة الدولية: فتشير بعض الدراسات بأنَّ الدعم السنوي الإجمالي الذي تتلقاه الولايات المتحدة الأمريكية من جميع أنحاء العالم نتيجة لرسم سك الدولار يصل على الأقل إلى 400 مليار دولاراً سنوياً.²

2- انخفاض مخاطر تقلب أسعار الصرف بالنسبة للشركات الأمريكية.

3- إنَّ اقتراض الولايات المتحدة بعملةها يؤمن لها عدم زيادة تكلفة خدمة الدين الناجم عن انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار.³

رابعاً- أسباب انخفاض سعر صرف الدولار:

إنَّ الانخفاض المتتالي للدولار أمام العملات الرئيسية، الذي شهده العالم منذ عام 2001 أثار العديد من التساؤلات حيث أرجع العديد من الاقتصاديين الانخفاضات المتتالية للدولار إلى أنَّها سياسة أمريكية الهدف منها زيادة الصادرات وتخفيض عجز الميزان التجاري، والبعض أرجعه إلى أسباب هيكلية ناتجة عن معاناة الاقتصاد الأمريكي.⁴

وبالتالي تتفاوت الآراء حول ضعف الدولار، وهل هي سياسة متعمدة من قبل راسمي السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة أم لا. إلا أنَّ هناك جوانب ومؤشرات اقتصادية لا يمكن إغفالها، وفي مقدمتها أنَّه على الرغم من تراجع الدولار منذ عام 2001، لم يتحسن وضع الميزان التجاري الأمريكي، لذلك فإنَّ العوامل المسؤولة عن ضعف الدولار يمكن إرجاعها إلى عوامل هيكلية وليست مصطنعة، وهو

¹ KARMIN Craig, **Biography of the Dollar** , Op.Cit, P.246.

² ROBERTSON James, BUNZL John, **Monetary reform-Making It Happen**, Op.cit, P.30.

³ ELWELL Craig, **The Dollar s Future as The World s Reserve Currency: The Challenge of The Dollar**, CRS Report For congress, USA, July10, 2007, P.1.

⁴ GRIESSE Jorn, KELLERMANN Christian, **What Comes After The Dollar**, International Policy Analysis, April, 2008, P.2.

ما يجعل الدولار كمرآة للاقتصاد الأمريكي لا يمكن أن تعكس غير الحقيقة، حتى لو خضعت الصورة لبعض التجميل. ويمكن حصر الأسباب الاقتصادية الرئيسية لانخفاض الدولار بما يلي:

(1) أسباب داخلية أمريكية:

التراجع عن شعار الدولار القوي من أجل زيادة الفرص التنافسية للشركات الأمريكية أمام غيرها من الشركات الأوروبية والآسيوية التي بدأت تظهر بقوة على الساحة الدولية، إذ أن تخفيض قيمة الدولار تدفع باتجاه إنعاش هذا الاقتصاد من خلال انخفاض ثمن السلع الأمريكية، وهي بذلك تصبح أكثر تنافسية في مواجهة سلع البلدان الأخرى في الأسواق الدولية، وبذلك تعمل الولايات المتحدة على تصدير أزمة البطالة والركود إلى خارج حدودها.¹

(2) أسباب مالية:

يعود السبب الجوهري لانخفاض الدولار إلى معاناة الاقتصاد الأمريكي من عجز مزمن بالميزان التجاري، إضافة إلى عجز الحساب الجاري الأمريكي وعجز أمريكي آخر تمثل في العجز المستمر منذ سنوات بالموازنة الأمريكية بعد أن كانت تحقق فائضاً حتى عام 2001.² فعجز الحساب الجاري واحد من أهم التوجهات في الاقتصاد، والتي تؤثر في قيمة الدولار ممزوجة مع عجز موازنة كبير. وهذا بدوره يدفع إلى الاستمرار في انخفاض قيمة الدولار.³

(3) أسباب اقتصادية:

تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي وتحقيقه لمعدلات نمو منخفضة، وبالتالي هي محاولة لتشجيع الصادرات الأمريكية للنفاذ إلى الأسواق العالمية نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الأمريكية، إضافة إلى مشكلة الرهون العقارية التي كبّدت الدولار خسائر إضافية أمام العملات الأخرى، فقد حاولت الولايات المتحدة حل هذه المشكلة من خلال اتجاه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لزيادة عرض النقود وضح مزيد من السيولة في محاولة لتخفيف حدة أزمة الرهون العقارية.⁴

(4) أسباب نقدية:

توقف مجلس الاحتياطي الأمريكي عن القيام برفع أسعار الفائدة بعد أن رفع سعر الفائدة 17 مرة متتالية بمعدل ربع نقطة في كل مرة ليستقر معدل الفائدة على 5.25%، ولبقى معدل الفائدة ثابتاً لمدة 13 شهراً، ثم يعتمد المجلس إلى خفض نسبة الفائدة ولأول مرة منذ سنوات بمعدل نصف نقطة

¹ الغريب فنسان، مازق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 242-243

² خوري عصام، إنه الاقتصاد الأمريكي عندما يعطس يصاب العالم بالزكام، مجلة المصارف والتأمين، دمشق، سوريا، العدد 5، نيسان، 2008، ص 48.

³ WIGGIN Addison, The Demise Of The Dollar, Op.Cit, P.35

⁴ تقرير صندوق النقد الدولي، الوضع الاقتصادي العالمي 2008، ص 13.

مئوية، وليستقر عند 4.75% في أيلول 2007، وتستمر سلسلة الانخفاضات إلى أن يصل سعر الفائدة إلى 0.25-0%، كما هو موضح في الجدول رقم(16).

الجدول رقم(16): تطور أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تاريخ	سعر الفائدة	تاريخ	سعر الفائدة
2007/8/1	5.25%	2008/3/16	3.00%
2007/9/18	4.75%	2008/3/18	2.25%
2007/10/31	4.50%	2008/4/30	2.00%
2007/12/11	4.25%	2008/10/29	1.00%
2008/1/22	3.50%	2008/12/16	0.25-0%
2008/1/30	3.00%	-	-

SOURCE: http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_Federal_Open_Market_Committee_actions
: History of the Federal ReserveCategories

وقد عمد بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى خفض نسبة الفائدة إلى هذا المستوى بهدف تشجيع الاستثمار، فالوصفة التي تقدمها الرأسمالية لمعالجة الركود وإعادة الانتعاش الاقتصادي تتضمن من جهة إعفاءات ضريبية، ومن جهة أخرى خفض نسب الفائدة على القروض لتسهيل الاقتراض وبالتالي تشجيع الاستثمار.

خامساً - إلى متى سيستمر انخفاض الدولار:

حذر الاقتصادي كينيث فروت -الأستاذ في جامعة هارفارد والاستشاري الأسبق في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي- أن "جزءاً من التدهور الذي يشهده الدولار سوف يتسم بالديمومة إذ أصبح من المؤكد أن الدولار يجب أن يتراجع أمام العملات الرئيسية حتى يعكس الزيادة التي تتميز بها هذه العملات فيما يتعلق بالتنافسية والإنتاجية".¹

أمّا الاقتصادي روبردان رويت -الأستاذ في جامعة جونز هوبكنز- فقد قال "إنّ هناك انخفاضاً في الثقة بالدولار وفي الولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء".

بالإضافة إلى أنّ هناك مجموعة من الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأنّ ضعف الدولار سيستمر إلى حين. من أهمها:

أولاً: ظهور اليورو الذي أصبح يغطي منطقة اقتصادية بحجم لا يقل أبداً عن الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: ارتفاع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية والذي ينعكس بصورة مباشرة على الدولار بمزيد من الانخفاض.

¹ حسنين منير، الدولار يتحول من رمز القوة إلى لعنة، مجلة العالم الاقتصادي، العدد 31، دمشق، سورية، ك1، 2007، ص38.

ثالثاً: انخفاض الحجم النسبي للاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تكتسب فيه الاقتصادات الآسيوية- وبخاصة الهند والصين - المزيد من الازدهار والنمو عاماً بعد عام.¹

سادساً- الآثار المترتبة على الدولار الضعيف:

1) على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية

إنَّ انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى تحسين الوضع الخارجي للولايات المتحدة. فالدين الخارجي للولايات المتحدة مُقوّم بالدولار، لكن الأصول الأجنبية* للولايات المتحدة مقومة بعملات أخرى غير الدولار، وبناءً على ذلك فإنَّ انخفاض قيمة الدولار يزيد من قيمة الأصول الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ويخفض من قيمة ديونها الخارجية.

إنَّ هذا لا تناسق في تركيب العملة للأصول والديون الخارجية للولايات المتحدة في انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى تخفيض صافي الدين الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية.²

2) على الصعيد العالمي

إنَّ العملات الضعيفة لها آثار سلبية على الصعيد الدولي، فهي تميل إلى تشويه التجارة الدولية فينبغي أن تكون قيمة العملة مستقرة نسبياً عند مستوى معين يمكن من خلاله إدامة نمو اقتصادي طويل الأجل.³

وفي الواقع تخشى معظم الدول من كارثة انهيار الدولار، نظراً للارتباط العضوي للاقتصاد العالمي به، فإذا حاولت إحدى الدول التخلي عن هذه العملة، ستدفع ثمن ذلك نتيجة ارتباط عملتها به واقتصادها باقتصاده، ففي عام 1971 ذكر الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون للعالم "الدولار عملتنا وتلك مشكلتكم"، وذلك عندما أعلن التخلي عن ارتباط الدولار بالذهب. وقد وصف الاقتصادي الأمريكي -النيو ليبرالي- توماس فريد مان في صحيفة نيويورك تايمز عندما تحدث عن انهيار الدولار هبوطه بالسيف الذي يقترب لجز الرؤوس، حيث قال: "إنَّ هذا السيف يقترب من الرؤوس بسبب إدراك الأسواق العالمية بأنَّ واشنطن تعاني من معضلتين لا ترغب الإدارة في التعامل معهما" واستطرد فريدمان في شرح أسباب المشكلة بأنَّ هاتين المعضلتين هما: أولاً تستورد الولايات المتحدة الكثير من النفط فيهبط

¹ حسنين منير، الدولار يتحول من رمز القوة إلى لعنة، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

* يقصد بالأصول الأجنبية للولايات المتحدة الأمريكية: الأصول المملوكة من قبل الأمريكيين في الخارج.

² ELWELL Craig، Dollar Crisis: Prospect and Implications، CRS Report for Congress، USA، January، 2008، P.4.

³ FEILER Keith، Strong dollar weak dollar Foreign Exchange Rates and The U.S.economy ، Op.Cit، P.13.

الدولار في ظل ارتفاع الأسعار. وثانياً أنها تستورد رؤوس أموال خارجية لكون الأمريكيين يدخرون القليل وينفقون الكثير، كمجتمع وحكومة.¹

وبالتالي نجد بأن الانخفاض المستمر في سعر صرف الدولار أدّى إلى العديد من الآثار السلبية على الصعيد العالمي يذكر أهمها:

- الأصول المقومة بالدولار:

يؤدي انخفاض الدولار إلى تحرك وتغيير واضح في تنويع الأصول، إذ يقوم حاملو الدولار بردة فعل على انخفاض قيمة أصولهم بتغيير هيكل وبنية ثرواتهم، فيبدلون جزءاً من دولاراتهم بأوراق مالية مقومة بعملات قوية ولهذه السلوكية أثر تراكمي، فبيع الدولار يؤدي لتخفيض قيمته وتشجيع حصول انخفاضات أخرى، مما يدخلنا في حلزون انخفاض الدولار²، فقد يتردد المستثمرون الأجانب في حمل الأصول المالية الأمريكية التي قد تتخضض قيمتها مقابل العملات الأخرى كالبيورو مثلاً.³

- انكفاء الشركات الأمريكية في الخارج:

إنّ انخفاض سعر صرف الدولار له أثر سلبي يتعلق بانقلاب تدفقات رؤوس الأموال، فيؤدي ضعف الدولار إلى جعل استثمار الشركات متعددة الجنسية الأمريكية أكثر صعوبة في الخارج بالمقارنة مع استثمارات الأجانب داخل الولايات المتحدة (تدفق رأس المال باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية). وبالتالي يؤدي انخفاض الدولار إلى انكفاء الشركات الأمريكية متعددة الجنسية على نفسها، وإضعاف وجودها الأمر الذي يدفع بدوره إلى إضعاف حركة توسع الولايات المتحدة في العالم.⁴

-يزيد من اندفاعات التضخم:

إنّ انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على مستوى العالم بشكل كبير لأنّ معظم السلع الأساسية في العالم مقومة بالدولار الأمريكي⁵، الأمر الذي أضر بالولايات المتحدة نفسها من خلال ارتفاع أسعار الواردات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة التكلفة (تحريض التضخم عن طريق زيادة التكلفة).⁶

¹ فتحي أحمد، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، ط2، دار الشروق، عمان، الأردن، 2005، ص23-50.

² جيوكابي ميشيل، بيبيررو جان، الدولار عملة أمريكية أم عملة عالمية، مرجع سبق ذكره، ص129-130.

³ الغريب فنسان، مازق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص158.

⁴ جيوكابي ميشيل، بيبيررو جان، الدولار عملة أمريكية أم عملة عالمية، مرجع سبق ذكره، ص127-128.

⁵ WIGGIN Addison, The Demise Of The Dollar, Op.Cit, P.9.

⁶ جيوكابي ميشيل، بيبيررو جان، الدولار عملة أمريكية أم عملة عالمية، مرجع سبق ذكره، ص129-130.

- انخفاض قيمة الاحتياطيات الأجنبية:

إنَّ انخفاض المستمر للدولار دفع العديد من المصارف المركزية في العالم إلى خفض حصة الدولار في احتياطياتها والاعتماد على التنويع. ففي فبراير عام 2005 أعلنت كوريا الجنوبية توقفها عن الاحتفاظ بالدولار والسندات الأمريكية في احتياطياتها، وإيران بدأت تستلم قيمة صادراتها من النفط 85% بعملات غير الدولار، بالإضافة إلى تحول فنزويلا من الاستثمار في الدولار إلى الاستثمار في اليورو وتهديد الصين بتحويل 900 مليار دولاراً من سندات الحكومة الأمريكية، وحذت روسيا حذوها يشير كل ذلك إلى استمرار انخفاض القوة الشرائية للدولار¹، وبالتالي فإنَّ الدول تحاول التوجه إلى التنويع في الاحتياطيات، والذي يدفع بدوره العملة الأمريكية إلى مزيد من الانخفاض.²

سابعاً- الامتياز المفتر كَمصدر عملة الاحتياط:

هناك خلاف واضح في معالجة عجز ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة بالمقارنة مع بقية البلدان، فإذا وجدت دولة ما -غير الولايات المتحدة- نفسها أمام عجز في ميزان مدفوعات فـهي مجبرة من أجل تصحيح هذا العجز على استهلاك احتياطياتها من الذهب أو من العملات الأجنبية، وإذا افترضنا بأنَّ العجز بقي مستمراً وانتهت احتياطياتها الأخرى، فإنَّه يمكن لهذه الدولة -إذا قدرت أنَّ ميزانها ليس مختلاً بشكل جوهري وأساسي- أن تطلب مساعدة صندوق النقد الدولي. ولا يمكن منحها القروض المطلوبة إلا إذا وافقت على اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات التي تسمح لها بإعادة التوازن لميزان المدفوعات، بالإضافة إلى خضوعها للمراقبة. وإذا استمرَّ عدم التوازن وتبيَّن أنَّه أساسي وجوهري، فإنَّ البلد المعني أمام فقدان احتياطياته وتراكم ديونه، سيكون عاجلاً أم آجلاً مجبراً على تحديد سعر صرف جديد يساعد على إعادة التوازن.

إنَّ هذه القاعدة التي يمكن أن تفرض على البلدان كافة، غير مطبقة على الولايات المتحدة، فعندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، ويرفض الأمريكيون استخدام الاحتياطيات الذهبية المتوفرة لديهم، وكذلك العملات الأجنبية فإنَّه يكفي لهم أن يصدروا كميات كافية من الدولارات، عن طريق تسجيل مبلغ ما في حساب دائنيهم في دفاتر وأوراق مصارفهم. وستنتقل هذه الدولارات -التي تشكل نقداً احتياطياً في العالم - في مرحلة لاحقة إلى أسواق الصرف عبر المنشآت والشركات التي استلمت نتيجة صادراتها السلعية أو غير ذلك. إنَّ عرض هذه الدولارات سيؤدي إلى انخفاض سعر الدولار بالنسبة إلى للعملات الأجنبية الأخرى. ولكي تدافع بقية الدول عن أسعار عملاتها بالنسبة للدولار ستجبر المصارف المركزية المعنية على بيع عملاتها والحصول على الدولار الذي تم إصداره من قبل الأمريكيين، الذين قاموا بتضخيم احتياطياتهم من جديد. ولا تترك المصارف المركزية هذه الدولارات

¹ WIGGIN Addison, *The Demise Of The Dollar*, Op.Cit, P.8-9.

² KARMIN Craig, *Biography of the Dollar*, Op.Cit, P.196.

بدون نشاط، إذ تقوم بإقراضها في الأسواق المالية - من أجل الحصول على فائدة- مساهمة بتضخيم عرض رؤوس الأموال على المدى القصير في هذه السوق.

بالنسبة للولايات المتحدة تتضمن هذه الحالة مزايا أكيدة، ففي حالة عجز ميزان مدفوعاتها، فهي معفاة من الإلزام القاضي باتخاذ تدابير وإجراءات تنقيّة قد تؤدي إلى إيقاف التوسع الاقتصادي، وبالتالي فهم ينظرون بعين اللامبالاة إلى مثل هذا العجز في ميزانهم.¹

وفي عام 1995 تحدثت لجنة دولية مستقلة بأن ما يحدث في الاقتصاد العالمي ترف فريد من نوعه، فالولايات المتحدة قادرة على الاقتراض بعملتها، وقادرة أيضاً على تخفيض قيمة الالتزامات المترتبة عليها من خلال تخفيض قيمة هذه العملة.²

كما لم يحدث من قبل أن كانت دولة عملة الاحتياط الرئيسة أكبر مدين صاف كما هو الحال الآن مع الولايات المتحدة، لأنّ المدين قد يكون مستعداً لأن يستخدم تخفيض قيمة العملة لمعالجة عجزه الخارجي، وهو أمر مرغوب فيه بالنسبة لعملة تلعب دور الاحتياطي الرئيسي. ويتساءل المشككون بوضع الدولار عن السبب الذي يدفع المستثمرين لحيازة موجودات بعملة دولية قادت سياستها إلى تهديد وضع عملتها كعملة احتياطية، وعلى الرغم من هذه الشكوك، فالدولار الأمريكي قدّم بوصفه عملة الاحتياطي العالمي المسيطر خلال أكثر من نصف قرن مزايا اقتصادية هائلة للولايات المتحدة الأمريكية، وعزز سيطرتها الاقتصادية دون الخوف من أن يفقد يوماً وضعه القيادي كعملة دولية رئيسية.³

ثامناً - هل النظام النقدي الدولي يحتاج إلى عملة وطنية واحدة أم بدائل أخرى لتنفيذ الصفقات الدولية:

خلال نصف القرن الماضي كان الدولار الأمريكي يستخدم بوصفه العملة الدولية السبّاقة في العالم وتغلب على المنافسة التي واجهها من عملات عديدة أخرى، وفي الفترة المبكرة عقب الحرب العالمية الثانية أبدى الجنيه الإسترليني قدراً من المنافسة للدولار الأمريكي، في حين أنّه في الثمانينيات القرن الماضي أدّى الاستخدام المتزايد للمارك الألماني والين الياباني إلى الظن بأنّ نظام النقد الدولي بطريقه لأن يصبح نظاماً للعملة ثلاثي الأقطاب، إلا أنّه في أوائل التسعينيات استقر الاستخدام الدولي للمارك الألماني والين الياباني عند مستويات متواضعة، ممّا قضى على التوقعات المتعلقة بنظام العملة

¹ جيوكابي ميشيل، بييرو جان، الدولار عملة أمريكية أم عملة عالمية، مرجع سبق ذكره، ص 155-156.

² ROBERTSON James، BUNZL John، Monetary reform-Making It Happen، Op.Cit، P.28

³ قنوع نزار وآخرون، صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية، مجلة جامعة تشرين،

ثلاثي الأقطاب، وخلال الأعوام القليلة الماضية تزايد الظن بأن نظام النقد الدولي قد يصبح ثنائي الأقطاب يقتسم فيه الدولار المجال مع عملة اليورو¹.

والآن فإنّ هناك عملات أخرى تشارك الدولار في الحصة السوقية العالمية، وذلك على خلاف الوضع في التسعينيات من القرن الماضي الذي تميّز بعدم وجود بديل آخر للدولار الأمريكي وتمنّع الولايات المتحدة الأمريكية بالسلطة المطلقة².

تاسعاً- البدائل المنافسة للدولار في التعاملات الدولية:

إن الحديث عن وجود بدائل للدولار الأمريكي مثل اليورو الأوروبي، وقيام آسيا باتحاد نقدي لا يخفي وجود عوائق³:

(1) اليورو الأوروبي

إنّ التوقعات بأن يحل اليورو محل الدولار كعملة ارتباط رئيسة في النظام النقدي الدولي تبدو غير محتملة على المدى القريب. فهناك العديد من العوائق أهمها:
أولاً: الدين العام للبلدان الرئيسية في المنطقة مرتفع جداً، بالرغم من أنّه يبقى بأيدي محلية، ويسبب معدلات ادخار مرتفعة في القطاع الخاص.
ثانياً: المشكلة الأكبر لليورو الأوروبي اعتماد منطقة اليورو بشكل كبير على سياسة النمو القائم على التصدير مؤدية إلى ارتفاع نسبة الادخار في منطقتها.

(2) الين الياباني:

يبدو بأنّ للين طريقه الخاص الذي يعكس أحوال اليابان الاقتصادية الفريدة (الركود والانكماش الاقتصادي)، وعلى الرغم من أنّ الين يعتبر عملة احتياط دولية في بعض اقتصادات شرق آسيا إلا أنّه لم يستخدم بشكل كبير كعملة تبادل للسلع حتى لأغراض التجارة الإقليمية الداخلية. ويعود ذلك إلى التأثير المحدود للقطاع المالي الياباني في المنطقة. كما أنّ الين الياباني يعاني من تقلبات في قيمته. ففي السنوات القليلة الماضية استعمل بشدة في المضاربة. جميع هذه الأسباب تجعل من غير المحتمل بشكل كبير للاقتصادات الآسيوية استخدام الين كعملة ربط رسمية.

(3) الرنمينبي الصيني:

أما بالنسبة إلى الرنمينبي فقد حقق منزلة في السنوات الماضية بسبب النمو الصيني الهام في التجارة والتمويل الدوليين. لكنه مع ذلك يفتقر إلى شروط ضرورية وأساسية لأن يصبح عملة عالمية، وهي قابلية التحويل للعملات الأخرى. كما أنّ السلطات الاقتصادية الصينية لا تبدو متحمسة لرفع

¹ تافلاس جورج ، الاستخدام الدولي للعملات الدولار الأمريكي و اليورو، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 35، العدد2، 1998(يونيو)، ص 42.

² KARMIN Craig, *Biography of the Dollar*, Op.Cit, P.240.

³ VIAL Joaquin, others, *After Bretton WoodsII*, BBVA Research Department, Melbourne, June, 2008, P. 32-33

الرقابة الرأسمالية في المستقبل القريب، ولا يملك بنك الشعب الصيني المصادقية الكافية في إمكانية إتباعه سياسة نقدية صحيحة الأمر الذي سيأخذ وقت لبنائها. وبالتالي من غير المحتمل أن يكون الرنمينبي مستخدماً كعملة ربط لاقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى.

(4) وحدة نقدية آسيوية (Asian Currency Unit (ACU)

أخذت بعض الخطوات باتجاه إيجاد وحدة نقدية آسيوية مثقلة، أما بحجم الناتج المحلي الإجمالي أو حجم التجارة لكل اقتصاد في شرق آسيا.

- ومن أشكال التعاون النقدي الآسيوي يذكر:¹

أ- صندوق النقد الآسيوي Asian Fund

سعي دول شرق آسيا بشكل جدي باتجاه إيجاد نوع من التعاون النقدي، وقد حققت هذه الدول مثل هذا التعاون عندما كانت الأزمة الآسيوية في ذروتها. فقد عرضت الحكومة اليابانية أن يتم إيجاد صندوق نقدي آسيوي يعمل على تأمين السيولة المطلوبة لبلدان المنطقة في حالة ظهور أزمة جديدة، دون فرض شروط اقتصادية، مثل تلك التي يتطلبها الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي. عموماً فشلت خطة اليابان في ظل المقاومة التي قامت بوضعها الحكومة الأمريكية، بالإضافة إلى التحفظات الصينية المتعلقة بالدور الياباني الذي كانت ستضطلع به في الاتفاقية.

ب- صندوق (مجمع) السيولة Liquidity Pool

وما إن فشلت المبادرة السابقة التي كانت صعبة التحقق انضمت دول شرق آسيا ASEAN مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية لإيجاد صندوق سيولة Liquidity Pool، والذي أخذ شكل شبكة من اتفاقيات التبادل الثنائي تغطي أو تتعلق بمبادلة أو تبادل العملات الوطنية مقابل العملات الأخرى. فتعمل دول الآسيان على قبول عملات بعضها البعض في الاستيراد والتصدير عوضاً عن التعامل بالدولار الأمريكي. هذه الاتفاقية عرفت باتفاقية شيانغ ماي Chiang Mai، قدر حجمها في عام 2008 بحوالي 83 مليار دولاراً أمريكياً. (ومنذ ولادتها في عام 2000 كان هناك مناقشات مستمرة تعلق بإيجاد مؤسسات للتعاون النقدي وأن يكون هناك تعاون نقدي مؤسساتي) ومع ذلك وإلى الآن لم تحقق الكثير من النجاح. ولذلك فإن هذه المبادرة لم تحقق أي تقدم، بحيث أنها لم تتجاوز أن تكون صندوق سيولة إقليمي موجود فعلياً، يشبه كثيراً صندوق النقد الدولي.

كلا هاتان المبادرتان تدل على وجود مصلحة حقيقية في الوصول إلى تعاون نقدي منذ الأزمة الآسيوية إلا أن التعاون النقدي الإقليمي غير ممكن الوصول إليه في المستقبل القريب للأسباب التالية:

¹ GRIESSE Jorn, KELLERMANN Christian, What Comes After The Dollar, Op.Cit, P.7-8

فأولاً: دول شرق آسيا بما فيها اليابان والصين مشغولة بالسياسة التنافسية لتخفيض سعر صرف ليس فقط في مواجهة الولايات المتحدة وأوروبا، ولكن أيضاً مقابل بعضها البعض. وإذا ما -وكما هو متوقع- تراجعت أو تدهورت البيئة التصديرية لهذه الدول (شرق آسيا) كنتيجة لنمو ضعيف في الولايات المتحدة فإنَّ استراتيجيات تخفيض سعر الصرف المتبعة في هذا الإقليم سوف تزداد أهمية كما هو متوقع، وإن استخدام العملة الوطنية كأداة ترويج لزيادة الصادرات الوطنية يمكن أن يعتبر وبدون شك متوافقاً مع هدف إيجاد اتحاد نقدي إقليمي.

ثانياً: الاتحاد النقدي يستلزم نوعاً من تنسيق السياسات النقدية والمالية، وهذا التنسيق لا يمكن اعتباره (ولأسباب سياسية) خياراً مطروحاً في الوقت الحاضر.

وبالتالي فإن الاتحاد النقدي الآسيوي ليس بديلاً في الفترة القصيرة ولا حتى في الفترة المتوسطة ليحل محل الدولار الأمريكي.

عاشراً - مدى مساهمة الدولار الأمريكي في الاحتياطيات الدولية:

عند الحديث عن مدى مساهمة الدولار الأمريكي في الاحتياطيات العالمية، ودوره الرئيسي يجب مراعاة ما يلي:

- الدولار هو العملة الرئيسة المستخدمة في التجارة والاستثمار العالميين، إذ تقوم قرابة نصف التجارة العالمية بالدولار.
- يتم تسعير معظم السلع والمواد الأولية بالدولار.
- مازال 40% من السندات والأذونات العالمية بالدولار.
- 45% من القروض عبر الحدود تتم بالدولار.
- 61.5% من احتياطيات العالم بالدولار (على الرغم من أن هذه النسبة كانت أكثر من ذلك فيما سبق). كما يوضح الجدول رقم (17).¹

الجدول رقم (17): يوضح انخفاض نسبة الدولار في الاحتياطيات الدولية مقابل زيادة نسبة اليورو (الأرقام كنسبة مئوية)

العملة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اليورو	17.9	18.8	19.8	24.2	25.3	24.9	24.3	25.2	26.3	26.4	28.1
الدولار	70.9	70.5	70.7	66.5	65.8	65.9	66.4	65.7	64.1	64.1	61.5

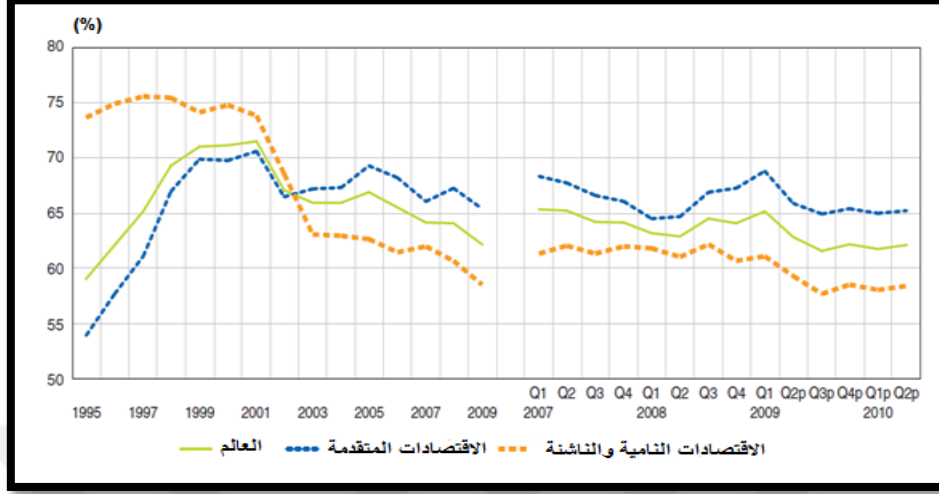
Sources: 1995-1999, 2006-2008 IMF: Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves
1999-2005, ECB: The Accumulation of Foreign Reserves

يبين الجدول رقم (17) انخفاض حصة الدولار الأمريكي من قرابة 71% في عام 2001 إلى 65.7% نهاية عام 2006. واستمر الانخفاض حتى وصل إلى 61.5% في عام 2009 وكان ذلك

¹ بن جرادي فارس ثابت، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد الدولي، 2000، ص 102-103.

على حساب زيادة نصيب اليورو في الاحتياطيات الأجنبية من قرابة 18% في بداية عام 1999 إلى نحو 25% بحلول نهاية عام 2003، وازدادت النسبة حتى وصلت إلى 28.1% عام 2009.

الشكل رقم (16): مساهمة الدولار الأمريكي في احتياطيات العملات الأجنبية المتراكمة



Source: **MERCEDES MARCÓ, Global imbalances and developing countries**, Banque de France, Financial Stability Review, February, 2011, P.87

ومن الشكل رقم (16) يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الدولار الأمريكي في احتياطيات العملات الأجنبية مع مطلع القرن الجديد في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية والناشئة. وهذا يطرح السؤال ما إذا كان الدولار في خطر من أن يفقد وضعه القيادي كعملة دولية رئيسية. السؤال نفسه كان قد طرح في بداية تسعينيات القرن الماضي بعد الانخفاض الكبير الذي عانى منه الدولار آنذاك، إلا أنه استمر بالظهور كعملة دولية رئيسية في ذلك الحين. ففي تلك الفترة لم يكن هناك عملة بديلة للدولار، أما اليوم فيوجد اليورو الذي يمكن أن يظهر كبديل أو شريك للدولار في الاحتياطيات الدولية.

وبالتالي عند الحديث عن تحجيم الدولار كعملة دولية، في ظل تكتلات نقدية واقتصادية إقليمية قوية، لا يعد حلماً أو خيالاً، وربما كانت عبرة الماضي القريب مؤكدة لذلك، فانحسار الدولار عن منطقة معينة يُذكر بالظروف التي تعرض لها الجنيه الإسترليني بعد عصر ذهبي طال، ولم يتصور الكثيرون انحساره. إنَّ بداية العملة الدولية الحقيقية بناء على ما سبق سوف تكون مقصورة على تسوية الأرصد المدينة أو الدائنة بين مختلف التكتلات الإقليمية، مما يعد مرحلة انتقالية نحو عملة دولية حقيقية تصبح الأداة الرئيسية للاحتياطي النقدي الدولي، وبما يفوق تصورات أكثر المتفائلين.¹

¹ عبد الوهاب علاء، اليورو الساحر الأوربي: هل يحتل عرش الدولار، دار أخبار اليوم، القاهرة، مصر، 1999، ص

ومما تقدم يرى الباحث أنَّ الدولار لن يفقد دوره كعملة دولية بسهولة، ولن يتم ذلك بشكل فجائي، وإنَّما من المرجح تراجع دور الدولار في تسوية المدفوعات، وفي الاحتياطات في الأجل الطويل، ليصبح هناك أكثر من عملة دولية تستخدم إلى جانبه في هذه المجالات.



الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية الصينية-الأمريكية

• مقدمة:

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، شهد الاقتصاد العالمي تحولات جوهرية وبزوغ قوى دولية جديدة تتنافس للحصول على المكانة الدولية. وقد أدت تلك التحولات إلى تغيير طبيعة العلاقات بين القوى الاقتصادية الرئيسية، وفي مقدمتها العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. حيث تشكل هذه العلاقات نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون الحذر، إذ تمتلك كل منهما أبعاد القوة وعناصرها. فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، والصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتنامي، تعمل من أجل الوصول لقمة النظام الدولي خلال منتصف القرن الحالي.

ويتركز الاهتمام العالمي على الصين لما تمتلكه من مكانة متميزة في الاقتصاد الدولي، من حيث حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج ومعدلات النمو المرتفعة، واستقطابها لجزء كبير من الاستثمارات الخارجية، وحجم الفائض الكبير في ميزانها التجاري، وقوة تأثيرها على اقتصادات الدول وخاصة على الاقتصاد الأمريكي.

فالعلاقات الصينية الأمريكية هي علاقات معقدة تتراوح بين التقارب حيناً والتصارع حيناً آخر ويرجع ذلك لاختلاف مصالح كل منهما عن الأخرى، فالولايات المتحدة تنظر إلى الصين على أنها قوة صاعدة لها دورها الإقليمي والعالمي، كما تنظر الصين إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم. وأنها تلعب دوراً مهماً بالنسبة للصين، وبالمقابل ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، وترى الصين ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى المختلفة. وبالتالي فإن شكل هذه العلاقات خلال المرحلة القادمة وخاصة في ظل التنامي المتزايد للقدرات الصينية سيحدد ملامح النظام العالمي الجديد القادم وهذا ما سنتناوله الباحث في هذا الفصل.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول صعود الصين دولياً. في حين يتناول المبحث الثاني العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وآلية الاعتماد المتبادل بينهما. وأما في المبحث الثالث فيشرح الخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المبحث الأول صعود الصين دولياً

• مقدمة:

تمتلك الصين حضارةً عمرها يقارب 5000 سنة، ونسبة سكانها تتجاوز 22% من سكان العالم. وتشير العديد من الدراسات إلى أنَّ الصين ومنذ العقد الأخير من القرن الماضي شهدت حركة نهوض، وحقت معدلات نمو مرتفعة، مترجمة بفوائض كبيرة على مستوى ميزانها التجاري. فقد شكل هذا التحول الصيني -في نموها الاقتصادي الملحوظ- ظاهرة محورية من مظاهر المتغيرات الدولية، والنظام العالمي الجديد، ومثل تحدياً كبيراً لمعظم الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فمنذ بدايات القرن الجديد أخذت تقترب وبشكل سريع من الوصول إلى قمة أكبر الدول الصناعية في العالم. فاقنتصاها يعتبر من الاقتصادات الأسرع نمواً،* في الوقت الراهن. بعد أن نما بمعدل وسطي 9.5% خلال الأعوام الثلاثين الماضية**. والذي جذب بدوره - بالإضافة إلى تكاليف العمالة المنخفضة والسوق الكبيرة الواسعة- مستويات مرتفعة من الاستثمار الأجنبي.¹

ويعتبر الآن الاقتصاد الصيني المساهم الأكبر في الناتج العالمي وفق مقياس تعادل القوة الشرائية فقد ساهم في عام 2007 بمقدار 14% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقارنة مع 3% في عام 1980 و 6% في عام 1990.²

وتزايد الصعود الصيني على الساحة الدولية حتى أضحت البعض يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام العالمي، وأطلق البعض على القرن الحالي "القرن الصيني"، وتشير التوقعات إلى أنَّ الصين سوف تصل إلى قيادة النظام الدولي بحلول عام 2025، ويذهب البعض إلى أنَّ ذلك سوف يتحقق في منتصف القرن الحالي، وقد ذكر تقرير لمؤسسة "برايس ووتر هاوس للاستثمارات والأعمال" أنَّه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بسرعة حتى أنَّه قد يتجاوز جميع الدول المتقدمة بحلول عام 2050.³

* يعتقد بأنَّه يجب على الصين المحافظة على معدل نمو مرتفع لأجل المحافظة على الاستقرار الاجتماعي فهي تحتاج أن تحافظ على معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي على الأقل 9% لتكون قادرة على امتصاص نمو القوة العاملة وتؤمن عمل للقطاع الحضري للمهاجرين من المناطق الريفية. وإلا ستواجه الكساد في حال انخفاض معدل نموها بشكل ملحوظ.

** لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (2).

¹ DELLIOS Rosita ,China: The 21st Century Superpower, Lecture, Casa Asia, Barcelona, 13 September, 2005, P1-2.

² ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, CRS Report for Congress, January 23, 2007,P55.

³ علي بودلال، عبد الصمد سعودي، تداعيات الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي بالصين دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص18.

أولاً- استراتيجية التنمية الصينية:

مع حلول عام 1978 كان ما يقارب ثلاثة أرباع الإنتاج الصناعي في الصين مُسيطر عليه من قبل الشركات المملوكة للدولة، وكانت الحكومة الصينية تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي إلا أنَّ سياسات الحكومة الصينية أدت إلى وضع الاقتصاد الصيني في حالة من الركود النسبي، وعملت على إحداث تشوهات على نطاق واسع في اقتصادها. وفي عام 1978 وبعد تولي دنغ شياو بينغ الحكم في البلاد قام بالعديد من الإصلاحات، حتى أنَّه وُصف بمهندس الإصلاحات الاقتصادية في الصين. فقد أدرك أنَّ النهوض بالاقتصاد الصيني لا يمكن أن يتحقق دون الانفتاح على العالم الخارجي، وبناءً على ذلك قام بإجراءات وتحولات اقتصادية جذرية، حققت في ظلها معجزة الصين من خلال اتباع استراتيجية مجردة لبناء الاقتصاد الصيني، والتي طرحت من خلال ثلاث خطوات كما يلي:¹

الخطوة الأولى: مضاعفة مجمل الناتج الوطني مرتين عما كان عليه في عام 1980، من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على رفع مستوى الشعب سواء عن طريق رأس المال الوطني أو الأجنبي بأسلوب اشتراكي الهدف، ولكن رأسمالي الوسائل والإدارة، وبذلك تحل قضية الغذاء والكساء للشعب، وقد تحقق هذا الهدف من حيث الأساس في نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

الخطوة الثانية: مضاعفة مجمل الناتج الوطني أربع مرات عن عام 1980، في نهاية القرن العشرين، وذلك من خلال الاستمرار في التعليم والتوجيه لجميع أفراد فريق الإدارة والإنتاج والتسويق، وعدم الوقوف عند مؤهل جامعي، مهما علا طالما أنَّ العلوم تتقدم، والمعارف تتطور، وذلك من خلال مدرسة الحزب وكوادره وفلسفته التي تدرس السياسة والاقتصاد والفلسفة والممارسات المتجددة، وقد تحقق هذا الهدف أيضاً عام 1995 قبل موعده المقرر.

الخطوة الثالثة: تحقيق التحديث بصورة أساسية، ووصول معدل نصيب الفرد من مجمل الناتج الوطني إلى مستوى البلدان المتطورة والمتوسطة، وبلوغ مستوى معيشة الشعب مستوى نسبياً من الرخاء بحلول منتصف القرن الواحد والعشرين. وذلك من خلال وضع فلسفة الإصلاح الاقتصادي على أساس أهمية دراسة الجدوى الحقيقية للمشروع وفقاً للمعطيات الصحيحة والكاملة قبل بدء العمل، ووضع الإطار القانوني والإداري له قبل التشغيل، وعلى أساس التجديد المستمر للإنتاج شكلاً وموضوعاً، وفقاً لمنهج البحث والتطوير.

¹ ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص63.

ثانياً - ركائز النمو الاقتصادي الصيني:

- اعتمدت الصين في سياستها الاقتصادية على مجموعة من الركائز الاستراتيجية التي مكنتها من متابعة نموها الاقتصادي وتحقيق هذه النتائج المبهرة، ومن أهم هذه الركائز:
- (1) فتح الأسواق الصينية أمام البضائع الغربية مقابل قيام دول الغرب بإفساح المجال لنقل المزيد من التكنولوجيا للصين.
 - (2) التوسع في الاستثمارات الخارجية بهدف تأمين الاحتياجات الضرورية من المواد الخام، والطاقة، والمنتجات الزراعية، والأسواق التجارية، واستخدام ما لديها من فوائض مالية لتمكين شركاتها الوطنية من التمرکز في أهم الأسواق الاستهلاكية في العالم.
 - (3) تشجيع الصينيين على زيادة الاستهلاك بهدف توسعة السوق الوطنية، ورفع مستوى الحياة بالنسبة للفرد، وزيادة اعتماد الصناعات الصينية على الأسواق الداخلية.
 - (4) تشجيع عمليات الابتكار والبحث العلمي، من خلال إقامة المزيد من مراكز البحوث والدراسات والجامعات، والتوسع في تدريس اللغات الأجنبية، واللغة الانكليزية بشكل خاص.
 - (5) تدعيم العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار خاصة الدول الأعضاء في منظمة جنوب شرق آسيا.¹

ثالثاً - نظريات الإصلاح الصينية:

يُعتبر مشروع الإصلاح الاقتصادي للصين المشروع الإصلاحي الأكبر في التاريخ الإنساني لأنه شمل من حيث عدد البشر أكثر من 16 ضعفاً مقارنة بالمشروع الإصلاحي لدول النور الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، وهونغ كونغ) مجتمعة، وأكثر من 10 أضعاف مقارنة بالمشروع الإصلاحي الياباني. فخلال الفترة 1978-2006 حققت الصين معدل نمو سنوي وسطي 9.6% في الناتج المحلي الإجمالي.²

ويمكن أن تتسبب معجزة الصين الاقتصادية إلى إصلاحاتها المؤسسية، والتحول من نظام التخطيط المسبق إلى النظام المختلط، الذي يعتمد على نظامي التخطيط والسوق معاً. فالإصلاح الصيني تمّ بالاعتماد على بعض نظريات التطوير الهامة يذكر منها:

(1) نظرية عصفور القفص

تقوم هذه النظرية على أساس السماح بليبرالية سياسية واقتصادية في حدود لا تخرجها عن أسس النظام الاشتراكي، ويشبه في ذلك العصفور الذي يمكنه الطيران بالشكل الذي يريد باستثناء

¹ الحسن سعيد، أثر الإصلاح الاقتصادي في دور الصين في النظام العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، حلب، 2012، ص96.

² YAO Shujie, Can China Really Become The next Superpower, University of Nottingham, UK, April, 2007, p.1

الخروج من القفص، وبموجب هذه النظرية يتم التركيز على النظام الاشتراكي سياسياً والنظام الرأسمالي اقتصادياً أي أن تكون الصين بلداً واحداً بنظامين. فقد جاءت الإصلاحات الاقتصادية بمباركة من الحزب الشيوعي الصيني، ولعل هذا التوافق هو الذي أسهم في استمرار الإصلاحات وتطورها.

(2) نظرية لون القط

هذه النظرية كان الهدف منها القبول بأية سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي، والتقليل من التركيز على الايدولوجيا. حيث تنامت العلاقات التجارية مع بعض الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فوفقاً لهذه النظرية لا يهم لون القط المهم أنه يأكل الفئران.¹

(3) نظرية الإصلاح التدريجي

قُدِّمت من خلال نظرية كينج التي دُعيت بمصطلح "عبور النهر مع الشعور بالحجارة" "Crossing the River by feeling the stones". ومن خلالها تمت إدارة الإصلاح الاقتصادي بعناية، وتجارب ملائمة وتوقيت دقيق، وسلسلة صحيحة، ومقاييس قابلة للتطبيق. ارتقى فيها الإصلاح الاقتصادي من الزراعة والريف إلى الاقتصاد الحضري، ومن القطاعات الاقتصادية الحقيقية إلى المصارف والقطاعات المالية الأخرى، ومن الأسعار إلى العمالة والأسواق الرأسمالية.. الخ. كما أن الاعتماد على استراتيجيات تطوير مناسبة، يُعتبر سبباً آخر لنجاح الصين. فاعتمدت هذه الاستراتيجيات على الانتقال من إحلال الواردات إلى الاندفاع التصديري، ومن اعتماد سياسة الباب المغلق على العالم إلى الانفتاح والعولمة.

(4) نظرية أماكن تقود مناطق

هذه النظرية تبين بأن تأسيس بعض مراكز النمو الاقتصادي سيدفع بالنمو للمناطق المحيطة بها، ومن ثم للمناطق البعيدة من خلال انتقال زخم النمو المستمر في مراكز النمو. فمنذ بداية ثمانينيات القرن الماضي أسست الصين مناطق اقتصادية خاصة، ومدن ساحلية مفتوحة على العالم الخارجي لتكون مراكز نمو للبلاد،² (منطقة تشوهاي وشانتو وشنزن وغيرها من المناطق) والتي تدفع بدورها حركة النمو للمناطق الداخلية الأخرى.³

¹ الحسن سعيد، أثر الإصلاح الاقتصادي في دور الصين في النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² YAO Shujie, Can China Really Become The Next superpower?, Op.Cit, P.2-3

³ Socialist Market Economy, Asia-Pacific Development Journal, June, 2000, P.22

(5) نظرية "المشي مع ساقين داعمتين"

تمّ التطوير من خلالها بتحسين القدرة الصينية في علوم التكنولوجيا والإبداع. فقد اعتمدت الصين بشكل كبير على التكنولوجيا الأجنبية المستمدة من الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI) في تحسين معدل نمو الإنتاج. كما أنّ هذا الاستثمار تمّ توجيهه بشكل جيد ليُحسّن إمكانيات الصين في الإبداع التكنولوجي.¹

رابعاً- أهم جوانب الإصلاح الاقتصادي للصين:

ويمكن إجمال أهم جوانب الإصلاح الاقتصادي في الصين بالنقاط التالية:

(1) تطبيق نظام اللامركزية في إدارة المؤسسات الحكومية والتخطيط الإنمائي مع الأخذ بمنهج الإصلاح والتقدم الشامل بصورة تدريجية.

(2) السماح بظهور صور أخرى من الملكية: مثل الملكية الخاصة إلى جانب الملكية العامة، والملكية التعاونية، وتمّ توزيع نسب التوازن في الهيكل الاقتصادي للصين على الشكل التالي (الملكية العامة 30% والملكية الجماعية 40% والملكية الخاصة 30%).

(3) نقل الصين من حالة العزلة إلى الانفتاح على الغرب، والسماح بتدفق المعلومات، والتنقل داخل وخارج الصين والاتصال بدول العالم.

(4) الإصلاح الجذري للشركات والمصانع المملوكة للدولة، وتحديث معدات الإنتاج وأسلوب وقواعد العمل، والإدارة المرنة والحازمة بوقت واحد لحلّ مشكلات معظم المؤسسات الحكومية الخاسرة لمدة طويلة.

(5) إقامة أسواق المال والتكنولوجيا والمعلومات على أسسٍ حديثة، مع إعداد الغطاء التشريعي الذي يحدد السياسات المالية الوطنية والغربية، وسياسات توزيع الأجور على أسسٍ مرنة وفقاً للقدرات والكفاءات.²

خامساً- عوامل النمو السريع للصين:

يرجع نمو السريع للصين إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها:

(1) المدخرات الوطنية المرتفعة

نسب العديد من الاقتصاديين النمو السريع للصين منذ عام 1979 إلى تراكم كبير في رأس المال، وإلى تحسينات واسعة في معدل الإنتاج الذي نتج عن الإصلاحات الاقتصادية، فهذان العاملان

¹ YAO Shujie, Can China Really Become The Next superpower?, Op.Cit, P.2-3

² الحسن سعيد، أثر الإصلاح الاقتصادي في دور الصين في النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص97.

الاثنان تعاوناً معاً. واستخدم النمو المتزايد لمعدل الإنتاج في استثمارات جديدة، واستفادة الصين من الكميات الضخمة للمدخرات الوطنية للقيام بالتمويلات الاستثمارية. فعندما بدأت الإصلاحات في عام 1979 بلغت الادخارات المحلية كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي 32%. وبطبيعة الحال فإن معظم المدخرات الصينية خلال هذه الفترة نتجت عن أرباح الشركات المملوكة من قبل الدولة، والتي كانت تُستخدم كاستثمارات محلية للحكومة المركزية. فالإصلاحات الاقتصادية تضمنت اللامركزية في الإنتاج الاقتصادي، وأدت إلى نمو كبير لمدخرات الأسر الصينيين. (والتي تمثل حالياً نصف المدخرات الصينية)، والتي تعتبر من بين أعلى نسب الادخار في العالم.¹

الجدول رقم (18): الادخار الإجمالي الصيني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للصين

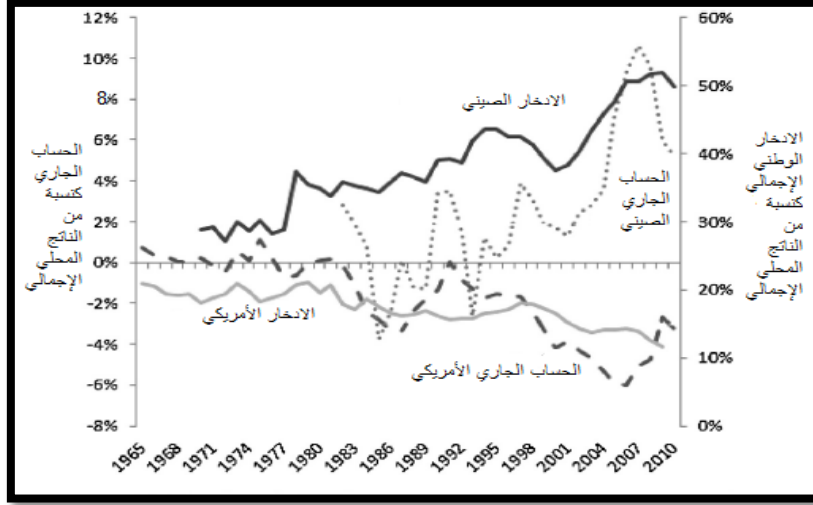
الفترة	الادخار الإجمالي % من الناتج المحلي
1986-1982	35.8
1991-1987	38
1996-1992	41.4
2001-1997	39
2006-2002	46.2
2007	52
2008	53
2009	53
2010	52
2011	53

المصدر: ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

يُلاحظ من الجدول رقم (18) ارتفاع نسب الادخار الصيني محققاً 53% في عام 2011، فقد خدم معدل الادخار المحلي -الذي تجاوز 50%- إلى حد كبير النمو الصيني، فساعد في تمويل الضرورات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وتعزيز الاحتياطات من النقد الأجنبي التي حمت الصين من الصدمات الخارجية، وتقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبي. وأصبحت الصين قادرة على استيعاب المدخرات الفائضة لتعزيز التحول نحو الطلب الداخلي.

¹ ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, Op.Cit,P8.

الشكل رقم (17): الحساب الجاري الصيني والأمريكي والمدخرات الوطنية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



Source: MCKINNON Ronald, *The U.S. saving deficiency, current-account deficits, and deindustrialization: Implications for China*, Op.Cit, P.5

وبمقارنة معدلات الادخار الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية -الشريك التجاري الهام- يتضح من الشكل رقم (17) بأن معدلات الادخار كانت سلبية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، محسوبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ في عام 2010 ما يقارب 9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع معدلات ادخار صينية مرتفعة بلغت عام 2010 ما يقارب 50% من الناتج المحلي الإجمالي للصين.

2) الاستثمار الأجنبي المباشر

منذ مطلع القرن الجديد شهدت الصين نمواً متسارعاً للاستثمارات الأجنبية في الصين مستفيدة من الإصلاحات الاقتصادية. فقد تدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 636 مليون دولاراً عام 1983 إلى 58 مليار دولاراً عام 2005، وكانت هناك تنبؤات باستمرار وازدياد تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الصين. حيث تعهدت الصين تجاه منظمة التجارة العالمية -التي انضمت إليها رسمياً في كانون الأول عام 2001 - بإزالة جميع العراقيل والمصاعب أمام الاستثمارات الأجنبية، وقد اتخذت الحكومة الصينية خلال الفترة 2001-2005 عدداً من الإجراءات لتعزيز دخول الاستثمارات الأجنبية، ومنح حوافز ملائمة للمستثمرين الأجانب ومن أهمها:¹

(1) عمدت الحكومة الصينية إلى تخفيض النسب الضريبية على مجمل الشركات ذات الاستثمارات الأجنبية في الصين.

¹CLARKE Donald, *Legislating for market economy in china*, china quarterly, September, 2007, p.68-69

(2) قدمت الصين إعفاء الضريبي لمدة سنتين بدء من تاريخ الإنشاء، ومنحت تخفيض لمدة ثلاث سنوات بعدها بنسبة وصلت إلى 50% من الضريبة بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تبلغ مدة عملياتها الإنتاجية أكثر من عشر سنوات.

(3) ربطت الحكومة الصينية إدخال رؤوس الأموال الأجنبية مع تنمية المناطق الغربية في الصين، وذلك بهدف منح هذه المناطق فرصاً متزايدةً لتشييد البنية التحتية وتنمية التكنولوجيا.

(4) عمدت الحكومة الصينية إلى تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في الصناعة ذات التكنولوجيا العالية، وإقامة مراكز البحث العلمي، وتدريب الكوادر الوطنية.

(5) خصخصة المشروعات الحكومية الصينية من خلال طرح أسهمها على الشركات الأجنبية أو دمجها مع شركات أجنبية.

فقد توجّهت معظم الشركات العالمية العملاقة باتجاه الاستثمار في الصين، وتصنيع أجزاء كبيرة من منتجاتها ذات الرموز الوطنية في المصانع الصينية، ويكفي المعرفة بأن 158 شركة من بين أكبر 500 شركة في العالم تستثمر حالياً في الصين. وتستقطب الصين أكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية في العالم، وتعد سويسرا من بين أكبر خمسة عشر مستثمراً في الصين بمعدل 3-5 مليار دولاراً وقرابة 250 شركة سويسرية.¹

وأدت التجارة الصينية والإصلاحات الاستثمارية والحوافز، إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي في الصين النمو الأسرع في تسعينيات القرن الماضي حيث نما من 3.5 مليار دولاراً في عام 1990 إلى 37.5 مليار دولاراً في 1995 بزيادة أكثر من عشرة أضعاف. وخلال الفترة 1995-2005 ازداد مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي أكثر من الضعف إلى 72.4 مليار دولاراً،² وفي عام 2008 وصل إلى 92.4 مليار دولاراً.³

كما اعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين عاملاً رئيسياً مساهماً في النمو الاقتصادي الصيني السريع وأرباح الإنتاجية.⁴

إن من أهم عوامل نجاح تجربة التنمية في الصين ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي إضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمار المحلي الصيني الذي بلغ 39% من الناتج المحلي الصيني الإجمالي عام 1998، فالاستثمارات الأجنبية تأتيها من كل حذب وصوب مما جعلها تستحوذ على النصيب الأكبر

¹ علي بودلال، عبد الصمد سعودي، تداعيات الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي بالصين دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص18.

² ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, Op.Cit,P8.

³ الحسن سعيد، أثر الإصلاح الاقتصادي في دور الصين في النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص114.

⁴ DULLIEN Sebastian, Others ,The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries, Op.Cit, P120

من بين الدول النامية، وفي الوقت نفسه تمتلك الصين قاعدة إنتاجية قوية مكنتها من الاستفادة من هذه الاستثمارات، التي توفر القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والأنظمة الإدارية المتطورة، وهو ما يشكل محفزاً للتنمية الاقتصادية. فالمنتجات الصينية تصل إلى كل بقاع الأرض، وعملت الصين على استخدام الاستثمار الأجنبي كمبدأ استراتيجي، حيث وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من تريليون دولاراً، وكذلك تستخدم الصين القروض الأجنبية في مشروعات بناء كبيرة ومتوسطة، وبذلك أصبحت الصين ثاني أكبر مستقبل للاستثمارات في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.¹

الجدول رقم(19) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الصين خلال الفترة 1982-2011

الفترة	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الصين (مليار دولار أمريكي)
1986-1982	1.17
1991-1987	3
1996-1992	29
2001-1997	41
2006-2002	75
2007	156
2008	171
2009	131
2010	243
2011	220

المصدر: ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص85.

يلاحظ من الجدول رقم(19) بأن متوسط تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين بلغت 1.17 مليار دولاراً خلال الفترة 1982-1986، في حين تواصلت الزيادة المستمرة في قيمة التدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الصين حتى وصلت في عام 2011 إلى ما يزيد عن 220 مليار دولاراً.

(3) زيادة الإنتاجية

العديد من الدراسات بيّنت بأن زيادة الإنتاجية هي السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي السريع للصين منذ تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي. فاستنتجت إحدى دراسات صندوق النقد الدولي بأن نمو الإنتاجية كان سبباً هاماً للنمو الاقتصادي الصيني خلال فترة الإصلاح الاقتصادي. كما توصلت دراسة أخرى للبنك الدولي لنتائج مشابهة بأن ثلث الزيادة في ناتج الصين كان نتيجة زيادة الإنتاجية. وقدرت غولدمان ساكس بأن نمو الإنتاجية الكلي للصين من حوالي 3.4% سنوياً بين عامي 1979-2004 شكل 36% من نمو الصين .

¹ ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص85.

يلاحظ الاقتصاديون بأن الإصلاحات الاقتصادية الصينية أدت إلى إعادة تخصيص المصادر إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجاً، خصوصاً القطاعات التي سيطرت عليها الحكومة المركزية سابقاً. وأنَّ الزيادة الحادة في دور القطاع غير الحكومي كانت لها مساهمة كبيرة في زيادة الإنتاجية الصينية والنمو الاقتصادي.¹

سادساً - محددات العلاقات الصينية الأمريكية:

في سياق العلاقات الصينية الأمريكية هناك مجموعة من المحددات التي خضعت لها هذه العلاقات ومن أبرز هذه المحددات:²

أ- **تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الصينية الأمريكية:** حيث تلعب وسائل الإعلام وجماعات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات دوراً هاماً في الضغط على الإدارات الأمريكية لدفعها نحو اتخاذ سياسات متشددة تجاه الصين، وبالمقابل فإنَّ الداخل الصيني وما شاهده من تحولات جعله أقل اعتماداً على الإيديولوجية وأكثر اعتماداً على المصالح.

ب- **الحاجة الاستراتيجية:** فهناك إدراك متزايد ومتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر والحاجة له، فالصين بحاجة إلى الولايات المتحدة لأسباب عديدة: فهي بحاجة إلى الأسواق الخارجية والأموال والتكنولوجيا والكفاءات الإدارية، ومصادر المعلومات والتجارب الإدارية وغالبية هذه تحصل عليها من الولايات المتحدة التي تعتبر أكثر دولة في العالم حيوية في التطور التكنولوجي، وأقواها من حيث القوة الاقتصادية. أمَّا الولايات المتحدة فهي تجد في الصين شريكاً ضرورياً وهاماً لأسباب عديدة أهمها: أنَّ الصين قوة اقتصادية مهمة وضرورية لتجاوز الأزمات.

ج- **سيطرة المنظور أو الفكر الواقعي:** في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر، وعدم الرغبة في تقديم أية تنازلات. فالولايات المتحدة تضغط على الصين في محاولة للتحكم في صعودها حتى لا تضر المصالح الأمريكية، والصين من ناحيتها ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية، وقيادة الأخيرة لشؤون العالم، كما تدرك الرغبة الأمريكية في احتوائها. لذا تسعى للحفاظ على مصالحها في مواجهة الضغوط الأمريكية. فالولايات المتحدة وإن كانت لا ترغب في صعود الصين كقوة اقتصادية كبرى منافسة لها، فهي في الوقت نفسه لا ترغب في انهيار الصين. فبالرغم من وجود خلافات كبيرة بين الطرفين إلا أنَّ هناك مصالح تجارية مهمة يسعى الطرفان للحفاظ عليها.

د- **تتأثر العلاقات الصينية - الأمريكية بتغير الإدارات الأمريكية*** دون أن تتأثر بتغير القيادات الصينية.

¹ ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, Op.Cit, P10.

² الحسن سعيد، أثر الإصلاح الاقتصادي في دور الصين في النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص210.

و- القضية التايوانية: وهي إحدى أهم المحددات الرئيسة للعلاقات الصينية- الأمريكية لعلّ القضية التايوانية تعتبر أهم قضية سببت التوتر في العلاقات بين البلدين، حيث سعت الولايات المتحدة إلى الاستفزاز المستمر للصين في مضيق تايوان وفي بحر الصين، وهي تستغل التعاون العسكري مع تايوان لابتزاز الصين والضغط عليها وبالمقابل تعلن دعمها للحل السياسي بين تايوان والصين الأم، وعدم دعمها لاستقلال تايوان.

ز- المحدد الأهم للعلاقات الصينية - الأمريكية هو المحدد الاقتصادي وهو ما سيتم النظر فيه ضمن المبحث التالي.

مما تقدم يرى الباحث أنّ التطور غير المتوازي للعلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر السمة الأبرز للعلاقات بين البلدين. فالعامل الاقتصادي يلعب دوراً رئيساً في تحديد مستقبل العلاقات الثنائية، وذلك على عكس العلاقات السياسية بينهما، والتي تتطور ببطءٍ شديدٍ مقارنةً مع التطور الاقتصادي.

* من الملاحظ أن معظم الإدارات الأمريكية تتبع بمجرد وصولها البيت الأبيض الأمريكي سياسات متشددة تجاه الصين، منتقدة الإدارة السابقة لضعف سياستها، ثم لا تلبث أن تتراجع عن موقفها وذلك تبعاً لمصالحها.

المبحث الثاني

الصين منافس* وشريك رئيسي للولايات المتحدة

• مقدمة:

أدى نهوض الاقتصاد الصيني إلى نمو كبير في العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية. فأصبحت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وثاني أكبر مصدر للواردات الأمريكية، إلا أنَّ ظهور الصين كقوة اقتصادية رئيسية، أَّجَّج المخاوف لدى العديد من صانعي السياسة الأمريكية. يكمن أهمها باحتمال أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية، كأكبر اقتصاد خلال العقدين القادمين، وأنَّ ذلك يمكن أن يتم على حساب انخفاض نسبي لأهمية الاقتصاد الأمريكي على المستوى العالمي، بالإضافة إلى قلق آخر يكمن بتنامي العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين، وتراكم السندات الأمريكية لديها، وبالإضافة إلى ذلك هناك أطراف ترى بأنَّ الصين تتبع سياسات تجارية غير عادلة (مثل تخفيض قيمة العملة وتقديم إعانات للمنتجات الوطنية بهدف إغراق الأسواق الأمريكية ببضائع ذات تكلفة منخفضة، وبالتالي الحد من الصادرات الأمريكية) وهذه الممارسات تمثل تهديداً للوظائف الأمريكية ومستوى الأجور والحياة، بالإضافة إلى القلق المتعلق بجهود الشركات الصينية، لامتلاك الشركات الأمريكية.

أولاً- العلاقات الصينية الأمريكية:

شهدت العلاقات الصينية الأمريكية تقلباتٍ عديدةً من العداوة إلى التعاون، ففي الفترة التي امتدت من عام 1949 وحتى عام 1971 برزت ثلاث مشكلات رئيسية وهي:

- (1) عدم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالصين دبلوماسياً.
- (2) وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب تايوان.
- (3) رفض الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالصين كممثل شرعي، والعمل على عرقلة دخول الصين إلى الأمم المتحدة، وتعود الأسباب الرئيسة لهذه العلاقة المتوترة في تلك المرحلة لسببين رئيسيين:

الأول: بأنَّ الولايات المتحدة، رأسمالية غربية، والصين الشعبية تنتمي إلى الماركسية اللينينية.

* يمكن أن يعزى ذلك إلى أسباب متعددة يذكر منها: ضعف النفوذ السياسي للولايات المتحدة على الصين. وثانياً: عدم منافسة المنتجات الصينية لمنتجات كبريات الشركات الأمريكية التي تمتلك نفوذاً مؤثراً في الإدارة الأمريكية، وثالثاً: دور الصين في تمويل العجز الأمريكي وشراء سندات الخزينة الأمريكية. واحتفاظها بكميات ضخمة من الدولارات الأمريكية ضمن احتياطياتها. حيث تعتبر، أحد مصادر القوة التي تملكها الصين، وتشكل عامل ضغط في مواجهة أي محاولة من قبل الولايات المتحدة لفرض عقوبات ضد الصين، مخافة قيام الأخيرة بالرد على ذلك بالقيام بتسييل احتياطياتها الدولار، بصورة تزعزع الثقة في الدولار الأمريكي ضمن نظام النقد الدولي.

الثاني: الحرب الكورية التي بدأت عام 1950 حيث تدخلت الولايات المتحدة إلى جانب الطرف الجنوبي تحت مظلة الأمم المتحدة. أمّا الصين فقد انخرطت إلى جانب الطرف الشمالي.

وقد استمرت الرؤى المتضادة بين الطرفين حيال جميع القضايا الإقليمية والدولية إلى أن حدثت تغييرات في موقفيهما تجاه بعضهما البعض أهمها النزاع الصيني - السوفييتي، ورغبة الصين والولايات المتحدة البدء في تقارب سري، مالبث أن تحوّل إلى علاقات علنية واعتراف متبادل. وبدأت عملية تحول جذرية في العلاقات بين الصين وأمريكا في المرحلة الثانية من العلاقات عندما زار الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) الصين عام 1972 وإصدار الجانبين الصيني والأمريكي البيان المشترك (بيان شانغهاي)، الذي رمز إلى إنهاء حالة المقاطعة بين الصين والولايات المتحدة، والتي استمرت أكثر من 20 عاماً منذ إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية، واستلام الشيوعيين للحكم عام 1949 وبالتالي انتهاء مرحلة من الصراع والرفض ثمّ بدأت مرحلة جديدة بين الطرفين خلال سبعينيات القرن العشرين. كما بدأت أيضاً مرحلة من الاعتراف المتبادل وبناء رؤى مشتركة للمستقبل. حيث أصدرت الصين والولايات المتحدة البيان المشترك حول إقامة العلاقات الدبلوماسية في عام 1978 ، إلا أنّ النهوض الصيني المتزامن مع انهيار الاتحاد السوفييتي جعل الولايات المتحدة تطرح رؤية مفادها أنّ الصين تمثل تحدياً وعدواً محتملاً، وقد ترافق ذلك مع طرح نظرية صراع الحضارات لكن إدارة الرئيس بيل كلينتون لم تتبنى هذا الاتجاه، بل حاولت تعزيز التعاون بين الطرفين، واعتبار الصين كشريك استراتيجي إلا أنّه في ظل إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن توترت العلاقات الثنائية، وكان الشغل الشاغل لهذه الإدارة نهوض الصين كقوة منافسة إقليمياً ودولياً تتحدى هيمنة الولايات المتحدة مستقبلاً في ظل المنافسة الكبيرة بين الدولتين، والتي تنتهي غالباً لصالح الطرف الصيني. وقد عادت العلاقات الثنائية بين الطرفين إلى ما كانت عليه في ظل إدارة الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما، والتي تبنت سياسة التعاون والحوار البنّاء مع الطرف الصيني لما يعود إليه من نتائج إيجابية تطل كلتا الدولتين، حيث صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون "إنّ الولايات المتحدة ستظل متمسكة بالسعي نحو علاقات إيجابية مع الصين التي نعتبرها مهمة للسلام والتقدم والازدهار المستقبلي العالمي".¹

ويتضح جلياً أنّه لا يمكن توصيف العلاقات بين الطرفين بأنّها علاقة صداقة كما لا يمكن وصفها بأنّها علاقة عدااء.

¹ الحسن سعيد، أثر الإصلاح الاقتصادي في دور الصين في النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 205 -

ثانياً - العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة:

ارتفعت العلاقات التجارية الصينية الأمريكية بسرعة بعد إنشاء الدولتين علاقات دبلوماسية في كانون الثاني من عام 1979، وتوقيع اتفاقية التجارة الثنائية.

فمنذ عام 1980، بدأت إجمالي التجارة (صادرات و واردات) بين البلدين تنمو بشكل مستمر. وفي الوقت الحالي تُعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية (بعد كندا)،¹ وأكبر مصدر لواردات الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. حيث قامت الصين بتوسيع علاقاتها الاقتصادية بشكل كبير مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الثلاثة الماضية، وتعزز الاستثمار والتجارة بين البلدين، كشريكين تجاريين مهمين بشكل ملحوظ. ومع مطلع القرن الحالي نمت تجارة الولايات المتحدة مع الصين بشكل أسرع من أي شريك تجاري آخر لها.²

1) تجارة الصين مع الولايات المتحدة:

شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة نمواً مطرداً بشكل سريع، حيث ارتفعت تجارة الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية. فوفقاً لاحصائيات حجم التبادل التجاري بين البلدين تبين وجود عجز تجاري مزمن في الميزان التجاري الأمريكي تجاه الصين:

- ففي عام 1990، بلغت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نحو 15.2 مليار دولاراً، وبلغت الواردات نحو 4.8 مليار دولاراً، أي بفائض تجاري بلغ نحو 10.4 مليار دولاراً.
- وفي عام 2000، بلغ حجم الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية 100.1 مليار دولاراً والواردات بـ 16.3 مليار دولاراً، أي بفائض في الميزان التجاري بلغ نحو 83.8 مليار دولاراً.
- وفي عام 2008، بلغ حجم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نحو 337.8 مليار دولاراً، والواردات بـ 71.5 مليار دولاراً، أي بفائض في الميزان التجاري بلغ 266.3 مليار دولاراً.
- وفي عام 2009، بلغ حجم الصادرات للصين نحو الولايات المتحدة الأمريكية 296.4 مليار دولاراً، والواردات 69.6 مليار دولاراً، أي بفائض في الميزان التجاري بلغ 226.8 مليار دولاراً.
- وفي عام 2010، بلغ حجم الصادرات الصينية للولايات المتحدة الأمريكية 365.8 مليار دولاراً، والواردات 93 مليار دولاراً أي بفائض في الميزان التجاري بلغ 272.5 مليار دولاراً.³

¹ ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, Op.Cit, P.17

² MORRISON Wayne M., China-U.S. Trade Issues. Asian trade and Finance. September, 2011, P.1

³ نجيم حذفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص41

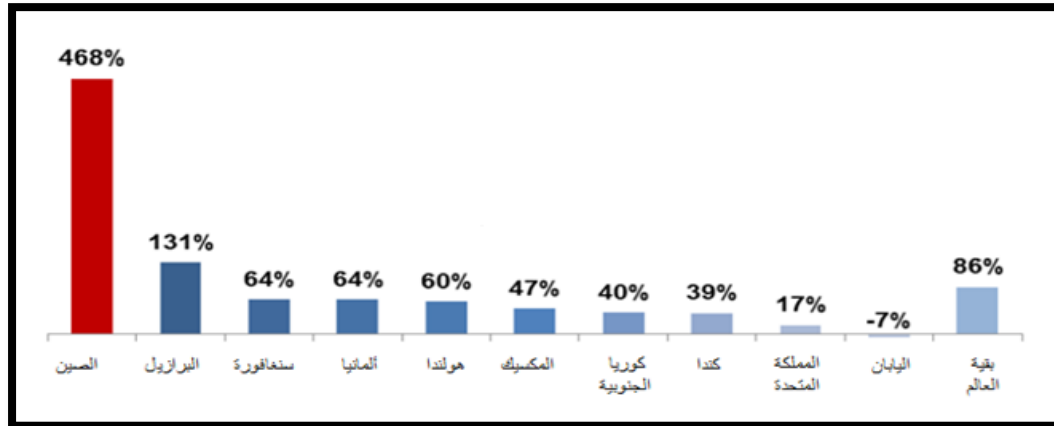
الجدول رقم (20): تجارة الولايات المتحدة مع الصين خلال الفترة 1980 - 2011 (مليارات الدولارات)

السنة	صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين	واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين	الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية
1980	3.8	1.1	2.7
1985	3.9	3.9	0.0
1990	4.8	15.2	-10.4
1995	11.7	45.6	-33.8
2000	16.3	100.1	-83.8
2005	41.8	243.5	-201.6
2006	55.2	287.8	-232.5
2007	65.2	321.5	-256.3
2008	71.5	337.8	-266.3
2009	69.6	296.4	-266.8
2010	91.9	364.9	-273.1
2011	129	411	-282

المصدر: ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 99.

من الملاحظ من الجدول رقم (20) بأنَّ الواردات الأمريكية من الصين ارتفعت بشكل أكبر بكثير من الصادرات الأمريكية إلى الصين. منذ دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية.* فقد بلغت قيمة الصادرات 129 مليار دولاراً عام 2011 بينما بلغت قيمة الواردات 411 مليار دولاراً في ذات العام، وعليه في عام 2011 بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين 282 مليار دولاراً، وحسب بيانات عام 2011 بلغ مجموع الصادرات السلعية للولايات المتحدة الأمريكية 104 مليار دولاراً. في حين بلغ مجموع الواردات السلعية من الصين 399 مليار دولاراً، وبذلك بلغ العجز في التجارة السلعية مع الصين 295 مليار دولاراً في عام 2011.¹

الشكل رقم (18): يظهر النمو في الصادرات الأمريكية لأكثر عشرة أسواق خلال الفترة 2000 - 2010



Source: **China and the US Economy: Advancing a winning trade Agenda**, The US- China business Council , Washington, USA, April 2011, P4

* خلال عام 2000 كثفت الصين مفاوضاتها الثنائية مع الحكومات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وذلك من أجل قبول عضويتها في منظمة التجارة العالمية، وتمكنت من ذلك في نوفمبر 2001 بعد مسيرة طويلة استغرقت 15 عاماً.

¹ ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 99.

من الملاحظ من الشكل رقم (18) يلاحظ بأنَّ النمو في الصادرات الأمريكية باتجاه الصين خلال الفترة 2000 – 2010 كان الأكبر بين الشركاء التجاريين محققاً 468%.

إنَّ الاقتصاد الصيني يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. ففي عام 2007 تجاوزت الصين الولايات المتحدة كثاني أكبر مُصدِّر للسلع بعد الاتحاد الأوروبي. فقد ارتفعت مساهمة البضائع والسلع المصدرة في الناتج المحلي الإجمالي الصيني من 9.1% في عام 1985 إلى 37.8% في عام 2008 وصافي الصادرات شكلت حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي الصيني في عام 2008. وتقدّر الحكومة الصينية بأنَّ الصناعة الموجهة للتصدير تؤمّن عمالة لأكثر من 80 مليون فرداً، 28 مليون منهم يعملون في مشروعات مستثمرة أجنبية.¹

(أ) أهم الصادرات للطرفين:

الجزء الأكبر من صادرات البضائع الأمريكية، والموجهة للصين من السلع التقنية نسبياً مثل ملحقات الحواسيب، وأجهزة الاتصالات، والآلات الصناعية المتطورة مثل المحركات الصناعية، والصناعات الهندسية، وآلات القياس والسيطرة والاختبار مثل الطائرات وأجزاء الطائرات، وفي السلع ذات العلاقة الطبية مثل الأجهزة الطبية والمواد الصيدلانية.

وعلى النقيض من ذلك جزء كبير من الصادرات الصينية نسبياً من السلع الاستهلاكية المنخفضة تكنولوجياً، وكثيفة العمل مثل الأثاث والألعاب والأحذية والملابس لكن الصين أيضاً لديها حجم متزايد من الصادرات التي تتضمن الآلات والأجهزة الكهربائية التي ينظر إليها بأنها قد تنافس بشكل مباشر مع بعض صادرات الولايات المتحدة الأمريكية.²

(ب) الصين سوق استهلاكية مهمة للولايات المتحدة الأمريكية

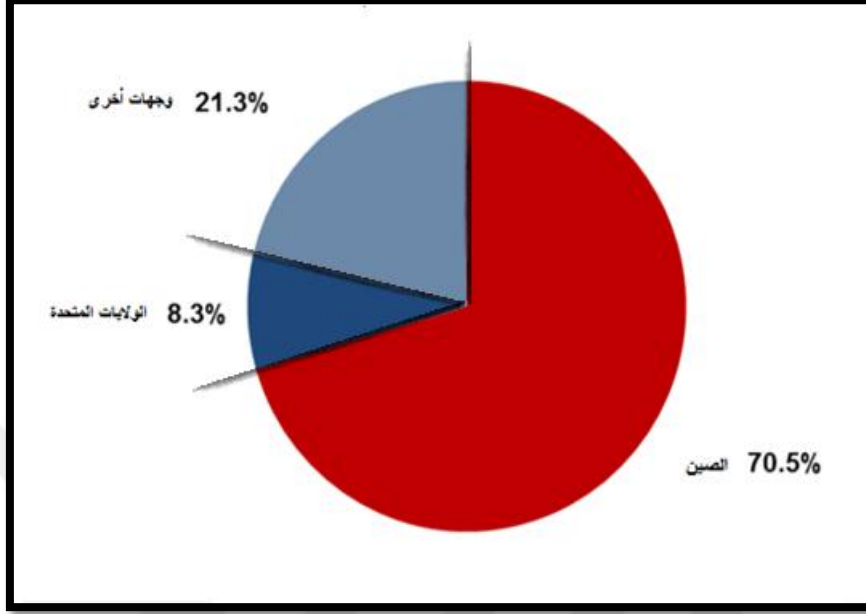
إنَّ النمو الاقتصادي الصيني والعدد الكبير للسكان جعل الصين سوقاً استهلاكية كبيرة، وعلى سبيل المثال تتوقع الحكومة الصينية بأنَّه في عام 2020 سيكون هناك 140 مليون سيارة في الصين. وهذه الأرقام من السيارات سوف ترتفع سنوياً ما بين 4.4 مليون سيارة إلى 20.7 مليون سيارة، وتتوقع شركة بوينغ بأنَّ الصين ستكون السوق الأكبر لرحلات الطيران التجاري خارج الولايات المتحدة الأمريكية خلال العشرين سنة القادمة، وخلال هذه الفترة الصين ستشتري 2300 طائرة بما قيمته 183 مليار دولاراً. كما أنَّه وبحلول 2030 من المتوقع أن يكون المسافرون الصينيون محمولين في رحلات طيران

¹ DULLIEN Sebastian, others ,The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries, Op.Cit, P120

² ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, Op.Cit, P.49

بأكثر من 2801 طائرة، جاعلة الصين سوق الطيران التجاري الأكبر خارج الولايات المتحدة الأمريكية.¹
كما أنَّ الشركات الأمريكية تؤسس جذورا بالصين لتقوم بعمليات البيع في السوق الصينية.²

الشكل رقم(19): يظهر وجهة المنتجات المباعة من قبل الشركات الأمريكية في الصين خلال الفترة 2000 – 2008



Source: **China and the US Economy: Advancing a winning trade Agenda**, Op.cit, P20.

من الملاحظ من الشكل رقم(19) أنَّ أكثر من 70% من مبيعات الشركات المملوكة بشكلٍ رئيسي من قبل لولايات المتحدة الأمريكية تتم في السوق الصينية، وأقل من 9% تُصدَّر للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإنَّ نمو السوق المحلية الصينية تفتح الطريق بشكلٍ واسعٍ للشركات الأمريكية لكي تجني الأرباح من خلال بيع السلع والخدمات في الصين.

ج) تجارة الخدمات بين الطرفين

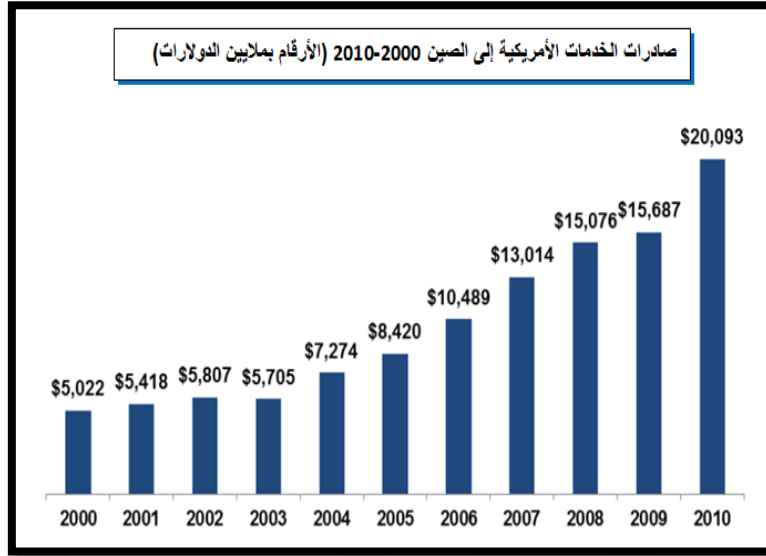
بلغ مجموع التجارة في الخدمات (الصادرات والواردات) بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين 36 مليار دولاراً في عام 2011، حيث كانت صادرات الخدمات إلى الصين 25 مليار دولاراً، وواردات الخدمات كانت 11 مليار دولاراً، وبذلك حققت الولايات المتحدة فائضاً في تجارة الخدمات مع الصين قرابة 13 مليار دولاراً في عام 2011، وبذلك تُعدّ الصين سوقاً كبيرةً لصادرات الولايات المتحدة من الخدمات الخاصة، مما جعل الصين تاسع أكبر سوق في تصدير الخدمات الخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.³

¹ ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, Op.Cit, P.19

² **China and the US Economy: Advancing a winning trade Agenda**, The US- China business Council , Washington, USA, April 2011, P1.

³ ریحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص100.

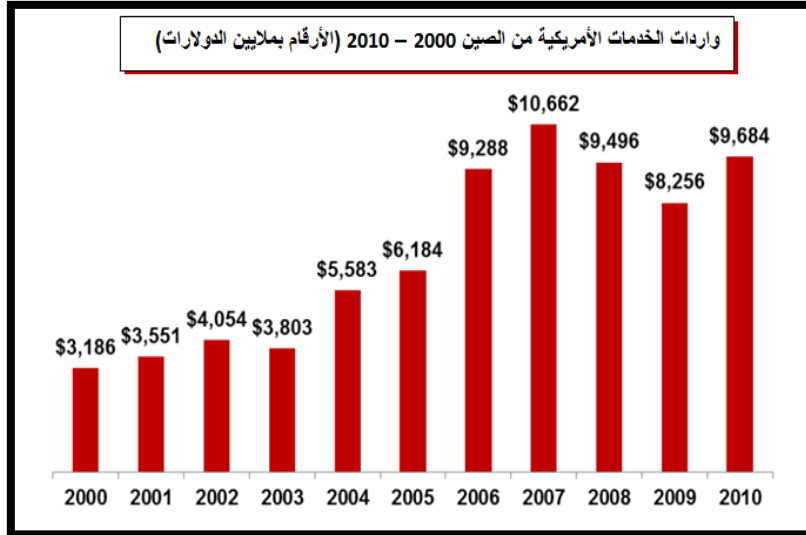
الشكل رقم(20): يظهر نمو الصادرات من الخدمات الأمريكية إلى الصين خلال الفترة 2000-2010



Source: China and the US Economy: Advancing a winning trade Agenda, Op.Cit, P16.

من الشكل رقم(20) يُلاحظ تنامي صادرات الخدمات الأمريكية إلى الصين من قرابة 5 مليار دولاراً مطلع القرن الحالي إلى أكثر من 20 مليار دولاراً عام 2010. الجزء الأكبر من صادرات الخدمات كان ضمن سياق ما يدعى بالخدمات الخاصة، والتي تتضمن خدمات الأعمال والخدمات المالية وخدمات التأمين وخدمات الاتصالات والخدمات الهندسية .. بينما المكوّن الأكبر من صادرات الخدمات الصينية خدمات سياحة وسفر.¹

الشكل رقم(21) واردات الخدمات الأمريكية من الصين الفترة 2000-2010



Source: China and the US Economy: Advancing a winning trade Agenda, Op.cit, P.16

¹ ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, Op.Cit, P50

من الشكل رقم (21) يُلاحظ تنامي واردات الخدمات الأمريكية من الصين من قرابة 3 مليار دولاراً مطلع القرن الحالي لتصل إلى الذروة في عام 2008، محققة 10.662 مليار دولاراً، ثم تنخفض قليلاً متأثرة بالأزمة المالية العالمية وتستقر عند 9.684 مليار دولاراً عام 2010.

(2) الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل عام 1992 كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين منخفضاً، إلا أنه في السنوات الأخيرة أصبحت الصين تتنافس الولايات المتحدة كأكبر مضيف في العالم للرأس المال الأجنبي.¹ فتعتبر الصين وجهة مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من أنها صغيرة نسبياً بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية.

(أ) الاستثمارات الأمريكية في الصين

حافظت الصين على مكانتها كقوة جاذبة للشركات الأمريكية، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة في الصين 60.5 مليار دولاراً في عام 2010، أي بزيادة قدرها 21.4% عن عام 2009، وتقود الولايات المتحدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين من قبل قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المصرفية.²

وتعتبر موتورولا Motorola أكبر مستثمر أجنبي في الصين، بالإضافة إلى مستثمرين أجانب آخرين كجنرال موتور (GM) وحواشيب ديل،³ ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر القوة الدافعة الرئيسية وراء النمو الاقتصادي الصيني خلال العقد الماضي. فلم تؤمن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للصين الرأسمال المادي والمالي فقط، هم أيضاً أمّنوا وظائف عديدة وأدخلوا التقنيات والخبرات الحديثة إلى الصين. ويُقدّر أنّ 90% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ذهبت إلى قطاع الصناعة، ومعظمها إلى الصناعات الموجهة للتصدير. علاوة على ذلك تشكل مؤسسات الاستثمار الأجنبي أكثر من 50% من تجارة الصين الخارجية.⁴

(ب) الاستثمارات الصينية في أمريكا

إنّ الاستثمارات الصينية كانت الأسرع في الزيادة من بين جميع الاستثمارات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، مستشهدةً بمعدل نمو سنوي قدره 53% خلال الفترة 2005 - 2010،

¹ YAO Shujie, Can China Really Become The next Superpower, Op.Cit, P.1

² ريجان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

³ ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, Op.Cit, P.23.

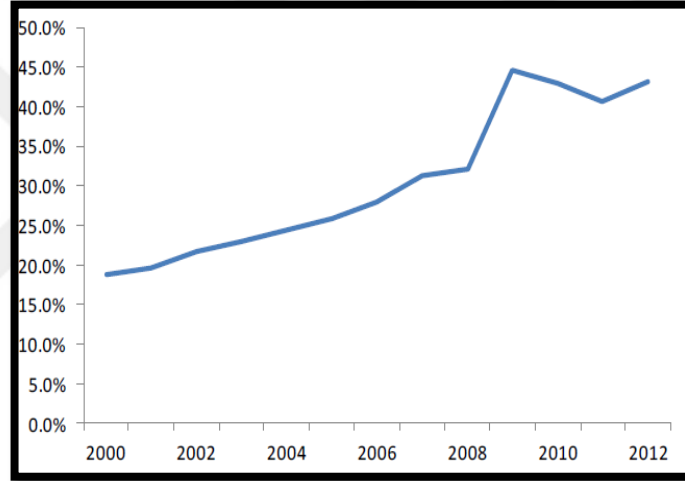
⁴ DULLIEN Sebastian, others ,The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries, Op.Cit, P.127

ليصل إجمالي الاستثمارات خلال هذه الفترة إلى 6 مليار دولاراً. ويقود استثمارات الصين المباشرة في الولايات المتحدة قطاع تجارة الجملة.¹

(3) المساهمة الصينية في العجز التجاري الأمريكي مع العالم

تُعتبر الصين الدولة الأولى في مدى مساهمتها في تمويل العجز التجاري الأمريكي، فخلال السنوات القليلة الأولى من القرن الجديد -كما هو موضح في الشكل رقم(22)- ارتفعت المساهمة الصينية في تمويل العجز التجاري الأمريكي من قرابة 18% في عام 2000 إلى قرابة 45% في عام 2012، وهذا يوضح الدور الهام للصين في مدى مساهمتها في تمويل العجز التجاري الأمريكي، وما يفسّر الضغط المستمر للولايات المتحدة على الصين لرفع قيمة عملتها الرمينبي في محاولة منها للحدّ من هذا العجز.

الشكل رقم (22):المساهمة الصينية في تمويل العجز التجاري الأمريكي (%) (2012-2000)



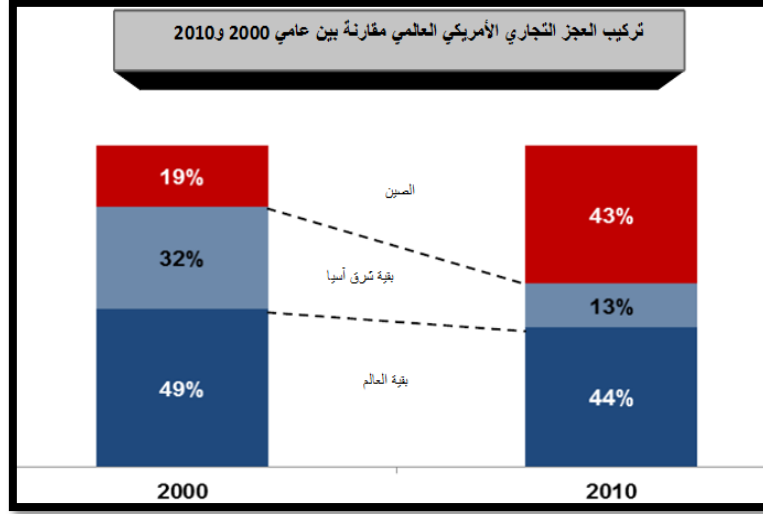
Source: **The U.S. Balance of Trade with china**, U.S.-China Economic and Security, USCC trade report, Washington DC, USA, February8,2013 , P.1

يبين الشكل رقم(22) ارتفاع المساهمة الصينية من 18% في عام 2000 إلى قرابة 45% في عام 2012. ويُنظر إلى هذه الزيادة بأنها تتمّ على حساب الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية.* كما هو موضح في الشكل رقم(23).

¹ <http://www.arabsino.com/articles/12-06-25/8132.htm>

* يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن الزيادة الحادة للصادرات الصينية للأسواق الأمريكية خلال السنوات الماضية (والنمو المتزايد لعدم التوازن التجارة الثنائية) يرجع بشكل كبير للانتقال في وسائل الإنتاج من بلدان أخرى، وبشكل خاص آسيا باتجاه الصين، فمنتجات مختلفة كانت تجمع في اليابان وتايوان وهونغ كونغ... الخ الآن أصبحت تُصدّر إلى الولايات المتحدة من قبل الصين (بواسطة الشركات الأمريكية والشركات الأجنبية الأخرى في الصين).

الشكل رقم(23) الدور الصيني في العجز التجاري الأمريكي خلال الفترة الممتدة من 2000-2010



Source: China and the US Economy: Advancing a winning trade Agenda, Op.Cit, P10.

من الشكل رقم(23) يُلاحظ تزايد المساهمة الصينية في العجز التجاري الأمريكي خلال الفترة 2000 و 2010. ففي عام 2000 كانت الصين تمثل قرابة 20% من العجز التجاري الأمريكي، وبقية البلدان الآسيوية شكّلت 32%، وفي عام 2010 ازدادت نسبة الصين لتصل إلى 43% من العجز التجاري الأمريكي، وذلك على حساب انخفاض نسبة بقية دول آسيا والتي وصلت إلى 13%

ثالثاً- المساهمة التاريخية في الناتج العالمي:

إنَّ المنظور التاريخي للاقتصاد الصيني وفق تقرير منظمة التعاون والتنمية لعام 2001 حاول قياس مساهمة البلدان الرئيسية في الناتج الإجمالي العالمي (مقاسه بالدولارات العالمية لعام 1990). فوفقاً للتقرير خلال الفترة 1500-1998، كانت الصين ولسنوات عديدة الاقتصاد الأكبر عالمياً، شكّل تقريباً ثلث الاقتصاد العالمي بما يمثل 18 مرة من مساهمة الولايات المتحدة. إلّا أنّه في عام 1913 انخفضت مساهمة الصين في الناتج الإجمالي العالمي إلى 8.9%، واقتصادها كان أقل من نصف حجم الاقتصاد الأمريكي. وفي عام 1973 الاقتصاد الصيني كان تقريباً يشكل خمس الاقتصاد الأمريكي، على الرغم من أنَّ الناتج المحلي الإجمالي للصين قد نما بشكل ملحوظ خلال الفترة 1950-1973. وفي عام 1998 ازدادت مساهمة الصين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 11.5%، واقتصادها كان أقل بقليل من نصف الاقتصاد الأمريكي.¹

¹ ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, CRS Op.Cit,P13.

رابعاً - رؤى مستقبلية لنمو الاقتصاديين:

إنَّ إمكانية تجاوز الصين للولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على مقياس الناتج المحلي الإجمالي المستند إلى مؤشر تعادل القوة الشرائية*، وتصورات نمو الاقتصاد الصيني خلال عدة عقود تالية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يُظهر بأنَّ هناك احتمالاً عالياً أنَّ تتجاوز الصين في بعض النقاط الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد عالمي. فوفقاً لـ Global Insight تتوقع بأنَّ الصين ستُحقق 7.1% كمتوسط نمو فعلي خلال العشرين سنة القادمة مقارنةً مع نمو الاقتصاد الأمريكي كمتوسط فعلي سنوي 3% أقل من نصف المعدل الصيني. وتُظهر التوقعات الاقتصادية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للصين من قبل ثلاثة شركات تنبؤ Global insight و The Economist و Intelligence Unit و Goldman Sachs عبر عدة سنوات، بالرغم من أنَّ هناك ثلاثة تنبؤات مختلفة حول سرعة النمو إلَّا أنَّ الجميع يعتقد بأنَّ معدل النمو الاقتصادي السريع سيبقى في الفترة القريبة والمتوسطة، ولكن هذا المعدل سينخفض مع مرور الوقت. فالتوقعات لمتوسط خمس سنوات من النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي بأنَّ ينخفض ما بين 4.5% إلى 6.1% من 2021 إلى 2025 وتتوقع وغولدمان ساكس أيضاً بأنَّ نمو الناتج المحلي الإجمالي سيكون 3.8% بين عامي 2031 إلى 2040 وخلال الفترة 2041 إلى 2050 سيكون المتوسط 2.7%¹.

الجدول رقم (21): احتمالات نمو الناتج المحلي لدى الولايات المتحدة والصين في القرن الحادي والعشرون

	1	2	3	4	5	6	7	8
	النمو الحقيقي (النسبة المئوية السنوية)		إجمالي الناتج المحلي (تريليون دولاراً)			نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2005 (ألف دولار)		
السنة	الولايات المتحدة	الصين	الولايات المتحدة	الصين (سعر الصرف بالدولار)	الصين (تكافؤ القوة الشرائية)	الولايات المتحدة	الصين (سعر الصرف بالدولار)	الصين تكافؤ القدرة الشرائية (بالدولار)
2005	3	9.6	12	2	5	41	1.7	4.1
2020	3	8.5	18	10	18	52	6.9	12.7
2030	3	7.5	24	22	35	64	15	24
2040	3	6.5	33	45	63	78	30	42
2050	3	5.5	44	82	104	95	53	67
2060	3	4.3	59	131	152	116	83	96
2070	3	3	80	178	199	142	109	123
2080	3	3	107	244	262	174	146	159
2090	3	3	144	335	348	214	197	208
2100	3	3	194	466	466	262	271	271

المصدر: كايدل ألبرت، نهضة الصين الاقتصادية: حقائق وأوهام، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

لبنان، العدد 367، أيلول 2009/9، ص 234-235

* يستخدم الاقتصاديون مؤشر تعادل القوة الشرائية PPP والذي يفاضل بين اختلاف الأسعار في البلاد المختلفة، ويعمل على تحويل العملات الأجنبية للدولارات الأمريكية على أساس تعادل القوة الشرائية الفعلية للعملة (تعتمد إلى الاطلاع على الأسعار للسلع والخدمات المختلفة) في كل بلد في شكل خاص. ويساعد تعادل القوة الشرائية لأسعار الصرف على تحويل بيانات الاقتصاد الأجنبي من العملة الوطنية إلى الدولارات الأمريكية.

¹ ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, Op.Cit,P.12,15

يبيّن الجدول رقم (21) واحداً من السيناريوهات التي تُعتَبَر متحفظةً لنمو الاقتصاد الصيني، وبالرغم من ذلك تأتي النتائج لافتة للنظر. فبحلول منتصف القرن الحالي يبدو بأنّ العالم سيكون مختلفاً جداً، وسيكون الناتج الإجمالي الصيني أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة بضعفين (العمود 3 و4)، بينما سيكون مستوى المعيشة فيها أعلى من المستوى في الولايات المتحدة الأمريكية مما عليه الآن، مع أنّه يشكل ثلثين فقط من مستوى المعيشة الأمريكي في ذلك الوقت (العمودان 6 و8).¹

¹ كايدل ألبرت، نهضة الصين الاقتصادية: حقائق وأوهام، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 367، أيلول 2009/9، ص234-235

المبحث الثالث

الخلافاة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

• مقدمة:

يؤكد بعض الاقتصاديين بأنَّ عدم التوازن التجاري للولايات المتحدة مع الصين يُعتَبَر مؤشراً لتبني الصين عدداً من الممارسات التجارية غير العادلة، فهذه الممارسات تقيد الاستيراد الصيني من السلع والخدمات الأمريكية، بينما تزيد الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتتضمن هذه السياسات: التلاعب بالعملة Currency manipulation، والتشكيكة الواسعة من التعريفات والحواجز غير الجمركية كالسياسات الصناعية الهادفة إلى تحسين ودعم الصناعات الوطنية الصينية، وبيع البضائع أقل من الكلفة (الإغراق) Dumping والأجور المنخفضة والافتقار لإجراءات حماية البيئة والفشل في حماية حقوق الملكية الفكرية.

في هذا المبحث سيتم التركيز على أهم القضايا الاقتصادية الخلافية بين الولايات المتحدة

الأمريكية والصين:

أولاً- العملة الصينية (الرنمينبي):*

1) تقلبات العملة الصينية

منذ عام 1994 ولغاية تموز من عام 2005، حافظت الصين على سياسة ربط عملتها "رنمينبي" مقابل الدولار الأمريكي بسعر صرف تقريبي 8.28 يوان للدولار الأمريكي. وفي 21 تموز عام 2005 عدلت الحكومة الصينية سياسة عملتها ليصبح سعر صرف قابل للتعديل مستنداً إلى العرض والطلب من جهة، وإلى تحركات سعر صرف سلة عملات من جهة أخرى. وسمحت الصين للرنمينبي بأن ترتفع قيمته باستمرار ولكن ببطء شديد. فارتفع سعر صرف الرنمينبي مقابل الدولار الأمريكي من 21 تموز عام 2005 إلى 21 تموز عام 2008، من 8.11 إلى 6.83 يوان للدولار الواحد بارتفاع يقدر بحوالي 18.7%، إلا أنَّ الصين أوقفت سياسة رفع قيمة عملتها في منتصف شهر تموز 2008 بشكل رئيسي لانخفاض الطلب العالمي على المنتجات الصينية، والتي كانت من آثار الأزمة المالية العالمية، فانخفضت قيمة الرنمينبي مقابل الدولار بعض الشيء من تموز إلى آب 2008، وفي كانون الأول 2008، ولكن بشكل عام بقي مستقراً عند قرابة 6.83 يوان في منتصف حزيران 2010.¹ كما هو موضح في الجدول رقم (22).

* الاسم الرسمي للعملة الصينية هو الرنمينبي (Renminbi RMN) ويقصد به عملة الشعب، وتقاس بوحدة اليوان. وكل من الرنمينبي واليوان يُستخدم لوصف العملة الصينية.

¹ Morrison Wayne, LABONTE Marc, china's currency :An Analysis of the Economic Issues, Op.Cit, P.2-3

الجدول رقم(22): أسعار صرف الرنمينبي الصيني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001 - 2011

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر الصرف	8.277	8.277	8.277	8.276	8.193	7.972	7.605	6.831	6.830	6.769	6.463

المصدر: ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص173.

(2) العملة الصينية من وجهة النظر الأمريكية:

تُعتبر قضية العملة الصينية من القضايا الشائكة المتعلقة بالتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتكيل واشنطن الاتهام إلى الصين بأنها لا تُخضع عملتها إلى قوى السوق، وأنها تحافظ على إبقاء عملتها مقومة بأقل من قيمتها الفعلية، بنسبة تصل إلى قرابة 40% مقابل الدولار الأمريكي، ولهذا السبب تنخفض أسعار المنتجات الصينية في السوق الأمريكية، وترتفع أسعار المنتجات الأمريكية في الصين، وحين يختار المستهلك أو التاجر بين البضائع، فإنَّ الاتجاه سيكون ناحية البضائع الصينية، وذلك لانخفاض ثمنها مقارنة بالبضائع الأمريكية أو أي بضائع أخرى، وكثرة الطلب على المنتجات الصينية ستؤثر في المنتجات الأمريكية التي لن تحظى بأفضلية لدى المستهلك، وبالتالي سوف تتراجع مصانعها، وربما يتوقف بعضها عن الإنتاج، ويفقد العديد من العمال والموظفين الأمريكيين وظائفهم، وترتفع معدلات البطالة الأمريكية، مما يؤثر سلباً في عجلة الاقتصاد الأمريكي، فيما ستنعش عجلة الاقتصاد الصيني الذي سيزداد الإقبال عليها، وستزداد فرص العمل، ويزداد النمو الاقتصادي لديها. وهذا ما أدَّى إلى وجود هذا العجز الكبير في ميزان التجارة بين الدولتين من وجهة النظر الأمريكية. وترى واشنطن أنَّه من شأن سياسة الصين بخصوص عملتها أن تؤثر سلباً في قدرة الولايات المتحدة التنافسية، وأنَّ خفض المتعمد لقيمة العملة الصينية يعطي الصادرات الصينية ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية ويهدد الاقتصاد الدولي.¹

إلا أنَّ هناك جهات نظر أمريكية مختلفة ترى أنَّ زيادة قيمة عملة الصين ستؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار في الأسواق الأمريكية، إضافةً إلى احتمال حدوث تضخم كبير في الولايات المتحدة. وهناك اقتصاديون يرون بأنَّ الرنمينبي المنخفض القيمة لربما حَرَفَ تيارات التدفقات التجارية إلى حدٍّ ما، ولكنه ليس بالتحديِّ الهام للمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة مقابل الصين. فهم يرون بأنَّ ارتفاع قيمة العملة لوحده له أثر ضعيف حول رفع مستوى الاقتصاد الأمريكي، ويذكر منهم:

- **ديريك سيسور من مؤسسة هيريتاج:** يؤكد بأنَّ ارتفاع الرنمينبي سيكون له أثر ضعيف في التوظيف الأمريكي، وسيؤدي إلى إيجاد بضعة آلاف من الوظائف في أفضل الأحوال. ويرى بأنَّ استعمال الحكومة الصينية الشامل لسياسات صناعية (إعانات مالية والحماية المنظمة مثل State sponsored monopolies) والتي تحد، بشكلٍ كبيرٍ، من الواردات من السلع والخدمات، والتي

¹ [http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/94.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/94.htm)

تتافس قطاع الدولة والتي ستبقى بدون تأثير حتى إذا ارتفع الرمينبي. فهناك عائد مضمون ووفرة حجم للشركات الحكومية يمكنها من المنافسة كصادرات وفقدانها ستفقد القدرة التنافسية، ودرجة تغطية السيطرة الحكومية للمساهمة الكلية الممكنة للشركات الخاصة الوطنية، والشركات الأجنبية تترك المنتجين الأمريكيين في حرب قاسية ضمن أجزاء من الأسواق الثانوية بشكل دائم. وهذا أهم بكثير من الحد من العملة الرخيصة (المنخفضة القيمة).

- **مايكل بيتيس في كارنيج اندومينت:** يرى بأن سياسات الحكومة الصينية القمع المالي " Financial Repression " حافظت على عائدات حقيقية للودائع المنخفضة (وأحياناً السلبية) في الصين لتحافظ على معدل الإقراض الحقيقي منخفضاً بشكل اصطناعي، ويوضع من قبل الحكومة وليس من قبل شروط السوق للشركات الصينية (بشكل خاص للشركات المملوكة من قبل الحكومة). يذكر بأن هذا يشكل نقلاً إجبارياً للدخل من العائلات الصينية إلى المنتجين الصينيين، والتي تؤدي إلى زيادة الاستثمار وقدرة أكبر للشركات الصينية، وقوة دفع إضافية للصادرات. واستنتج بيتيس بأنه طالما الصين تواصل الدعم لنمو الإنتاج على حساب الدخل الأسري، سيؤدي إلى صعوبة في زيادة الطلب المحلي وقطع الاعتماد على الصادرات.¹

- **آلان ملنزر، الاقتصادي وأستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة " كارنيغي ميلون ":** صرح بأن الأزمة ولاسيماً العجز الكبير في الموازنة تتعلق بمعدل الادخار الأمريكي، ولذا فإن إعادة تقييم العملة الصينية لن يشكل أثراً كبيراً في الميزان التجاري الأمريكي.²

(3) تقديرات انخفاض العملة الصينية

- هناك العديد من التقديرات لانخفاض قيمة الرمينبي مقابل الدولار، يذكر منها:
- في كانون الأول من عام 2009 تم تقدير الانخفاض في قيمة العملة الصينية من قبل هيلموت ريسين ضمن منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي بمقدار 12% مقابل الدولار الأمريكي.
 - وفي كانون الأول من عام 2009 تم تقدير الانخفاض في قيمة العملة الصينية من قبل داني رودريك/جامعة هارفارد بمقدار 25% مقابل الدولار الأمريكي
 - وفي نيسان من عام 2010 تم تقدير الانخفاض في قيمة العملة الصينية بمقدار 30% مقابل الدولار الأمريكي من قبل آرفيند سوبرامانيان/معهد بيترسون للاقتصادات الدولية.
 - وفي كانون الثاني/ 2010 تم تقدير الانخفاض 40.2% وفي حزيران/2010 تم تقدير الانخفاض 24.2 % من قبل وليام كلن وجون ويليامسون في معهد بيترسون للاقتصادات الدولية.
 - وفي تشرين الأول / 2009 تم تقدير الانخفاض بمقدار 50% من قبل نايل فيرغسن جامعة هارفارد وموريس شولاريك جامعة فري في برلين.¹

¹ Morrison Wayne, LABONTE Marc, china's currency :An Analysis of the Economic Issues, Op.Cit, P17.

² http://www.alfanonline.com/show_files.aspx?fid=383865

(4) الردود الأمريكية

عمل الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن بالضغط على الصين بشكل كبير لتعمل على رفع قيمة عملتها، وهو ما قامت به الصين فعلياً ليصل الارتفاع إلى 20% ، وذلك ما بين منتصف 2005 وبداية تداعيات الأزمة المالية في عام 2008، لتتراجع الصين عن خطوتها هذه، وتحاول إنقاذ نفسها من هذه الأزمة المالية. وينادي بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بضرورة فرض تعريف جمركية على المنتجات الصينية بنسبة تصل إلى 29.5%، طالما بقيت الحكومة الصينية على سياستها الحالية في التحكم في قيمة عملتها، وفي عام 2010 قامت الصين بزيادة قيمة عملتها بنسبة 2.1% وبدلاً من ربطها فقط بالدولار الأمريكي، تم ربط العملة الصينية بسلة عملات دولية، وما زال موضوع قيمة العملة الصينية يمثل إحدى المشكلات الأساسية بين الولايات المتحدة والصين. كما وحذر أوباما الصين من أن العلاقات الاقتصادية مع بلاده قد تكون في مفترق طرق بسبب سياسة صرف "الرنمينبي" والحوجز التجارية الصينية، وذلك في مزيد من التشدد في الخطاب الأمريكي تجاه بكين. ويشار إلى أن الصين تثبت قيمة عملتها مقابل الدولار منذ تموز 2008 عند مستوى 6.8 يوان للدولار الواحد تقريباً².

يؤكد بعض المحللين بأن سياسة العملة الصينية تدفع اقتصادات شرق آسيا للتدخل في أسواق العملات لكي تبقى عملاتها منخفضة القيمة مقابل الدولار الأمريكي، لكي تحافظ على القدرة التنافسية مع السلع الصينية. ومن الاقتراحات التشريعية الأمريكية على العملات المنخفضة القيمة التي قُدمت للكونغرس الأمريكي خلال السنوات القليلة الماضية إضافة ضرائب إضافية على المنتجات الصينية المستوردة إذا لم تعمد الصين لرفع قيمة عملتها إلى قرب مستويات السوق³.

(5) وجهة النظر الصينية

وضّح اقتصاديون صينيون أن الخلل في الميزان التجاري العالمي، وبين العملات العالمية وبالأخص بين العملة الصينية والعملة الأمريكية الدولار، ليس بسبب الطريقة التي تتعامل بها الصين مع عملتها، إنما الإشكال يكمن في تفوق الصين صناعياً وتصديرياً على الوضع في الولايات المتحدة، مما نتج عنه تفوق الرنمينبي الصيني على الدولار الأمريكي، وأضافوا: "المشكلة هي أن القوة التصديرية للصين فاقت بالفعل القوة التصديرية للولايات المتحدة، وأن السبب الرئيسي للعجز التجاري الأمريكي هو الهيكل الصناعي الأمريكي والهيكل الاستهلاكي "فالولايات المتحدة الأمريكية دولة مستهلكة كبيرة، وكثير

¹ Morrison Wayne, LABONTE Marc, china's currency :An Analysis of the Economic Issues, Op.Cit, P12

² ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص101

³ Morrison Wayne, LABONTE Marc, china's currency :An Analysis of the Economic Issues, Op.Cit, P9.

من السلع في أسواقها مستوردة، وقد انتقل تصنيع العديد من المنتجات منها إلى دول أخرى، وهذا يعني أنَّ سوق العملات ليس المكان الصحيح لإحداث جدل اقتصادي حوله، بل على الأمريكيين العمل على تحسين صادراتهم وقوتهم التنافسية تجارياً وصناعياً، ومعالجة أوجه الخلل في النظام المالي، والذي أحدث إشكالاً في النظام المالي العالمي، وسينعكس ذلك بالتأكيد على وضع الدولار في الأسواق العالمية.¹

كما أنَّ الحكومة الأمريكية مقتنعة بأنَّ حل عدم التوازن الاقتصادي الحالي يكمن في ارتفاع سعر صرف اليوان الصيني، ترى السلطات الصينية أنَّ الحل ليس في ارتفاع سعر صرف عملتها. وتعتبر أنَّ المشكلة هي في ضعف الطلب في الولايات المتحدة، مما يستلزم إيجاد طرق بديله لتثبيته وليس مجرد الاعتماد على تغيير سعر الصرف، كما تجد السلطات الصينية أنَّ سبب عدم التوازن النقدي يكمن في الولايات المتحدة نفسها. ولذلك فإنَّ الحل يجب أن يأتي من داخل الولايات المتحدة الأمريكية عبر استكمال الإصلاحات التي بدأت بعد الأزمة المالية الدولية. بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية والاقتصادية إلى إجراء خفض حقيقي في عجز الموازنة الأمريكية، والذي يتضرر من أي تراجع إضافي في سعر صرف الدولار تجاه الرنمينبي الصيني، لما لذلك من آثارٍ سلبية في نمو الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي في قدرة الحكومة لزيادة إيرادات الموازنة.²

(6) أسباب المحافظة على سعر صرف العملة الصينية

يقاوم الصينيون رفع قيمة عملتهم لأسباب كثيرة لعلَّ أهمها:

1- إنَّ ارتفاع قيمة العملة الصينية سيؤدِّي إلى انخفاض صادراتها لأنَّها ستكفُّ المستهلك الأمريكي والأوروبي والياباني وغيرهم أكثر ممَّا كانت تكفُّهم من قبل، ومعنى ذلك انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في الصين وارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض نسبة النمو وارتفاع نسبة البطالة يؤديان إلى انخفاض مستوى معيشة المواطنين في المستقبل.

2- تقوم الصين بشراء سندات الخزنة الأمريكية في محاولة منها لمقاومة ارتفاع قيمة عملتها ، وهذا الشراء معناه إضافة سيولة داخل الاقتصاد الأمريكي، تشجع على شراء صادرات الصين إلى الولايات المتحدة، وتحدّ من ارتفاع قيمة العملة الصينية. ويعتبر البنك الدولي أنَّ رفع قيمة "الرنمينبي" سيكون خطوة إيجابية يمكنها الإسهام في جهود إعادة الاستقرار إلى الاقتصاد العالمي والتصدي لضغوط

¹ ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 101

² كايدل ألبرت، نهضة الصين الاقتصادية: حقائق وأوهام، مرجع سبق ذكره، ص 234-235

التضخم في الصين، مما دفع المحللين إلى التكهّن بأنّ الصين ربما تعطي سياسة سعر الصرف دوراً أكبر في المساعدة في السيطرة على معدلات التضخم العالية التي يعاني منها الاقتصاد الصيني.¹

(7) تأثير سعر الصرف على التدفق التجاري والعجز

يرى العديد من الاقتصاديين بأنّ سياسة العملة الصينية تُعتبر العامل الرئيسي في العجز التجاري الأمريكي السنوي الكبير مع الصين، وهي التي تؤدي إلى خسارة في أعمال التصنيع الأمريكي بشكل كبير. فالعديد من الاقتصاديين يتوقعون إذا رفعت الصين قيمة عملتها بشكل ملحوظ، سيؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات الأمريكية إلى الصين، وإلى انخفاض الواردات من الصين ضمن فترة قصيرة نسبياً. ولكن الملاحظ بأنّ عجز التجارة الثنائية استمرّ بالنمو خلال الفترة السابقة من ارتفاع قيمة الرمينبي، فسعر الصرف كأحد محددات التدفقات التجارية يمكن النظر إليه من خلال مقارنة ارتفاع الرمينبي مقابل الدولار الأمريكي 21% خلال الفترة تموز 2005 إلى تموز 2008 على التدفقات الصينية الأمريكية، فالواردات الأمريكية من الصين ازدادت بنسبة 39% مقارنةً بزيادة 92% خلال الفترة 2001-2004، عندما بقي سعر صرف العملة الصينية ثابتاً. ومن ناحية أخرى لم تكن الصادرات الأمريكية إلى الصين خلال الفترة 2005-2008 بسرعة نمو الفترة 2001-2004 (71% مقابل 81%)، بالرغم من أنّ الرمينبي ارتفعت قيمته خلال الفترة 2005-2008، إلا أن العجز التجاري الأمريكي مع الصين استمر بالارتفاع بنسبة 30.1%، اظهر ارتفاع قيمة الرمينبي خلال الفترة 2005-2008، بأنّه كان له أثر بسيط في الميزان التجاري العام للصين. وأثناء هذه الفترة ازداد فائض تجارة البضائع من 102 مليار إلى 297 مليار دولاراً بزيادة 191%، وفائض الحساب الجاري الصيني، وتراكم الاحتياطيات الدولية كلاهما زادا 165% خلال هذه الفترة.²

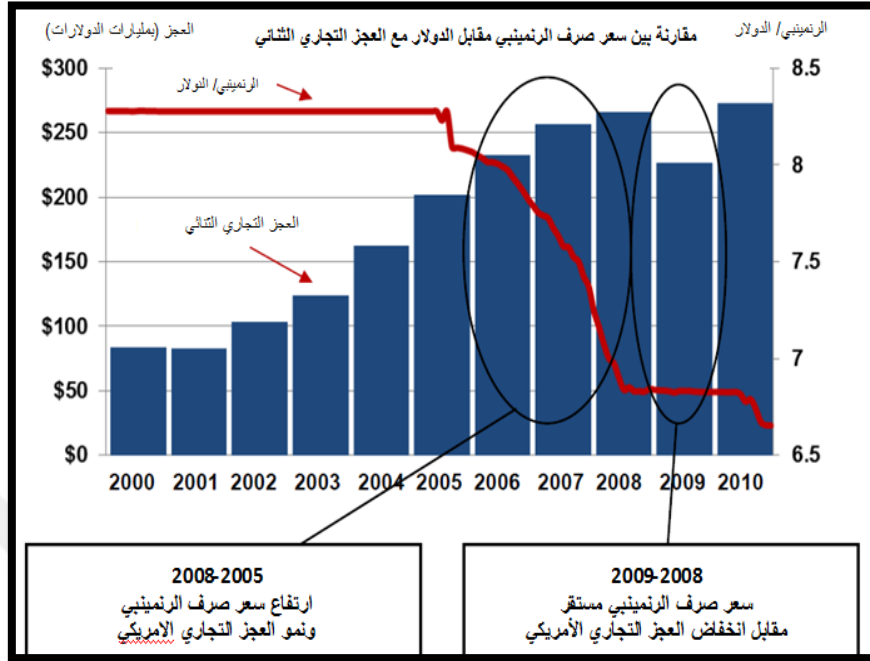
وإنّ مقارنة ارتفاع قيمة الرمينبي قرابة 20% بين عام 2005، وبداية الركود العالمي في عام 2008 -نتيجة للمفاوضات بين الولايات المتحدة والصين خلال هذه الفترة- واستمرار النمو في العجز التجاري الأمريكي، يؤكّد العلاقة المحدودة بين سعر صرف الصين والعجز التجاري الأمريكي.³

¹ ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 174.

² Morrison Wayne, LABONTE Marc, china's currency :An Analysis of the Economic Issues, Op.Cit, P15

³ China and the US Economy: Advancing a winning trade Agenda, Op.Cit, P.8

الشكل رقم(24): مقارنة بين سعر صرف الرنمينبي مقابل الدولار مع العجز التجاري الثنائي



Source: China and the US Economy: Advancing a winning trade Agenda, Op.Cit, P10.

من خلال الشكل رقم (24) يُلاحظ وجود ارتباط ضعيف بين سعر صرف الرنمينبي مقابل الدولار الأمريكي مع العجز التجاري الثنائي. ومن خلال المقارنة بين الفترتين 2005 - 2008 و 2008 - 2009 يرى الباحث بأنَّ سعر صرف الرنمينبي له أثر ضعيف في العجز التجاري الأمريكي، ويعزى أسباب العجز لأسباب أخرى أكثر أهمية، مثل تصاعد القدرة التنافسية على الصعيد الدولي وانخفاض معدلات الادخار* في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى ما يطلق عليها بالممارسات التجارية غير العادلة.

ثانياً - الممارسات التجارية غير العادلة:

يؤخذ على الصين من قبل الولايات المتحدة بأنها تمارس العديد من الممارسات التجارية غير العادلة يمكن ذكر أهمها:

أ- القيود التجارية والاستثمارية

بالرغم من أنَّ الصين حررت نظامها التجاري بشكل ملحوظ منذ الانضمام لمنظمة التجارة العالمية WTO، وعملت على تخفيض التعريفات والعوائق غير الجمركية، إلا أنَّ تطبيق التزامات منظمة التجارة العالمية كان غير منتظم وناقصاً، ومنع الشركات الأمريكية من التمتع بالمستوى السوقي الذي توقعوا الحصول عليه نتيجة المنافسة.

* سيتم الحديث عنها ضمن المبحث الثاني من الفصل الرابع.

ب- السياسات الصناعية

يؤكد العديد من صنّاع السياسة الأمريكية بأنّ سياسات الصين الصناعية تنتهك الالتزامات المفروضة من قبل منظمة التجارة العالمية، فهي تسعى لتطوير الصناعات المملوكة من قبل الدولة بشكل رئيسي-غالباً ما يشار إليها بالصناعات المدعومة- والتي تعتبرها الحكومة ضرورية للتطور المستقبلي والنمو مثل صناعة السيارات والفولاذ والطاقة والالكترونيات وتقنية المعلومات. فعلى سبيل المثال أصدرت الحكومة الصينية في تموز عام 2005 تعليماتٍ جديدةً على إنتاج الفولاذ، والتي تتضمن بنود الاستعمال التفضيلي داخلياً لإنتاج أجهزة تعتمد على الفولاذ والتقنيات المحلية. وشمل التدخل الحكومي تحديد حجم وعدد وموقع وكميات الإنتاج للمنتجات الفولاذية في الصين.¹

ج- الإغراق*

تُتهم الصين غالباً بأنّها تباع منتجاتها للولايات المتحدة بقيمة أقل من القيمة السوقية العادلة. فالأجور المنخفضة وشروط العمالة الرخيصة لدى الصين تعطي المنتجات الصينية مزايا غير عادلة مقابل نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الممارسات يتضرر منها العديد من الصناعات الأمريكية (كصناعة النسيج وغيرها من الصناعات الأخرى كثيفة العمل). فتتهم الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الصيني بأنّه يسعى لإغراق الأسواق الأمريكية بالبضائع الصينية الرخيصة، والذي يعتبر نوعاً من الممارسات التجارية غير العادلة.²

وبالتالي أصبحت الصين الهدف الأساسي لإجراءات مكافحة الإغراق الأمريكية U.S. anti-dumping measures، كما توجّه انتقادات واسعة للشركات الصينية حول الممارسات البيئية، والتي لا يُسمح بها في الولايات المتحدة الأمريكية. فالشركات الأمريكية ترى بأنّ هذا يمنح مزايا تخفيض التكلفة للشركات الصينية مقابل إخضاعهم للتكلفة البيئية والذي بدوره يضر بالمنافسة، وهذا سيجبر الولايات المتحدة في نهاية المطاف لتخفيض معاييرها البيئية وجودة الإنتاج لمستوى البلدان النامية، وهذه الآلية غالباً ما تدعى بالسباق نحو القاع "race to the bottom".³

¹ ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, Op.Cit, P.34

* يقصد بالإغراق أن البلد المصدر لسلعة ما يبيع منتجاته بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية إلى بلد آخر، مما يهدد صناعة معينة في ذلك البلد، ويعرقل إنتاج الصناعات الناشئة في البلد المستورد ونتيجة لذلك يعمل البلد المستورد على توجيه تهمة الإغراق للبلد المصدر، ويتخذ سلسلة من الإجراءات لمنع دخول منتجات البلد المصدر إليه.

² الحسن سعيد، أثر الإصلاح الاقتصادي في دور الصين في النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص210.

³ ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, Op.Cit, P.34

د - حقوق الملكية الفكرية

تمثل هذه القضية أحد مصادر التوتر في العلاقات التجارية الأمريكية الصينية، والتي كادت أن تتطور إلى حرب تجارية جديدة مع الصين، وتضمنت اتهامات الولايات المتحدة المتكررة للصين بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، وهو ما أسمته (القرصنة الاقتصادية) من خلال خرق حقوق براءات الاختراع والتأليف والنشر وتزوير العلامات التجارية، من نسخ وإعادة طبع شرائط الأفلام DVD ونسخ برامج الكمبيوتر Software والكتب، وتصنيع أدوية وسيارات وقطع غيار طائرات دون الحصول على إذن مسبق، أو دفع مستحقات المنتجين الأمريكيين، وهو ما يكلف الولايات المتحدة خسائر بمليارات الدولارات، حيث بلغ تقليد البضائع حداً غير مقبول من الجانب الأمريكي، وبالتالي فرضت الولايات المتحدة ضريبة على وارداتها من الصين كإجراء عقابي. ومن ناحيتها، فرضت الحكومة الصينية قانوناً يمنع النسخ والتزوير، وأنشأت محكمة خاصة لمحاكمة من يقوم بمثل هذه النشاطات. ويذكر بعض الخبراء أنه ليس هناك نية للسلطات المحلية في الصين لمكافحة أعمال القرصنة والنسخ، حيث توفر هذه النشاطات وظائف للسكان المحليين، إضافةً إلى قيام المصنّعين بتقديم رشاًوى للسلطات المحلية. إلا أنه مؤخراً توصلت الصين لاتفاقية مع شركة مايكروسوفت تسمح بوجود برامج مايكروسوفت في الحواسيب التي يتم تصنيعها في الصين مما ينفي الحاجة للقرصنة عليها.¹

وتهدد الولايات المتحدة الأمريكية بعرض القضية أمام منظمة التجارة العالمية، إلا أنها لا تتوقع الكثير من النتائج من تلك الإجراءات على المدى المنظور بالرغم من اتخاذ الحكومة الصينية لإجراءات وقوانين تمنع النسخ والتزوير وتعاقب عليهما.²

هـ - احتكار عناصر الإنتاج النادرة (المعادن النادرة)

تتهم الولايات المتحدة الأمريكية الصين بأنها تعمل على احتكار عدد من المعادن النادرة التي تُستخدم في الصناعات التكنولوجية، بالإضافة إلى استخدامها في السيارات الهجينة، والهواتف النقالة، وعدسات الكاميرات، ومعدات الطاقة، والأجهزة الطبية، وشاشات التلفزيون وغير ذلك من الاستخدامات الأخرى، فتعمل الصين على تقليل نسبة الصادرات من هذه المعادن، وهو ما لم توافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية، كونها تحتاج إلى هذه المعادن بصورة كبيرة في الإنتاج التكنولوجي وغير ذلك من الإنتاجيات الأخرى، مما دفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان إلى تقديم دعوى تجارية لدى منظمة التجارة العالمية ضد الصين بشأن القيود التي تفرضها على صادراتها من معادن الأرض النادرة،

¹ ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 104 - 105.

² نجيم حذفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 62

التي يهدد النزاع بشأنها قطاع صناعة الإلكترونيات، وتتهم الدعوى الصين برفع أسعار صادراتها من تلك المعادن مقابل خفضها في الداخل، ما يتيح مزايا غير عادلة للصين وترى الولايات المتحدة أنَّ الصين تكسُّ هذه المعادن لاستخدامها الخاص، أو الهدف من وراء ذلك إعطاء الأفضلية للصناعات الصينية في الأسواق، وحسب وجهة النظر الأوروبية والأمريكية فإنَّ ذلك يمثل انتهاكاً لمعايير المنافسة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، والتي ترفض تماماً عمليات الاحتكار في المنافسة، وتضع قيوداً على هذه العمليات التي لا تخدم السوق العالمية.

وتشمل المواد موضوع النزاع 17 نوعاً من المعادن ذات الخصائص المغناطيسية والموصلة، وتدخل في صناعة معظم الأجهزة الإلكترونية، وهي في الواقع ليست معادن نادرة، لكن عملية إنتاجها تنسم بالصعوبة، ويوجد ثلث مخزونات الأرض من تلك المعادن النادرة في الصين، التي تمكنت من تأمين إنتاج أكثر من 90% من التجارة العالمية لمعادن الأرض النادرة التي تستخدم في إنتاج المنتجات عالية التكنولوجيا، وتمتلك الصين ثاني أكبر منجم للأتربة النادرة في العالم بعد البرازيل. وفي عام 2010، حذر تقرير أمريكي من أنَّ احتكار الصين له أبعاد مؤثرة، على المنظور الطويل، وفي حزيران من العام ذاته، فرضت الصين قيوداً على صادراتها من تلك المعادن برفع الضرائب وتقليص صادراتها للخارج، كما قامت في كانون الأول، بإيقاف شحناتها مؤقتاً لليابان، مما أدَّى لارتفاع حادٍّ في الأسعار، ولكن حذرت الصين واشنطن من أنَّ الشكوى التجارية المتوقعة من جانب الولايات المتحدة بشأن قيود الصين على صادرات عناصر التربة النادرة يمكن أن تأتي بنتائج عكسية.¹

ثالثاً-عمليات الشراء الصينية للشركات الأمريكية:

أدَّى نهوض الصين كقوة اقتصادية إلى زيادة حجم القلق لدى صنَّاع السياسة الأمريكية، وبشكل خاص الجهود الأخيرة للشركات الصينية للسيطرة على ملكية الشركات الأمريكية الرئيسية في الصين. فيعتقد العديد من الأعضاء في الكونغرس الأمريكي بأنَّ عملية الشراء هذه يمكن أن تشكل خطر على الاقتصاد الأمريكي ويمكن ذكر بعض من محاولات الشراء الرئيسية والتي تتضمن:²

- (1) في كانون الأول 2004/8 شركة حواسيب لينوفو جروب المحدودة Lenovo Group Limited المملوكة بشكل أساسي للحكومة وقعت اتفاقاً مع شركة IBM لشراء قسم من الحواسيب الشخصية لآي بي أم مقابل 1.75 مليار دولاراً وفي الثلاثين من نيسان من عام 2005 تمَّت الصفقة.
- (2) في 20 حزيران عام 2005 عرضَ مصنع صيني رئيسي للأدوات المنزلية Haier Group مبلغ 1.28 مليار دولاراً للسيطرة على شركة مايتاغ Maytag ولكن العرض سُحِبَ فيما بعد.

¹ ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 104 - 105.

² ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?, Op.Cit, P.53

(3) في 23 حزيران عام 2005 قدّمت شركة الطاقة الصينية CNOOC من خلال شركتها التابعة لها في هونغ كونغ عرضاً لشراء شركة الطاقة الأمريكية UNOCAL مقابل 18.5 مليار دولاراً، وفي آب 2005/2 سحب عرض CNOOC. فقد كان طلب الشراء المُقدّم من قبل CNOOC مزعجاً للعديد من أعضاء الكونغرس الأمريكي، وفي حزيران 2005/27 أرسل العضو جو بارتون Joe BARTON رئيس لجنة الطاقة المنزلية والتجارية رسالة للرئيس السابق جورج الابن معبراً عن القلق العميق لطلب الشراء المقدم من قبل CNOOC للسيطرة على أنوكال ووصفها بالتهديد الواضح في مجال الطاقة للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنّ الصين قدمت عدة وعود للكونغرس الأمريكي لتهدئة المخاوف من ضمن ذلك الوعد بأنّ أغلب النفط والغاز المنتج من قبل أنوكال في الولايات المتحدة سيكون مباعاً في الولايات المتحدة، وأنّ اهتمام شركته الرئيسي في أنوكال كان حصصها الكبيرة للنفط والغاز في آسيا، وليس في الولايات المتحدة الأمريكية. على أيّة حال في آب 2005/2 أعلنت CNOOC سحب عرضها بسبب المعارضة السياسية الكبيرة لعملية البيع في الولايات المتحدة والتي اعتبروه بالمؤسف وغير المبرر.

هذه الشركات يُعتَقَد بأنّها تُدعّم بشكل كبير من قبل الحكومة الصينية من خلال القروض الممنوحة التي لا تردّ في أغلب الأحيان. ويؤكد المحللون بأنّ للحكومة الصينية خطة لتوجيه الشركات التي تحت سيطرتها لشراء الشركات الدولية الرئيسية للحصول على ماركتها الاسمية، وهكذا تصبح شركات عالمية. وبعض المحللين يعتقدون بأنّ الحكومة الصينية ربما كانت مشتركة أيضاً في تمويل محاولات الشراء.

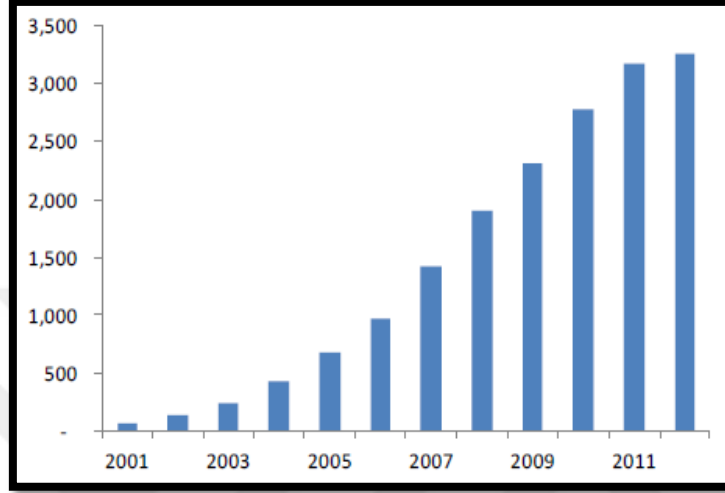
رابعاً - الاحتياطات* الصينية:

إنّ السياسة الصينية التدخلية في أسواق العملات - والتي تحدّ من ارتفاع قيمة عملتها مقابل الدولار (والعملات الأخرى) - مكنتها من أن تصبح المحتفظ الأكبر والأسرع نمواً لاحتياطات العملات الأجنبية، وبشكل خاص الدولار الأمريكي. فتهدف هذه السياسة لجعل الصادرات الصينية منخفضة القيمة والواردات الأجنبية مرتفعة القيمة، وبالتالي تشجيع صناعات التصدير الصينية والاستثمار الأجنبي في الصين. ويتم ذلك من خلال تدخل المصرف المركزي الصيني بشكل كبير في أسواق العملات بشراء كميات كبيرة من الدولارات الأمريكية للحفاظ على سعر صرف مستهدف لعملتها الرنمينبي مقابل الدولار

* عملت العديد من البلدان النامية والناشئة - وبشكل خاص الصين - على حد سواء إلى بناء احتياطات كبيرة خلال العقد الأول من القرن الحالي مستفيدة من الازدهار الاقتصادي الذي سبق الأزمة المالية العالمية عام 2008 ومعظم هذه الاحتياطات تمّ الاحتفاظ بها على شكل سندات خزانة للولايات المتحدة ذات عائدات منخفضة ويرى العديد من الاقتصاديين أنّ تلك الاحتياطات من النقد الأجنبي شكلت تأميناً ذاتياً لتلك البلدان في مواجهة أية أزمة في السيولة العالمية.

الأمريكي. فالسياسات الصينية تؤدي إلى ارتفاع معدلات الادخار وتثبط الاستهلاك الوطني الصيني والطلب على الواردات. بينما يتم توجيه المصادر المالية (القروض المصرفية منخفضة التكلفة) بشكل كبير للصناعات الصينية الموجهة للتصدير، وكنتيجة لذلك ينخفض الاستهلاك الصيني ويزداد الإنتاج. ومثل هذه السياسات تساهم في الفائض السنوي الكبير للصين.

الشكل رقم (25): احتياطات النقد الأجنبي لدى الصين (2001-2012) الأرقام بمليارات الدولارات

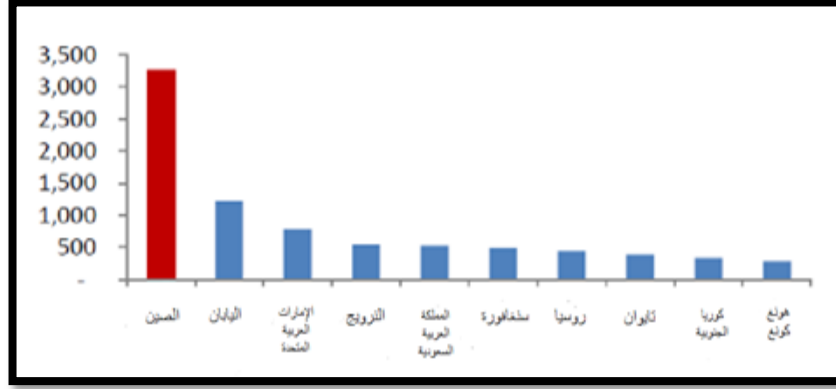


Source: KOCH-WESER Jacob N, HAACKE Owen D, China Investment Corporation, U.S.-China Economic and Security, USA, June13, 2013, P.14

فمن الشكل رقم(25) يُلاحظ بأن احتياطات الصين من العملات الأجنبية ارتفعت من 216 مليار دولاراً في 2001 إلى ما يقارب تريليون دولاراً في عام 2006، وصولاً إلى 2 تريليون دولاراً في بدايات عام 2009،¹ ثم إلى 3.290 تريليون دولاراً في أيلول 2012 ، أيّ بزيادة 3 تريليون دولاراً عن عام 2001 فاحتياطات العملات الأجنبية للصين نمت بمعدل وسطي سنوي 28.7%. ويرى البعض أنّ التراكم المستمرّ وغير العادي لاحتياطات النقد الأجنبي لدى الصين يُعتبر دليلاً رئيسياً لانخفاض قيمة الرمينبي، كما أنه يعتبر مؤشراً على التلاعب بالعملة "Currency manipulator" كما هو موضح في الشكل رقم(26).

¹ WALTER Andrew, **Global Imbalances and Currency Politics: China, Europe, and the United States**, Department of International Relations, London school of Economics, London, UK, 2010, P.9

الشكل رقم (26): أكبر عشر دول وفق احتياطات النقد الأجنبي عام (2011)



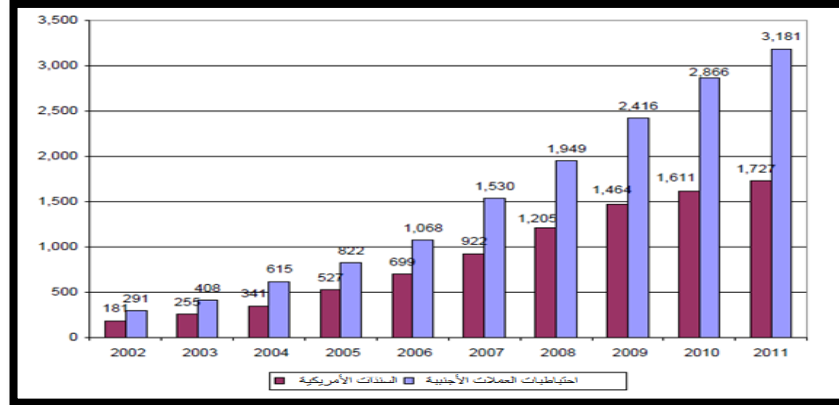
Source: KOCH-WESER Jacob N, HAACKE Owen D, China Investment Corporation, Op.Cit, P.9

يبين الشكل رقم (26) بأن الصين تجاوزت 3 تريليون دولاراً محتلة المرتبة الأولى عالمياً في نصيبها من الاحتياطات الدولية وبفارق كبير عن أقرب دولة وهي اليابان، والتي تملك حوالي 1.2 تريليون دولاراً فقط.

ب) استثمار الفوائض الصينية في السندات الأمريكية

إن البلدان ذات الاحتياطات المرتفعة - والتي تُعتبر الصين من أهمها - لديها توجه لاستثمار فوائضها بسندات الخزنة الأمريكية، آخذة بعين الاعتبار عنصر الأمان في استثماراتها، ودعم الإنفاق داخل اقتصاد الولايات المتحدة والذي يعزز الطلب الأمريكي على صادرات هذه البلدان.*

الشكل رقم (27): الاحتفاظ الصيني للاحتياطات من العملات الأجنبية والسندات الأمريكية العامة والخاصة (الأرقام (بمليارات الدولارات)



Source: MORRISON Wayne M., LABONTE Marc, China's Holdings of U.S. Securities: Implications for the U.S. Economy, CRS Report for Congress, USA, December 6, 2012, P.6

* إن المشتريات الصينية لسندات الخزنة الأمريكية تساعد في تمويل الحكومة الفيدرالية وعجزها في الموازنة وتساعد في الحفاظ على معدلات فائدة منخفضة. في الوقت نفسه يؤكد العديد من المحللين بأن هذه المنزلة تعطي الاقتصاد الصيني نفوذاً على الولايات المتحدة الأمريكية. لكن أي محاولة لإيذاء الاقتصاد الأمريكي من خلال التخلي عن هذه السندات سيؤدي إلى إيذاء مقابل للاقتصاد الصيني .

ففي حزيران 2011 وكما هو موضح في الشكل رقم(27) أصبحت الصين أكبر حامل للسندات الأمريكية، والتي بلغت 1.73 تريليون دولاراً. وتشكل سندات الخزنة الأمريكية U.S. Treasury securities الفئة الأكبر لاحتفاظ الصين من السندات الأمريكية والتي بلغت 1.16 تريليون دولاراً في أيلول 2012، والتي كانت أقل من ذروتها 1.31 تريليون دولاراً في تموز 2011.

الجدول رقم (23): الاحتفاظ الصيني لسندات الخزنة الأمريكية خلال الفترة 2003-2011 وفي ايلول 2012 (الأرقام بمليارات الدولارات وكنسبة من الاحتفاظات الأجنبية الكلية)

أيلول 2012	2011	2010	2009	2007	2005	2003	
1155.6	1151.9	1160.1	894.8	477.6	310.0	159.0	الاحتفاظات الصينية لسندات الخزنة الأمريكية (مليارات الدولارات)
%21.8	%23.0	%26.1	%24.2	%20.3	%15.2	%10.4	الاحتفاظات الصينية لسندات الخزنة الأمريكية كنسبة من الاحتفاظات الكلية الأجنبية

Source: MORRISON Wayne M., LABONTE Marc, China's Holdings of U.S. Securities: Implications for the U.S. Economy, Op.Cit, P.9

يبين الجدول رقم(23) تزايد نسبة الاستثمار الصيني في سندات الخزنة الأمريكية المستثمرة دولياً من 10.4% عام 2003، إلى أن وصل إلى ذروته في عام 2010 عند 26.1%، واستقرّ عند 21.8% في أيلول 2012.

مما سبق يرى الباحث بأنّ العلاقات الأمريكية الصينية مرّت عبر مسيرة طويلة ومتواصلة لبناء الثقة المتبادلة، ولتسوية المشكلات بين الدولتين، ووصلت العلاقات الاقتصادية بينهما إلى أرقام ضخمة لا يمكن الرجوع عنها، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تعاني من تجارة غير متكافئة مع الصين، حيث اتسعت الفجوة بين صادراتها و وارداتها من السلع بشكل كبير لصالح الصين.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء في النظر إلى قوة الصين المتنامية، بين من يرى هذه القوة تهديداً للولايات المتحدة ومنافساً لها على المكانة الدولية، وبين من يدعون إلى التعاون معها، فإنّ ثمة إجماعاً أنّ الصين تمثل أكبر تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية. كما أنّ هناك إجماعاً لدى المتابعين لتطور النظام الدولي بأنّ الولايات المتحدة والصين ستكونان أكبر قوتين اقتصادياً وعسكرياً في القرن الواحد والعشرين، وأنّ طبيعة العلاقة بينهما سوف تحدد طبيعة هذا النظام.

الفصل الرابع

إعادة التوازن الاقتصادي العالمي

• مقدمة:

يواجه الاقتصاد الأمريكي اختلالات داخلية يصعب عليه التحكم بها فهو يتحمل أعباء أكثر مما يطيق، فقد حقق عجزاً مستمراً مع الشركاء التجاريين، إلا أن هذه الاختلالات الداخلية على مستوى الاقتصاد الأمريكي اعتبرت نقطة إيجابية لقوى اقتصادية أخرى محققة فوائداً كبيرة لعل من أهم هذه الدول ما يدعى بدول البريكس.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول أهم أنظمة النقد الدولي، وصولاً إلى ما دعي بنظام بريتون وودز². في حين يتناول المبحث الثاني اختلال التوازن العالمي بين دول الفائز ودول العجز. وأما في المبحث الثالث فيظهر القطب الاقتصادي الصاعد (تكتل دول البريكس) كمنافس على الساحة الدولية.

المبحث الأول

بريتون وودز 2

• مقدمة:

يُعبّر النظام النقدي الدولي بأوجهه المختلفة الذي ظهر بها خلال مراحله التاريخية عن مجموعة من الأعراف، والوسائل الناجمة عن الاتفاقات الدولية التي يتمّ من خلالها عمليات تسوية المعاملات النقدية الدولية، والاتفاق على وسائل الدفع التي يتمّ بواسطتها إجراء المدفوعات الدولية الجارية. بالإضافة إلى إقامة مؤسسات دولية لتنسيق السياسات النقدية بين البلدان المختلفة، بهدف الابتعاد عن حالات عدم الاستقرار النقدي، وتوفير قدر من الاحتياطات النقدية اللازمة لتحقيق نمو منتظم في التجارة الدولية، وتدفق رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة، بما يضمن إيجاد فرص لنمو مستمر في المبادلات الدولية، ومحاولة لاحتواء الصدمات الاقتصادية العالمية.

ومع بداية القرن العشرين، عرف العالم عدّة نظم نقدية تميّزت في مراحل تطورها بأزمات واضطراباتٍ عديدةٍ مع فترات من الاستقرار. وظهر أول نظام ضمن ما يسمى بقاعدة الذهب، والذي تميّز بثبات أسعار الصرف قبل أن تأتي فترة الحرب العالمية الأولى، وتؤدي إلى زوال هذا النظام، وتميّزت فترة ما بين الحربين العالميتين بعدم وجود نظام نقدي دولي، وانتشار التخفيض التنافسي للعملة. ثمّ ظهر بعده نظام بريتون وودز مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وتميّز بثبات أسعار الصرف أيضاً، ودام حوالي ربع قرن قبل انهياره في سبعينيات القرن الماضي. ومنذ ذلك الحين والعالم يفتقر إلى وجود نظام نقدي دولي واضح المعالم يمكن تبنيه. ومع بداية العقد الأول من القرن الجديد ظهر ما أُعتبر أنّه نظام جديد غير رسمي، ولا يرتبط بوجود مؤسسات دولية تدعمه، دعي نظام بريتون وودز 2.

وفي هذا المبحث سيتمّ التطرّق إلى الأنظمة الأكثر أهمية وهي نظام قاعدة الذهب الذي دام حتى ثلاثينيات القرن الماضي، ونظام بريتون وودز الذي انتهى في سبعينيات القرن الماضي ثمّ التطرّق إلى نظام بريتون وودز 2.

أولاً- نظام النقد الدولي في ظل قاعدة الذهب 1816 - 1914:

عمل نظام النقد الدولي خلال نصف قرن سبقت الحرب العالمية الأولى، وفق نظام قاعدة الذهب. فبحلول عام 1880، تبنت معظم البلدان الرئيسية قاعدة الذهب، وكانت بريطانيا أول الدول التي استخدمت هذا النظام، وتم الاعتماد على الجنيه الاسترليني كعملة تثبيت، وكان لزاماً على الدول المشاركة في هذا النظام أن تربط عملتها المحلية بوزن معين من الذهب، فكانت تتحدد قيمة العملة المحلية استناداً إلى مستوى احتياطاتها من الذهب. وبالإضافة إلى ذلك كانت المصارف المركزية مجبرة على تحويل عملتها إلى ذهب مقابل الوزن المحدد.¹

وقد ظهرت هذه القاعدة كانعكاس لفكر الحرية الاقتصادية. فقد كان من حق أي شخص أن يحوّل ما بحوزته من نقود إلى أوزان نسبية من الذهب وبالعكس دون قيد أو شرط، بالإضافة إلى حرية استيراد وتصدير الذهب.²

وترتب على اتباع قاعدة الذهب ربط الإصدار المحلي من العملة الورقية للدولة بما يحدث من تغيير في الموجودات الفعلية من الذهب، الذي تملكه الدولة، ويتأثر رصيد الدولة من الذهب بمقدار العجز أو الفائض المحقق في ميزان المدفوعات، حيث تتم تسوية العجز الخارجي بشكل تلقائي عن طريق انخفاض الموجودات الذهبية للدولة، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار السلع القابلة للتصدير، الأمر الذي يدفع إلى زيادة الصادرات. وبذلك تستعيد الدولة التوازن الخارجي لميزان مدفوعات.³

كما أنّ أسعار صرف العملات تجاه بعضها البعض كان يتحدد انطلاقاً من المحتوى الذهبي لكل منها، ويُعتبر سعر الصرف بين مختلف العملات ثابتاً تقريباً.

ويعتبر من أسباب نجاح قاعدة الذهب أنّه نظام تمتع بالمصادقية من خلال تشجيعه على الانضباط النقدي. وباعتبار المملكة المتحدة القوة المهيمنة على العالم آنذاك، عملت لمصلحة نظام النقد الدولي. فقد كانت المصدر الرئيسي لقروض رأس المال طويل الأجل، ومارست حرية التجارة، مما سمح للدول الأخرى بسداد ديونها الخارجية على شكل سلع بدلاً من الذهب. لذلك لم تقم المملكة المتحدة باستنزاف الذهب الموجود لدى الدول المدينة، بل شجعت على إعادة تدوير الأموال دولياً، وهذا يتناقض

¹ VIAL Joaquin, others, **After Bretton Woods II**, Op.Cit, P.9

² مصطفى أحمد فريد، **الاقتصاد النقدي الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 249.

³ مفلح هزاع، **التمويل الدولي**، الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 2007، ص 51.

مع تجربة قاعدة الذهب خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، عندما قامت الولايات المتحدة وفرنسا باستنزاف الذهب من الدول الأخرى الأعضاء في النظام.¹

ومع قيام الحرب العالمية الأولى، وبهدف تغطية متطلبات الحرب لجأت الدول المتحاربة نتيجة لعدم قدرتها في استمرار إخضاع اقتصادها الداخلي لاعتبارات التوازن الخارجي، والأخذ بسياسات نقدية داخلية مستقلة، والتوسع في الإنفاق النقدي إلى تجاوز قيود التغطية الذهبية مسببةً انهياراً في أنظمتها النقدية، وظهور النقود الورقية القانونية غير القابلة للتحويل إلى ذهب.²

ثانياً- نظام الأسعار المرنة والقيود 1914-1944:

دفعت نفقات الحرب العالمية الأولى الدول إلى تعليق تعهداتها بتحويل عملاتها الورقية إلى ذهب، ولجأت إلى فرض قيود على تحويل عملاتها المحلية إلى عملات أخرى. واتبعت الدول الكبرى نظام أسعار صرف مرنة حتى عام 1926، مما أدى إلى حدوث تضخم هائل دفعها للعودة لنظام الذهب في ذلك العام في محاولة منها لكبح جماح التضخم والحد من التخفيض التنافسي للعملة، إلا أن الدول الكبرى لم تستطع العودة إلى نظام قاعدة الذهب بسبب قساوة ما ينتج عن الضبط المالي. إضافةً إلى أن الظروف في تلك الفترة كانت مختلفة عن فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، فوجود الأزمة الاقتصادية أطاح بهذا الوهم. ومنذ عام 1931، دبّت الفوضى في أسعار الصرف التي ترجمت بعمليات تخفيض تنافسية لأسعار العملات الرئيسية. فقد قامت فرنسا بتخفيض قيمة الفرنك عام 1928، وأعلنت في عام 1931 توقفها عن قبول الجنيه الاسترليني لتسوية عملياتها المالية الخارجية، والإصرار على الذهب بدلاً منه، هذا بدوره دفع بريطانيا إلى إنهاء قابلية تحويل الجنيه الاسترليني إلى ذهب. وبما أن بريطانيا كانت آنذاك المركز الرئيسي لنظام الذهب، فقد أدى ذلك إلى انهيار قاعدة الذهب، وفي نهاية عام 1934 كان الدولار الأمريكي العملة الرئيسية الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب.³

فقد شكلت مرحلة ما بين الحربين نظاماً مختلطاً مكوناً من أربع مناطق:

- 1- الإمبراطورية البريطانية ودائرة نفوذها المباشر، المعتمدة على الجنيه الاسترليني كعملة ربط مع تجارة تقضيلية وقابلية حركة كبيرة ضمن هذه المجموعة.
- 2- قاعدة الذهب المدار في أوروبا الوسطى مع فرنسا في مركزها وعدة بلدان أوروبية حولها.

¹ هالوود سي بول، ماكدونالد رونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة: محمود حسن حسني، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2007، ص 536.

² VIAL Joaquin, others, **After Bretton Woods II**, Op.Cit، P.10

³ كنج شكري ماهر، عوض مروان، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 23-24.

3- اتبعت بعض البلدان سياسات متحفظة تتضمن تفعيل قيود التدفق الرأسمالي والتجاري، وسياسات أسعار صرف تتضمن التلاعب بالمعدلات مثل ألمانيا.

4- بقيت الولايات المتحدة تحت قاعدة الذهب لكن لفترة قصيرة، وعندما ازداد الخوف من نشوء الحرب في أوروبا في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، بدأت الولايات المتحدة بجذب الكثير من التدفقات الذهبية. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية معظم الاحتياطي الذهبي العالمي كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية.¹

إنّ هذه الآثار السلبية على التجارة والتمويل الدوليين، دعت إلى التفكير في إيجاد نظام نقدي جديد غرضه الأساسي منع تكرار ما حصل في هذه الفترة.

ثالثاً- نظام النقد الدولي في إطار اتفاقية بريتون وودز 1945 – 1971:

مع انتشار الفوضى المالية بين الحربين العالميتين كان هناك صعوبة في وضع نظام نقد دولي جديد ينقذ العالم من تلك الفوضى، ومع انتصار الحلفاء على دول المحور، اجتمعت الدول المنتصرة في تموز 1944 في فندق ماونت واشنطن في مقاطعة بريتون وودز، ولاية نيوهامبشير، لوضع نظام نقد عالمي جديد، وكان جُلّ اهتمام الدول الكبرى أمران أساسيان، الأول تسهيل إعادة إعمار الاقتصادات الأوروبية، والثاني محاولة الحيلولة دون العودة للتنافس على تخفيض قيمة العملات، وفرض الإجراءات الحمائية التي ميّزت عام 1930. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تمّ تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكان الهدف منه توفير قروض طويلة الأجل لإعادة بناء أوروبا. والذي تحول نشاطه منذ خمسينيات القرن الماضي إلى توفير القروض طويلة الأجل لتمويل مشروعات وبرامج التنمية في الدول النامية²، كما تمّ إنشاء صندوق النقد الدولي IMF، والذي اختصّ بتحسين التعاون في قضايا النقد الدولي، وتسهيل المحافظة على العملة الكاملة، والمحافظة على استقرار أسعار الصرف، وتأمين نظام مدفوعات متعدد الأطراف يزيل القيود على أسعار الصرف، ويؤمن مساعدات مالية للأعضاء ذات العجز في ميزان المدفوعات، وبذلك يخفف من اختلال التوازن الخارجي.³

وطبقاً لهذا النظام يجب على كل دولة عضو أن تحدد قيمة عملتها بكمية ثابتة من الذهب أو الدولار الأمريكي، والسماح للعملات بالتذبذب صعوداً وهبوطاً بما لا يزيد عن 1% حول سعر التعادل المعلن، وعلى المصارف المركزية أن تتدخل لشراء أو بيع عملتها في الأسواق الحرة للحفاظ على هذا

¹ VIAL Joaquin, others, *After Bretton WoodsII*, Op.Cit. P.10-11

² COPELAND. Laurence S ,*Exchange Rate and International Finance*, 3rd.ed ,Prentice Hall, UK ,2000, P.29-30.

³ HALL Stephen G, and others, *Bretton-Woods Old and New and the rotation of Exchange-Rates Regimes*, Department of Economics, University of Leicester, September, 2009, P.4

السعر، كما سمح للدول بإعادة النظر بسعر تعادل عملاتها مرة في كل سنة مع إمكانية تخفيض العملة بما لا يزيد على 10% من سعر صرفها إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.¹

فنظام بريتون وودز أُسس على قاعدة الصرف بالذهب، فمن جهة يركز على قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، ومن جهة أخرى على تثبيت أسعار صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار. وبالتالي تصبح علاقة العملات الأخرى بالذهب غير مباشرة.

وقد اعتبر الاقتصادي الانكليزي المعروف **Keynes** وجود الدولار الأمريكي كعملة ارتكاز للنظام الجديد نقطة ضعف، ودعا إلى اعتماد عملة دولية جديدة يصدرها الصندوق نفسه تدعى **Bancor**، إلا أن اقتراحه رُفِضَ، ومع بداية الستينيات بدأت تظهر نقاط ضعف نظام بريتون وودز.

وقد أعطت اتفاقية بريتون وودز الدولار ميزة على غيره من العملات، فكانت أسعار مختلف العملات تدافع عن نسبة تعادل عملتها مع الدولار، في حين أُعفيت الولايات المتحدة من هذا الواجب، لأنَّ عملتها تلعب دور المعيار. فخلال الفترة التي وُضِعَ فيها نظام بريتون وودز كان الجزء الأكبر من الأرصدة الذهبية العالمية - ثلاثة أرباع المخزون الذهبي النقدي العالمي - متمركزاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هناك ميل للمصارف المركزية للاحتفاظ بموجوداتها بالدولار بدلاً من الذهب لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من الأرصدة الدلارية عبر توظيفها في أسواق المال الأمريكية.²

وقام أستاذ الاقتصاد الأمريكي روبرت ترiffin **Robert Triffin** بوضع معضلة دُعيت بمعضلة ترiffin **Triffin Paradox** التي تنبأت بانتهاء نظام بريتون وودز.

وتتلخص هذه المعضلة بأنه يجب على احتياطات العالم أن تنمو بشكل منسجم مع نمو التجارة الدولية، إلا أنَّها كانت تنمو بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي. وعليه يجب على الدولة مُصدرة عملة الاحتياطي العالمي (الولايات المتحدة) أن تحقق عجزاً دائماً في ميزان مدفوعاتها لتمكين باقي الدول من بناء احتياطاتها، ولكن من ناحية أخرى فإنَّ تزايد العجز المذكور كان يصاحبه تزايد الشكوك في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحويل مطلوباتها الخارجية إلى ذهب بالسعر المتفق عليه.³

¹ كنج شكري ماهر، عوض مروان، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 25-27.

² HALL Stephen G, and others, **Bretton-Woods Old and New and the rotation of Exchange-Rates Regimes**, Op.Cit, P. 5

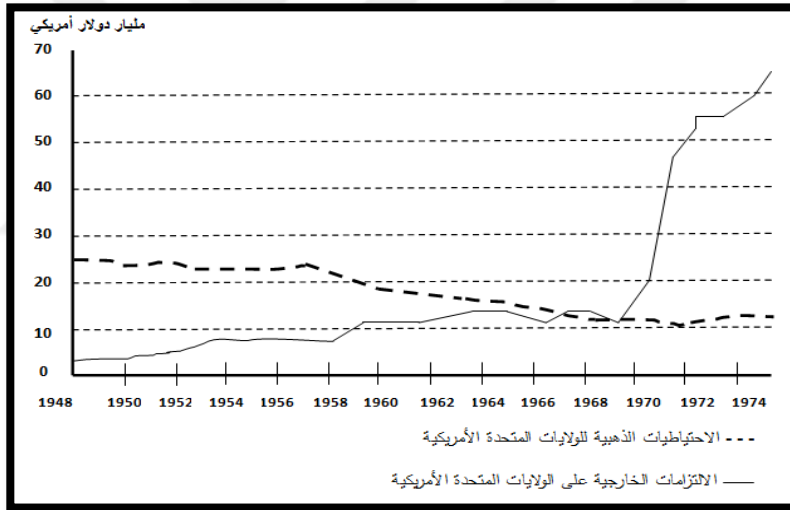
³ كنج شكري ماهر، عوض مروان، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 27 - 28.

فكان تريفن قلقاً بسبب عدم كفاية السيولة الدولية، فأشار في عام 1960 أنه وفقاً لالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب عند \$35 للأونصة، سيؤدي ذلك إلى تجاوز التزاماتها من قبل الأجانب عما لديها من احتياطيّات ذهبية خلال عدة سنوات.

وبالفعل هبط المخزون الذهبي الموجود لدى الولايات المتحدة، فانخفضت كميته خلال عشرة سنوات من 18 مليار دولاراً في عام 1960 إلى 11 مليار دولاراً في عام 1970، كما هو موضح في الشكل رقم (28)، وأدى ذلك إلى:

- زيادة مستحقات الدول الأجنبية على الولايات المتحدة بما يقابلها من ذهب.
- ارتفعت احتياطيّات المصارف من الدولارات الأمريكية.
- توقفت بعض الدول عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي.
- رفعت بعض الدول قيمة عملاتها.

الشكل رقم (28): مقارنة بين الالتزامات الخارجية والأرصدة الذهبية لدى الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1948 - 1974



Source :LEVICH Richard M., **International Financial Markets Price and policies**, MC Graw Hill, Boston, USA, 1998, P.30.

وتكمن المعضلة في الدور المشترك الذي توجّب على الولايات المتحدة القيام به. فترتّب عليها حل مشكلة السيولة الدولية من جهة، والحفاظ على مصداقية الدولار من جهة أخرى. ممّا أدّى إلى نشوء أزمة كبيرة. ففي عام 1967 قامت عدة مصارف مركزية رئيسية بالاتفاق مع الولايات المتحدة على عدم تحويل الأرصدة الدولارية إلى ذهب، ممّا نتج عنه إلغاء الوظيفة النقدية للذهب.

وللتعامل مع هذه المشكلة اتفق صندوق النقد الدولي مع عشر دول صناعية رئيسية على ما يسمى بالترتيبات العامة للإقراض **General Arrangement to Borrow**، والذي يسمح للصندوق بالاقتراض من الدول التي لديها فائض في موازين مدفوعاتها لمساعدة الدول التي تعاني من عجز.¹

¹ هالوود سي بول، مكدونالد رونالد، النقود والتمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 536.

كما جاءت محاولة الصندوق إيجاد احتياطي مساعد للدولار بهدف الحفاظ على نظام بريتون وودز وحل معضلة تريفن، وذلك بالتخصيص الأول لحقوق السحب الخاصة* (Special Drawing rights) في عام 1969.¹

- فشل نظام بريتون وودز

هناك عدّة عوامل واجهت نظام بريتون وودز وأدّت إلى فشله أهمها:

أ- مشكلة السيولة الدولية

فكانت التجارة الدولية تنمو بسرعة كبيرة، وهذا دفع إلى تزايد الحاجة إلى احتياطي لتمويل العجز. وبما أنّ نظام بريتون وودز نصّ على أنّ الذهب يمثل الاحتياطي الدولي الرئيسي، فقد كان معدل نمو الذهب في العالم يقدر بحوالي 1-1.5%، ويقلّ بذلك عن معدل نمو التجارة الدولية الذي قارب 7% سنوياً. وبالتالي فهو لا يكفي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي وجود خطر في فرض قيود على التجارة الدولية لتخفيض العجز.²

ب- مشكلة الثقة

بما أنّ الدولار عملة الاحتياطي الرئيسية نظراً لأنّ الولايات المتحدة مستعدة لشراء وبيع الذهب عند \$35 للأونصة، وأنّ كمية الدولارات التي احتفظت بها المصارف المركزية بدأت تفوق حجم كمية الذهب لدى الولايات المتحدة، فإنّ هذا الوضع أدّى إلى وجود اضطراب عالمي.³

ت- مشكلة التسوية

فالبلدان التي لديها فائض في ميزان مدفوعاتها، وبخاصة ألمانيا واليابان كانت مترددة في رفع قيمة عملتها، لأنّ ذلك يجعل صادراتها أقلّ قدرة على المنافسة. كما أنّ بعض البلدان التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها لم ترغب في تخفيض سعر صرف عملتها لأسباب سياسية وانتخابية،

* حقوق السحب الخاصة عبارة عن نقود حسابية دولية، تأخذ شكل قيود دفترية (محاسبية) تقيد لحساب الدول الأعضاء اعتماداً على الحصة لدى الصندوق، ويجوز استعمالها لتسوية المدفوعات الخارجية متعددة الأطراف بين الدول وتشكل إضافة صافية لاحتياطي الدول الأعضاء دون الحاجة لاستخراج الذهب أو تحقيق عجز دائم في ميزان المدفوعات الأمريكي، وتتميز بالقبول العام المعتمد على الثقة الدولية المتبادلة والمستندة إلى الاتفاقيات الدولية.

¹ كنج شكري ماهر، عوض مروان، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² مفلح هزاع، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

³ مفلح هزاع، المرجع السابق مباشرة، ص 79.

بالإضافة إلى عدم وجود آلية تسوية فعالة. فالدول وجّهت سياساتها المالية والنقدية لتحقيق أهداف محلية دون النظر للأهداف الخارجية.¹

فقد لعبت الولايات المتحدة في ظل نظام بريتون وودز دورين أساسيين أولهما المحافظة على قابلية صرف الدولار بالذهب، وثانيهما توفير الاحتياطي الدولي الرئيسي (توفير السيولة). ونجد أنّ هناك تعارضاً بين الدورين.

رابعاً - بريتون وودز 2: Bretton Woods II

بعد انهيار اتفاقية بريتون وودز في مطلع سبعينيات القرن الماضي، بدأت فترة من تقلبات أسعار صرف العملات، والتضخم، والنمو المنخفض، والنزاعات التجارية، وأزمات دامت أكثر من عقدين، ومع نهاية فترة التسعينيات من القرن الماضي وبداية العقد الأول من القرن الجديد، بدأت تظهر ملامح نظام نقدي عالمي جديد، وإن كان بشكل غير رسمي وبدون مؤسسة دولية داعمة له، دعي بنظام بريتون وودز 2.

ويُعتبر نظام بريتون وودز 2 نظام غير رسمي يقارن بنظام بريتون وودز، وإن كان بشكل أقل استقراراً، ويتميز بالتقلبات الواسعة في أسعار صرف العملات، ويستند إلى الدولار الأمريكي كعملة عالمية رئيسية، والثقة بهذه العملة - بالمقارنة بالمعيار السابق ربط الدولار بالذهب - بالإضافة إلى الثقة في النظام المالي في الولايات المتحدة، والتي تتضمن سوقاً مالية عميقة وكبيرة وجذابة بما فيه الكفاية لإغراء التدفقات الرأسمالية من الخارج، لتموّل عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة.²

وظهر نظام بريتون وودز 2 كنتيجة لنهوض الدول الآسيوية - وبشكل خاص الصين - كلاعب رئيسي في الأسواق العالمية، وأتباعهم استراتيجية النمو القائم على التصدير، وبناء احتياطات رسمية على شكل أصول محددة بالدولار الأمريكي، مشكّلة ضماناً فعلياً للمستثمرين الأجانب في بلدانهم، وبشكل خاص الاستثمار الأجنبي المباشر.³

(1) المظاهر الرئيسة لبريتون وودز 2

يُعتبر من المظاهر الرئيسة لبريتون وودز 2 ما يلي:

أ- بناء الاحتياطات الدولية:

خلال الفترة 2002 إلى 2007 حدث تراكم كبير للاحتياطات العالمية، فبينما ارتفعت الاحتياطات العالمية حوالي 50% خلال الفترة 1998 - 2002، ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 120%

¹ ROBERTS Richard ,Inside International Finance, Butler&Fanner LTD, UK, 1998, P. 9.

² DULLIEN Sebastian, others, The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries, Op.Cit, P.38

³ VIAL Joaquin, others, After Bretton WoodsII, Op.Cit, P.4

خلال الفترة 2002 و 2007، ونُسب تراكم الاحتياطيات خلال الفترة الأخيرة بشكل رئيسي لاقتصادات الأسواق الناشئة الآسيوية.¹

ويتم بناء الاحتياطيات باتباع الدول استراتيجية النمو القائم على التصدير،* وذلك بربط الدول عملتها بقيمة متدنية مقابل الدولار الأمريكي، ودعمها بفوائض الادخار الإجمالي عن الاستثمار الإجمالي لمنع استيراد آثار السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية، وفرض رقابة على رأس المال، وتعقيم التدفقات الدولار بالاعتماد على قواعدها النقدية، وهو يُعتبر سهلاً بالنسبة إلى الاقتصادات ذات التدخل الحكومي الكبير، والمحدودة الانفتاح على الواردات وذات الأسواق المالية غير المتطورة.² ويهدف بناء الاحتياطيات المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي المرتفع، واستخدامها كحاجز وقائي من الأزمات المالية المستقبلية، كي لا تعتمد مجدداً على صندوق النقد الدولي.³

ب- تمويل عجز الحساب الجاري الأمريكي:

أستخدم التراكم الكبير للاحتياطيات في دول شرق آسيا -بشكل رئيسي- لتمويل** نمو العجز في الحساب الجاري الأمريكي، فتستند الولايات المتحدة الأمريكية إلى أسواقها المالية المتطورة لجذب التدفقات الرأسمالية الصافية من الخارج لتمويل عجزها في الحساب الجاري.⁴

(2) آلية نظام بريتون وودز 2

وصف بعض الاقتصاديين الترتيبات النقدية العالمية الحالية ببريتون وودز 2، وهي لا تُعتبر اتفاقية أو ترتيبات رسمية، وإنما هي في الحقيقة ترتيبات تمكّن المصارف المركزية- لاسيما في آسيا- من أن تقوم بجمع احتياطيات دولاريه لتحقيق استقرار نسبي في قيمة عملاتها من الارتفاع مقابل الدولار، بالإضافة إلى فرض رقابة على تدفقات رؤوس الأموال من وإلى اقتصاداتها.

¹ HALL Stephen G, and others, **Bretton-Woods Old and New and the rotation of Exchange-Rates Regimes**, Op.Cit, P.7

* تتبع الدول استراتيجية النمو القائم على التصدير بهدف المحافظة على معدلات نمو اقتصادي مرتفع.

² VIAL Joaquin, others, **After Bretton WoodsII**, Op.Cit, P.4

³ OBSTFELD Maurice, ROGOFF Kenneth, **Global Imbalances and the Financial Crisis: Products of Common Causes**, Op.Cit, P.10

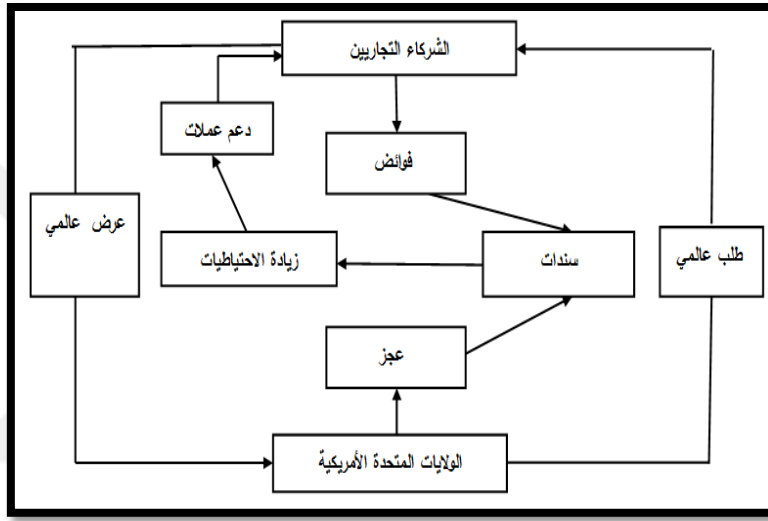
** في الوضع الطبيعي يجب أن تزداد صعوبة تمويل العجز مع انخفاض موقع الاستثمار العالمي الصافي للولايات المتحدة الأمريكية. فالرغبة لدى المستثمرين الأجانب لتخفيض في الاستثمار في أدوات مالية مقومة بالدولار الأمريكي، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع العائدات والهوامش على تلك الأدوات. ولكن في الحقيقة من الملاحظ بأن العكس قد حصل فقد انخفضت العائدات والهوامش على الأدوات الاستثمارية المقومة بالدولار الأمريكي منذ عام 1999 إلى منتصف العقد الأول من القرن الجديد.

⁴ HALL Stephen G, and others, **Bretton-Woods Old and New and the rotation of Exchange-Rates Regimes**, Op.Cit, P.8

ويُقسَم النظام الحالي إلى مجموعتين حيث تنتج المجموعة الأولى من البلدان، الكميات الأكبر من السلع- بلدان شرق آسيا وبشكل خاص الصين* - في حين تشكل المجموعة الثانية الطلب الكلي العالمي-الولايات المتحدة الأمريكية- وتمتص المزيد من المنتجات التي تُنتجها بلدان المجموعة الأولى. وتعتمد كلا المجموعتين على بعضها البعض.¹

فالترتيب العالمي مبني على أساس قيام الولايات المتحدة بشراء السلع الاستهلاكية المصنَّعة في شرق آسيا، وبالمقابل تعمل الدول الآسيوية على إعادة تدوير فوائض صادراتها في سندات حكومية أمريكية، والتي في النهاية ستموّل الاستهلاك الأمريكي² كما هو موضح في الشكل رقم (29).

الشكل رقم (29): آلية عمل نظام بريتون وودز2



الشكل من إعداد الباحث

وبما أنّ بلدان الفائض تطلب سندات الولايات المتحدة لتُستثمر في احتياطياتها، سيؤدي كنتيجة إلى أن تدير الولايات المتحدة عجزاً مستمراً. ويعتبر هذا العجز امتياز للولايات المتحدة بسبب دورها كمصرف مركزي عالمي (البلد الذي يصدر العملة الدولية الرئيسية).

ويرى بعض الاقتصاديين بأنّ النظام الحالي لأسعار الصرف عبارة عن نسخة جديدة لاتفاقية بريتون وودز. حيث البلدان الآسيوية -بشكل خاص الصين- لعبت دور أوروبا الغربية واليابان في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.³

* تعتبر الصين شريكاً هاماً في هذه الاتفاقية من خلال مصرفها المركزي. فقد قام بالسنوات الأخيرة بتكديس ما يقارب 2 تريليون دولاراً أمريكياً في احتياطياته من العملات الأجنبية.

¹ DULLIEN Sebastian, others, **The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries**, Op.Cit, P.38

² GRIESSE Jorn, KELLERMANN Christian, **What Comes After The Dollar**, Op.Cit, P.2.

³ VIAL Joaquin, others, **After Bretton WoodsII**, Op.Cit, P.4-5

ويتوقع بعض الاقتصاديين أن يستمر اعتماد الحكومات الآسيوية على النظام المعمول به حالياً، والقائم على الدولار كعملة تبادل رئيسية، وأن تستمر الحكومات الآسيوية في تمويل الاستيراد الأمريكي لمنتجاتها الصناعية، وذلك لأسباب عدة أهمها: تجنب المستثمرين الآسيويين - والذين يحتفظون بسندات وأسهماً مقيّمة بالدولار الأمريكي - من التعرض للخسائر التي ستلحق بهم نتيجة التخلي عن النظام الحالي، بالإضافة إلى تجنب خطر حصول تباطؤ اقتصادي، ما قد يتسبب بإحداث انكماش.¹

ومن الجدير بالذكر أنه عندما تضمّنت هذه اللعبة لاعبين صغار مثل كوريا وتايوان وسنغافورة، لم تكن هناك نتائج عالمية واضحة المعالم، بالرغم من وجود تصاريح حول المنافسة غير العادلة، والتهديدات بفرض القيود الحمائية من قبل الولايات المتحدة. فالبلدان المذكورة تُنظر إليها كحلفاء سياسيين مقربين للولايات المتحدة الأمريكية. ولكن عندما دخل لاعب كبير مثل الصين إلى اللعبة تغيّر الوضع، وبدأت تظهر بعض النتائج على مستوى الاقتصاد الكلي عالمياً،* وقد تجسّد الأثر الأهم في الأسواق المالية العالمية مع تخمة الادخار الصينية، وأثر النمو الصيني في أسعار الطاقة، وتحقيق البلدان المنتجة للنفط فوائض كبيرة، والأثر في الفوائد طويلة الأجل.²

(3) الواقع النقدي للعجز التجاري الأمريكي مع دول شرق آسيا ضمن بريتون وودز 2

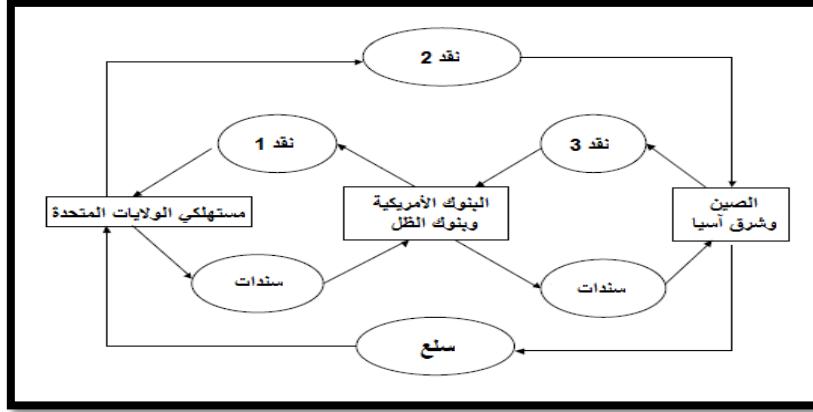
يوضح الشكل رقم (30) الواقع النقدي للعجز التجاري بشكل خاص خلال فترة فقاعة الاقتراض السابقة للأزمة المالية العالمية 2008. فيمكن البدء من القطّاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تنشأ الدولارات والقروض، والتي تُنقل إلى الصين في نهاية الأمر على شكل احتياطات عملات أجنبية. وتبدأ الخطوة الأولى في العملية من الصفقات بين المقترضين الأمريكيين (ندعوهم المستهلكين) والمصارف الأمريكية التي توفر للأسر النقود (النقد 1)، والتي تشتري بدورها السلع من الصين مقابل نقل أرصدهم النقدية إلى الصين (النقد 2)، ثم تستخدم الصين بعدها تلك الأرصدة النقدية لشراء سندات الدّين من أسواق المال الأمريكية (النقد 3)، والتي تتضمن الدّين الحكومي الأمريكي. وفق ما هو موضح في الشكل رقم (30).

¹ الغريب فنسان، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 232.

* سيتم الحديث عنها في المبحث الثاني من الفصل الرابع.

² VIAL Joaquin, others, **After Bretton WoodsII**, Op.Cit, P.4-5

الشكل رقم (30) هيكل المعاملات التي تحكم التجارة الأمريكية - الصينية / الشرق آسيوية



Source: PALLEY Thomas I, **Global imbalances and the Revised Bretton Woods hypothesis: Wrong before the crisis and wrong after**, Op.Cit , P.26

ويتم تحديد الصفقات المالية المحلية (النقد1) من خلال العرض والطلب على الائتمان ضمن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. أمّا بالنسبة إلى الصفقات الدولية بين الصين وأسواق المال الأمريكية (النقد3)، فقد وُصفت الصين كعارض للائتمان وممول للعجز التجاري الأمريكي. فنُعتبر الصين عارضاً للائتمان عند قبولها للدولارات الأمريكية (النقد2).

كما يوضح الشكل رقم (30) نقطة هامة، بأنّ النظام يمكن أن ينهار إما ضمن أسواق الائتمان المحلية الأمريكية أو أسواق الأصول المالية. وركّز العديد من الاقتصاديين على الأسواق المالية، والتوقف المفاجئ لشراء الأصول المالية الأمريكية من قبل الصين، إلا أنّ التوقف المفاجئ حدث في أسواق الائتمان المحلية مع انفجار فقاعة أسعار المنازل والتوقف المفاجئ لإقراض المستهلكين الأمريكيين.¹

(4) وجهة نظر مختلفة للنظام الجديد (العرض المفرط للعمالة)

خلال أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ومع انهيار الاقتصاد القائم على التخطيط، انضمّ مئات الملايين من العاطلين عن العمل إلى اقتصاد السوق العالمي، وأدّى إلى زيادة كبيرة في عرض العمالة حيث رأى بعض الاقتصاديين بأنّ الاقتصاد العالمي لم يواجه مشكلة تخمة الادخار بل واجه مشكلة العرض المفرط للعمالة.

وفي محاولة لامتناس عرض العمالة المفرط، اتبعت اقتصادات آسيا الناشئة استراتيجية النمو القائم على التصدير، بشكل مشابه للاستراتيجية المتبعة من قبل الاقتصادات الأوروبية واليابان خلال فترة نظام بريتون وودز الأساسي. كما ساهم النمو السريع في آسيا في رفع أسعار النفط مؤدياً إلى معدلات ادخار مرتفعة في البلدان المنتجة للنفط أيضاً (بشكل رئيسي في الشرق الأوسط). وفي هذا

¹ PALLEY Thomas I, **Global imbalances and the Revised Bretton Woods hypothesis: Wrong before the crisis and wrong after**, Op.Cit, P.26

الصدد أشارت البيانات خلال الفترة 1999-2004 إلى أن معظم الارتفاع في معدلات الادخار في منطقة آسيا والشرق الأوسط كانت تتطابق مع انخفاض معدلات الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية.¹

(5) الربح المتبادل بين طرفي نظام بريتون وودز2

إنَّ اختلالات الحسابات الجارية العالمية عكست تعايش المصالح بين طرفي نظام بريتون وودز2، بين بلد العجز (الولايات المتحدة الأمريكية) وبلدان الفائض (الاقتصادات الناشئة).

أ- بالنسبة لبلد العجز الولايات المتحدة الأمريكية:

- تجنب الخيارات القاسية*

إنَّ إمكانية الولايات المتحدة بتمويل عجزها من خلال الاقتراض الأجنبي السهل سمح لها بتأجيل الخيارات القاسية. فاعتبرت شهية المصارف الأجنبية للأصول الأمريكية مصدراً خارجياً جاهزاً لتمويل عجز الولايات المتحدة. بالإضافة إلى إمكانية الاقتراض بالدولار الأمريكي بأسعار فائدة منخفضة نسبياً.²

- الاعتماد على الطلب المحلي

إنَّ تراكم الاحتياطيات من قبل المصارف المركزية الآسيوية سمح للولايات المتحدة بالاعتماد على الطلب المحلي لدعم نموها وتمويل عجزها في الحساب الجاري.³

ب- بالنسبة لبلدان الفائض:

- المحافظة على عملة منخفضة القيمة

واجهت البلدان ذات الفائض في الحساب الجاري أقل ما يمكن من الضغوط لتعديل أسعار صرف عملاتها سامحة لها بالمحافظة على عملة منخفضة القيمة، وتأخير إعادة التوازن لاقتصادها. وتشكيل احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية.⁴ وبالتالي الحفاظ على القدرة التنافسية لصادراتها، وجاذبيتها كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر.⁵

¹ HALL Stephen G, and others, **Bretton-Woods Old and New and the rotation of Exchange-Rates Regimes**, Op.Cit, P.8

* يقصد بالخيارات القاسية: إتباع سياسات نقدية من قبل بلد ما تحد من التوسع الاقتصادي فيه، وذلك بهدف تقليص عجزه مع العالم الخارجي.

² OBSTFELD Maurice, ROGOFF Kenneth, **Global Imbalances and the Financial Crisis: Products of Common Causes**, Op.Cit, P.2

³ HALL Stephen G, and others, **Bretton-Woods Old and New and the rotation of Exchange-Rates Regimes**, Op.Cit, P.9

⁴ OBSTFELD Maurice, ROGOFF Kenneth, **Global Imbalances and the Financial Crisis: Products of Common Causes**, Op.Cit, P.3-4

⁵ PALLEY Thomas I, **Global imbalances and the Revised Bretton Woods hypothesis: Wrong before the crisis and wrong after**, Op.Cit, P.17

- امتصاص العمالة

شكلت اقتصادات الأسواق الناشئة محيطاً جديداً ذا منافع متوازنة، فاتباع استراتيجية العملات المنخفضة القيمة فاقت تكاليف تراكم الاحتياطي لديها. فالصين على سبيل المثال تعتمد على النمو القائم على التصدير، الذي يمتص مئات الملايين من العمال من قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى.¹ وبالتالي فإن ظاهرة الربح لكلا الطرفين win-win ما بين محيط ومركز نظام بريتون وودز 2 تتضمن بأن تتمتع بلدان شرق آسيا بأمان والسيولة لمخزنتها، بينما تستفيد الولايات المتحدة المصدرة للدولار الأمريكي من شروط الاقتراض السهل.²

6) مقارنة بين بريتون وودز الأساسي وبريتون وودز 2

أ- أوجه الشبه بين النظامين:

- مُيز وجود عدد من التشابهات بين النظام النقدي الدولي الذي ساد في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي -بريتون وودز- والنظام الذي عمل في السنوات الأخيرة -بريتون وودز 2- فيرى بعض الاقتصاديين الكثير من الاستمرارية في الاتفاقية النقدية لبريتون وودز الأصلي، على الرغم من انهيار النظام الأصلي في سبعينيات القرن الماضي، ويمكن إجمالها بما يلي:
- 1- اشتمل كلا النظامين على بلد مركزي، ومجموعة بلدان تشكل المحيط. وفي كلا النظامين البلد المركز كان الولايات المتحدة الأمريكية.
- 2- اتبعت دول المحيط في كلا النظامين استراتيجية النمو القائم على التصدير، بالاعتماد على عملات منخفضة القيمة مقابل الدولار الأمريكي، ومدعومة بالقيود على التدفقات الرأسمالية.
- 3- سببت العملات المنخفضة القيمة لدول المحيط في كلا النظامين تراكماً كبيراً لاحتياطيات العملات الأجنبية لديها (بشكل رئيسي أدوات مالية مقيمة بالدولارات الأمريكية منخفضة العائد).
- 4- شكلت الولايات المتحدة في كلا النظامين سوقاً للتصدير الرئيسي لبلدان المحيط.
- 5- أُعتبرت الولايات المتحدة في كلا النظامين كمصرف عالمي يقدم الخدمات المالية لبقية العالم.
- 6- وكما كانت الحالة في نظام بريتون وودز 1 فسيثبت بأن نظام بريتون وودز 2 مؤقت ومستمر على المدى المتوسط فقط.³

¹ HALL Stephen G, and others, **Bretton-Woods Old and New and the rotation of Exchange-Rates Regimes**, Op.Cit, P.9

² OBSTFELD Maurice, ROGOFF Kenneth, **Global Imbalances and the Financial Crisis: Products of Common Causes**, Op.Cit, P.3

³ HALL Stephen G, others, **Bretton-Woods Old and New and the rotation of Exchange-Rates Regimes**, Op.Cit, P.9-10

ب- الاختلافات بين النظامين:

1- الميزان التجاري الأمريكي

يمكن ملاحظة الاختلاف في وضع الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترتين من الجدول رقم(24). ففي فترة بريتون وودز الأساسي الفترة 1945-1971 شكّلت الولايات المتحدة فائضاً مستمراً في تجارة السلع والخدمات، بعكس حقبة بريتون وودز2، والتي شكّلت الولايات المتحدة فيها عجزاً تجارياً مستمراً.

الجدول رقم(24): الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري الأمريكي في سنوات الذروة خلال فترتي بريتون وودز 1 و2

بريتون وودز 1	الناتج المحلي الإجمالي (مليارات الدولارات)	الميزان التجاري (السلع والخدمات)	الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
1948	269.1	5.9	2.2
1953	379.3	3.3	0.9
1957	461.1	6.1	1.3
1960	526.4	3.5	0.7
1969	984.4	0.1	0.0
بريتون وودز 2			
1981	3.126.8	16.2-	0.5-
1990	5.800.5	80.9-	1.4-
2001	10.286.2	361.8-	3.5-
2007	14.028.7	696.7-	4.97-

Source: PALLEY Thomas I, **Global imbalances and the Revised Bretton Woods hypothesis: Wrong before the crisis and wrong after**, Op.Cit, P.21

2- الاختلافات الواسعة في النمو والاقتصاد الحقيقي

كانت الاختلافات واضحة في النمو وتطوير الاقتصاد الحقيقي في كلا النظامين، وظهرت جلية في عدد العاملين في مجال التصنيع الأمريكي والنمو خلال الدورات الاقتصادية، كما هو مبين في الجدول رقم (25).

الجدول رقم(25) العمالة الصناعية الأمريكية في سنوات الذروة للدورات الاقتصادية ضمن بريتون وودز1 و2

بريتون وودز 1	العمالة الصناعية (ملايين)	تغير الذروة إلى الذروة %
1945	14.26	N/A
1948	14.32	0.4
1953	16.13	12.6
1957	15.80	2.05-
1960	15.44	2.27-
1969	18.57	20.27-
بريتون وودز 2		
1981	18.63	-
1990	17.70	5.00-
2001	16.44	7.12-
2007	13.88	15.57-

Source: PALLEY Thomas I, **Global imbalances and the Revised Bretton Woods hypothesis: Wrong before the crisis and wrong after**, Op.Cit, P.22

فمن الجدول رقم(25) يلاحظ بأنَّ عمالة التصنيع ضمن نظام بريتون وودز 1 نمت بشكل كبير، وبشكل خاص خلال مطلع خمسينيات القرن الماضي. إلا أنَّه قد حدث العكس ضمن نظام بريتون وودز2، فكان هناك انكماش مستمر ومتصاعد في عمالة التصنيع، عاكساً تناقص قطاع التصنيع على حساب القطاعات الأخرى في الاقتصاد الأمريكي.

3- دور المؤسسات المتعددة الجنسيات

خلال فترة نظام بريتون وودز2 شهدت الولايات المتحدة نقلاً لمراكز الإنتاج من قبل المؤسسات متعددة الجنسية إلى الصين، وإقامة كيانات كمنصّات تصدير، تنتج بهدف إعادة التصدير إلى المركز(الولايات المتحدة). وهذا يتناقض مع الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عندما قدّمت هذه الشركات تسهيلات (قروض) الإنتاج الأوروبي لأغراض العرض في الأسواق الأوروبية، فشركت مثل فورد، وجنرال موتور، وآي بي أم، أنتجت في أوروبا إلى أوروبا، وليس ليعاد تصدير إنتاجها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر هذا الدور جلياً في دور الشركات متعددة الجنسية في قيادة الصادرات الصينية والموضح في الجدول رقم (26).

الجدول رقم(26): نسبة الجهات المنتجة للصادرات الصينية كنسبة من الصادرات الكلية

الصادرات	المملوكة للحكومة	الخاصة المحلية	المشتركة	المملوكة للأجانب	كل الشركات
10.3	13.1	26.3	50.4	%100	

Source: PALLEY Thomas I, *Global imbalances and the Revised Bretton Woods hypothesis: Wrong before the crisis and wrong after*, Op.Cit, P.23

فالبيانات الواردة في الجدول رقم(26) تُظهر بأنَّ أكثر من 50% من الصادرات الصينية منتجة بنسبة 100% من قبل الشركات المملوكة أجنبياً، وأكثر من 76% من الصادرات الصينية منتجة من قبل الشركات المملوكة أجنبياً والشركات الأجنبية والشركات المشتركة. فكل من ميزان وهيكّل إنتاج الصادرات الصيني يختلف عن الصادرات الأوروبية في حقبة بريتون وودز1.

7) انهيار بريتون وودز2

هناك العديد من الآراء حول احتمال انهيار بريتون وودز2:

- 1- يرى الاقتصاديان روبني وسيتسير في عام 2005 Roubini and Setser وهانت Hunt في عام 2008 بأنَّ التدفق المالي الكبير المطلوب لتمويل عجز الحساب الجاري سيزداد بمعدلات أكبر من رغبة المصارف المركزية في زيادة تراكم الاحتياطيّات الدولية، وسيحدث في النهاية انهيار لهذا النظام.¹

¹ HALL Stephen G, and others, *Bretton-Woods Old and New and the rotation of Exchange-Rates Regimes*, Op.Cit, P.1

2- يُعتَبَر بريتون وودز2 اتفاقية غير رسمية، وبدون دعم مؤسسي يساعد على التفاوض في إيجاد تسوية مقبولة بين جميع اللاعبين الرئيسيين. فبعد سنوات الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة، أُعْتَبِرَت أوروبا الغربية واليابان حلفاء للولايات المتحدة. أمّا الآن فيوجد لاعبون أكثر، والمفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة وأوروبا والصين وروسيا والهند لن تكفي.¹

3- بالرغم من أنّ نظام بريتون وودز2 ساهم بنمو أعلى في جميع أنحاء العالم، لكنّه يبدو أقل استدامة من نظام بريتون وودز الأصلي، فالتناقضات الكامنة فيه بدأت تظهر باستتاد هذا النظام إلى آلية الاستهلاك المفرط في الولايات المتحدة، وغياب النمو القائم على الاستثمار والقدرة الاستيعابية من قبل النظام المالي لهذا البلد.²

4- تدّعي العديد من الأصوات بأنّ نظام بريتون وودز2 بدأ يتفكك لأسباب مشابهة لتلك التي أدّت إلى انهيار بريتون وودز1، وتتضمن السياسات الاقتصادية التوسعية بشكل كبير في الولايات المتحدة، وغياب المصادقية المرتبطة بمكافحة التضخم من قبل الولايات المتحدة. بالإضافة إلى العبء المتصاعد للدَّين الوطني الأمريكي.* والتسهيلات العامة الرئيسية في الفترة الطويلة والمتوسطة. وهي تجسد حقيقة بأنّ البلد المقرض لمعظم القرن العشرين الولايات المتحدة تحوّل إلى بلد مدين مع عجز كبير في الحساب الجاري.³

5- أشار آيتشينجرين في عام 2007 بأنّ الولايات المتحدة - على خلاف الوضع ضمن نظام بريتون وودز- ضمن بريتون وودز2 تدير عجزاً كبيراً في الحساب الجاري، وتعاني من توسع سريع للدَّين الأجنبي، وتواجه تحديات كبيرة بعكس فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي والتي تميّزت:

- بعدم وجود عملة بديلة رئيسية تنافس الدولار الأمريكي كعملة عالمية رئيسية.
- شكّلت البلدان الأوروبية والتي تمثل محيط النظام كتلة متماسكة (تتصرف بطريقة موحدة). أمّا ضمن النظام الجديد الدولار يواجه بديل قوي وهو اليورو، وبلدان المحيط الآسيوي تميل إلى التصرف وفق طرق مختلفة.⁴

¹ VIAL Joaquin, others, **After Bretton WoodsII**, Op.Cit, P.26

² DULLIEN Sebastian, others, **The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries**, Op.Cit, P 38

* الناجمة عن برامج الصحة العامة- نفقات الحرب- العبء المتصاعد لعوائد المحاربين القدامى.

³ VIAL Joaquin, others, **After Bretton WoodsII**, Op.Cit, P.26

⁴ HALL Stephen G, and others, **Bretton-Woods Old and New and the rotation of Exchange-Rates Regimes**, Op.Cit, P.2

جدول رقم (27): المراحل التاريخية للأنظمة النقدية الدولية

الفترة	النظام النقدي	التحديات الرئيسية	التقويم	أسباب الانتقال للفترة التالية
1999-2008	لا نظام (بريتون وودز 2)	اختلال التوازن العالمي	بعض الاقتصادات الناشئة (بشكل خاص الصين) ربطت عملاتها بالدولار الأمريكي. سياسات وطنية توسعية في الولايات المتحدة (أو ثغرة الادخار في آسيا) يثير عجز حساب جاري كبير في الولايات المتحدة الأمريكية	الحماية - الصدمات المالية- الاتحاد النقدي الآسيوي - اليورو كنقد دولي
1985-1998	لا نظام (أزمات العملات)	أزمات في الاقتصادات الناشئة	الاقتصادات الناشئة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا عانت من أزمات عملات بسبب تركيبة أسعار الصرف الثابتة والسياسات الوطنية التوسعية وأو الائتم الأصلي (الديون المقومة بالدولار)	انتقال البلدان الناشئة لأنظمة التعويم أو البدء بتراكم الاحتياطيات الدولار كحاجز عازل مقابل الهزات المستقبلية
1973-1994	لا نظام (التعويم - قاعدة الدولار)	التضخم	المحاولات غير الناجحة لمزج السياسات المحلية المستقلة (المالية والنقدية) مع التعويم المدار لأسعار الصرف	التعويم الحر
1950-1970	بريتون وودز	استقرار الأسعار	الربط الثابت مع الدولار (الربط الاسمي مع الذهب) والذي أمن استقرار الأسعار. السياسة النقدية كانت مستقلة طالما هناك رقابة رأسمالية	التبذير المفرط للولايات المتحدة لدعم جيشها وتضارب البرامج الاجتماعية مع الحد الخارجي (المحيط) للبلدان لجهود مكافحة التضخم
1918-1939	عدم الاستقرار بين الحربين	استقرار الأسعار	محاولة إعادة تأسيس قاعدة الذهب والتي فشلت مع الكساد الكبير وأنتجت سياسات إفقار الجار Beggary-Neighbor	التعارض بين السياسات التوسعية ضد الركود وسياسات الانكماشية للحفاظ على التعادل
1880-1939	قاعدة الذهب	استقرار الأسعار	الربط الثابت مع الذهب الذي يؤمن استقرار الأسعار لكن مع سياسة نقدية غير مستقلة	الحرب العالمية الأولى. توسع الحقوق الديمقراطية التي زادت الصعوبات على الحكومات لتوجيه السياسات الانكماشية للمحافظة على تعادل أسعار الصرف

Source: VIAL Joaquin, others, After Bretton Woods II, Op.Cit, P.9

المبحث الثاني اختلال التوازن العالمي

• مقدمة:

إنَّ مصطلح اختلال التوازن يُترجمَ عموماً بالإشارة إلى وضع الحساب الجاري الكبير للدول مع إشاراته المعكوسة. فيمكن أن يُنظر إلى موقع الحساب الجاري بعدة طرق: كالاختلاف بين دخل البلد واستهلاكه، والاختلاف بين السلع والخدمات والدخل المرسل إلى الخارج، وما يأتي من الخارج، أو الاختلاف بين مدخراته واستثماراته (التي يكون امتصاصها صافي رأسمال مالي)، فهذه المفاهيم كلها تقيس الشيء ذاته.

ويشير اختلال التوازن ضمناً لوصف حالة إما مكروهة أو غير مستقرة. فالتدفق الحدودي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود لا يعتبر شيئاً خاطئاً من حيث المبدأ. كما أن امتلاك موقع حساب جاري صفر أو متوازن لا يعتبر شيئاً صحيحاً. فيعتبر من منافع العولمة قدرة المدخرين البحث عن عائدات أعلى في الأسواق العالمية. إلا أن ما حدث هو عدم توجه هذا التدفق الرأسمالي نحو تعظيم الأرباح كما هو مفترض، بل تدفقت رؤوس الأموال بشكل كبير من الاقتصادات النامية والناشئة - وبشكل خاص اقتصادات شرق آسيا التي واجهت تدفقات رأسمالية خارجة كبيرة - إلى الاقتصادات المتقدمة وبشكل خاص الولايات المتحدة والتي واجهت تدفقات رأسمالية داخلية كبيرة.¹

وإنَّ اختلال التوازن العالمي من حيث المصدر والعلاج كان موضوع نقاش على المستوى العالمي خلال السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية التي حدثت مؤخراً، وبعد حدوث الأزمة كان هناك اعتراف متزايد بأنَّ اختلال التوازن العالمي كان له تأثير كبير على السياسات الاقتصادية الكلية للعديد من البلدان، بالإضافة إلى التدفق الرأسمالي عبر الدول. ويتم ربط الاختلال بشكل مباشر أو غير مباشر بحدوث الأزمة المالية العالمية.

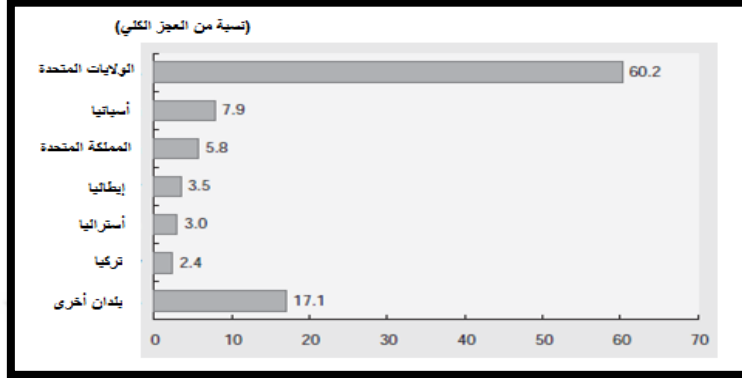
ففي السنوات السابقة للأزمة حذر العديد من الاقتصاديين من تهديد النمو غير المتوازن للتجارة، والتدفقات الرأسمالية للاقتصادات القيادية عالمياً، وبشكل خاص عجز الحساب الجاري الكبير في الولايات المتحدة، وفائض الحساب الجاري في الصين.

¹ STEVENS Glenn, **Global imbalances through the prism of savings and investment**, Banque de France, Financial Stability Review, February, 2011, P.128

أولاً- المقصود باختلال التوازن العالمي:

يُنظر إلى اختلال التوازن العالمي كملئقي للفوائض المتزايدة في الحساب الجاري لبعض البلدان، والعجز المتنامي في الحساب الجاري لبلدان أخرى. وتأتي في مقدمة دول العجز الولايات المتحدة الأمريكية، وفق ما هو موضح في الشكل رقم (31).

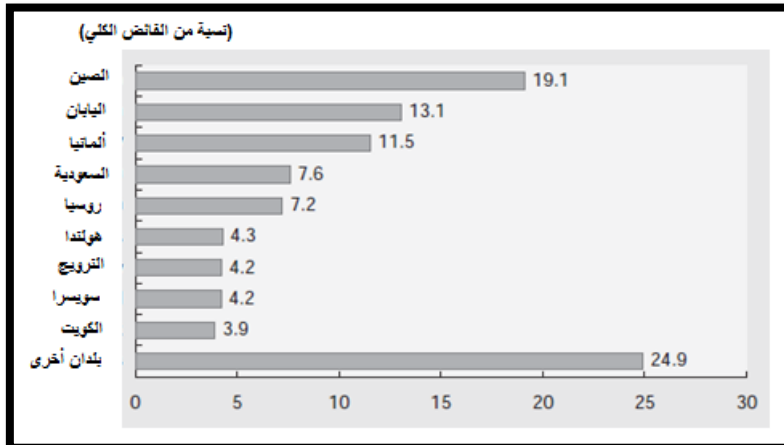
الشكل رقم(31): بلدان عجز الحساب الجاري لعام 2006 (كنسبة من العجز الكلي)



Source: DULLIEN Sebastian, others, **The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries**, Op.Cit, P.32

فقد وصل اختلال التوازن العالمي إلى ذروته في عام 2006، فوفقاً للشكل رقم(31) يلاحظ بأن الولايات المتحدة قد امتصت 60% من الفوائض الكلية للصين وألمانيا واليابان وبلدان أخرى-بشكل رئيسي البلدان المصدرة للنفط- والتي شكّلت 75% من الفوائض الكلية قبل الأزمة، كما هو موضح في الشكل رقم(32). وفي مجموعة دول العجز يلاحظ اقتصادات متطورة أخرى إلى جانب الولايات المتحدة (بشكل رئيسي استراليا، إيطاليا، اسبانيا، تركيا، والمملكة المتحدة، والتي لديها مساهمة مشتركة 22% من العجزات الكلية).

الشكل رقم(32): بلدان فائض الحساب الجاري لعام 2006 (كنسبة من الفائض الكلي)



Source: DULLIEN Sebastian, others, **The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries**, Op.Cit, P.31

فمن الشكل رقم (32) يلاحظ بأن الصين كانت الأكبر من حيث تراكم الفوائض، فقد شكّلت فوائض بما وصل إلى 19% من الفوائض الكلية، بينما ألمانيا واليابان شكّلتا معاً 25%.

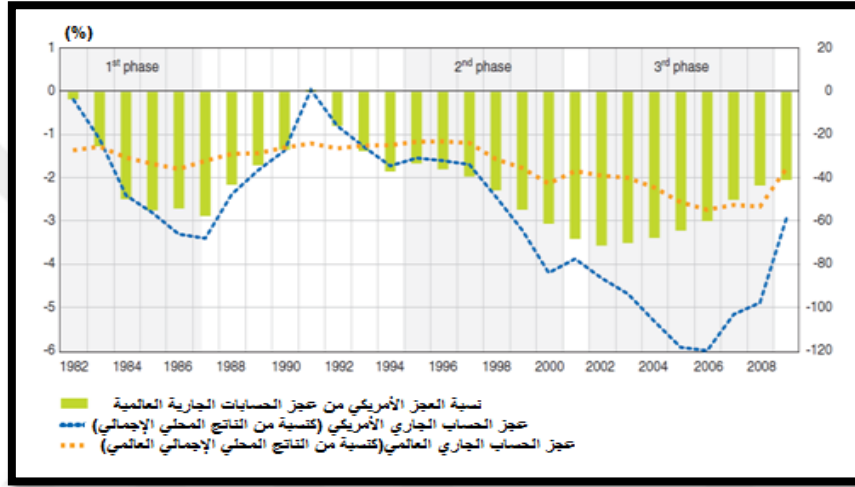
ثانياً - مراحل اختلال التوازن العالمي:

يمكن أن نميّز بين ثلاث مراحل رئيسية من فترات اختلال التوازن، بدءاً من مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، لكلٍ منها خصائصها المميّزة وأسبابها:

المرحلة الأولى: ثمانينيات القرن الماضي

فمنذ مطلع عام 1980 سجّلت الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً كبيراً في الحساب الجاري، وبرزت قضية اختلال الحساب الجاري. وخلال هذه الفترة شكل العجز الأمريكي في التجارة مع البلدان المتقدمة مثل اليابان وألمانيا قرابة 50% من عجز الحساب الجاري الأمريكي الكلي.

الشكل رقم(33): اتجاهات اختلال التوازن العالمي



Source: KIM Ghoongsoo, **Global balance and financial stability: twin objectives toward a resilient global economic system**, Financial Stability Review, Banque de France, February, 2011, P.62

أُعتبر اختلال التوازن في الحساب الجاري في تلك الفترة مشكلةً مقتصرة على عددٍ قليلٍ من البلدان المتقدمة، وبناءً على ذلك تمّ التعامل بها ضمن منتديات الدول المتقدمة التعاونية، مثل مجموعة البلدان الخمس G5،* وحلّ بسرعةٍ -كما هو مبين في الشكل رقم(33)- من خلال تعديلات أسعار الصرف، التي وضعت خطوطها مع اتفاقية بازل** 1985، وتمّ تخفيض العجز المالي الأمريكي ضمن اتفاقية اللوفر*** عام 1987، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتعزيز الطلب المحلي في كل من اليابان وألمانيا، والتي شكّلت فوائض كبيرة في الحساب الجاري.¹

* تتضمن مجموعة الخمس G5 البلدان الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، اليابان، فرنسا).

** اجتمعت الدول الصناعية الكبرى في فندق بلانزا في نيويورك عام 1985، وأقرت مبدأ التدخل الجماعي التعاوني في تحديد تحركات أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي.

*** تم التوقيع على اتفاق اللوفر لوقف الانخفاض المستمر في قيمة الدولار الأمريكي.

¹ KARMIN Craig، **Biography of the Dollar**، Op.Cit, P.142-143

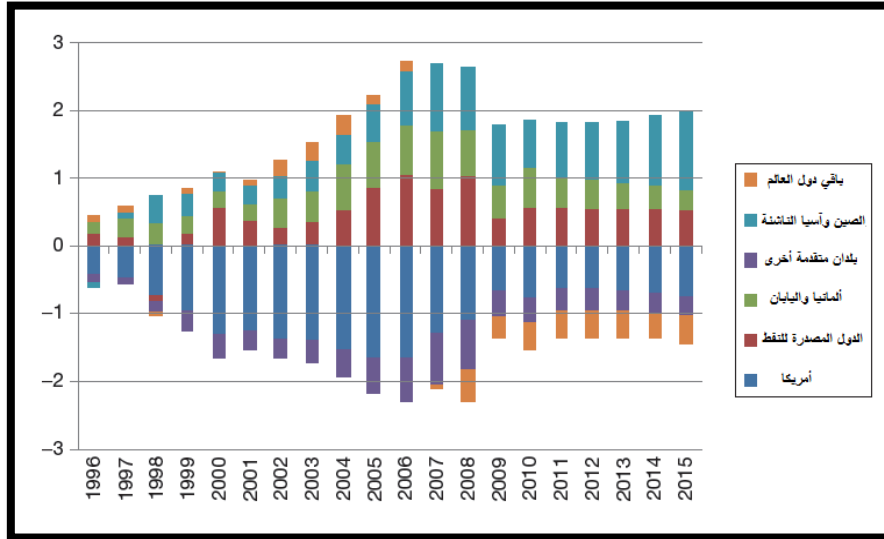
المرحلة الثانية لاختلال التوازن العالمي: خلال تسعينيات القرن الماضي

تبيّن خلال هذه المرحلة أنّ التوازن العالمي أُعيد في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، حتى اختلّ التوازن ثانيةً مع نمو سريع وواسع لعجز الحساب الجاري الأمريكي منذ عام 1996. في حين قابله توسع كبير في فائض الحساب الجاري الياباني، وانضمت إليها البلدان المصدرة للنفط بتحقيقها فوائض كبيرة، وبلدان آسيا الناشئة بعد أزمة العملات الآسيوية عام 1998. خلال هذه الفترة سجل الاقتصاد الأمريكي نمواً سريعاً، مستنداً إلى تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتزايد التدفقات الرأسمالية إلى الولايات المتحدة، والذي قاد بدوره إلى اتباع استراتيجية الدولار القوي، الذي طوّق بشكل كبير عجز الحساب الجاري الأمريكي المزمّن.

المرحلة الثالثة لاختلال التوازن: مطلع العقد الأول من القرن الجديد

في أوائل العقد الأول من القرن الجديد، لم تنحصر مشكلة اختلال التوازن في الحساب الجاري في الولايات المتحدة وبلدان مجموعة السبع الأخرى، بل أضيف إليها عدد من البلدان الأوروبية والناشئة ومصدري النفط، فأصبحت ظاهرة واسعة الانتشار عالمياً. فقبل الأزمة المالية العالمية ازدادت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة من 3.9% في عام 2001 إلى 5.2% في عام 2007. وبالمقابل حققت بلدان أخرى فائضاً كبيراً في الحساب الجاري، تتضمن الصين واليابان وألمانيا والبلدان المنتجة للنفط.¹ كما هو موضح في الشكل رقم (34).

الشكل رقم (34): اختلال التوازن العالمي بين دول الفائض والعجز



Source: CHINN M.D., *The Evidence and Financial Globalization*, Elsevier Inc, Oxford, 2013, P68.

¹ KIM Khoongsoo, *Global balance and financial stability: twin objectives toward a resilient global economic system*, Op.Cit, P.62-63

من الملاحظ من الشكل رقم (34) أنَّ اختلال التوازن العالمي توسع إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، وأنَّ الولايات المتحدة بدأت عجزاً كبيراً ومتزايداً بدأ من 1998 في أعقاب الأزمة المالية في شرق آسيا استمرت دون هواده إلى حد كبير حتى بلغت الذروة في عام 2006 ثم لتتخفص متأثرة بالأزمة المالية العالمية الأخيرة.

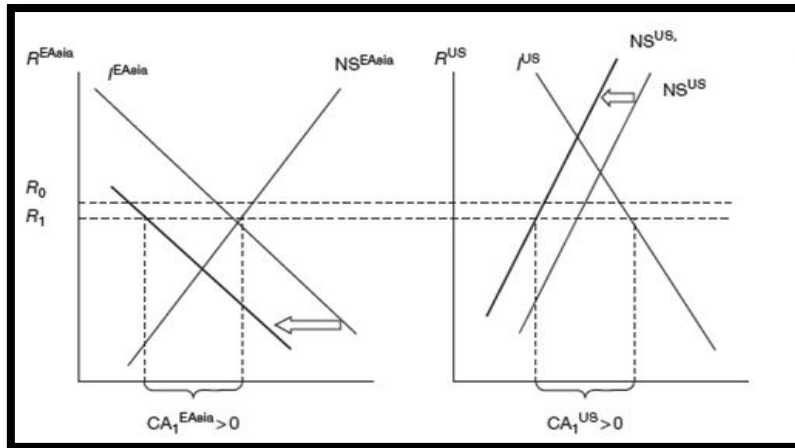
ثالثاً- آلية اختلال التوازن العالمي:

لشرح آلية اختلال التوازن العالمي بين دول شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية تمَّ اللجوء إلى الرسم البياني رقم (35) والذي يحدد منطقتين (دول شرق آسيا- والولايات المتحدة الأمريكية). فيمثل NS الادخار الوطني (والتي تتأثر ببيانات السياسة المالية والتركيبية السكانية ومعدلات الفائدة الحقيقية)، و I دالة الاستثمار (والتي تتأثر بسعر الفائدة والعديد من العوامل الأخرى). ووفق هذا النموذج من المفترض أن يكون سعر الفائدة الحقيقي متساوي عندما تكون أسواق رأس المال مستقرة .

ففي الفترة (0) معدل الفائدة العالمي هو R_0 حيث تعاني الولايات المتحدة من عجز في الحساب الجاري، في حين دول شرق آسيا تدير فوائض في الحساب الجاري.

وفي الفترة (1) تعمل الولايات المتحدة بسياسة مالية توسعية، فتسحب دالة الادخار الوطني (الجانب الأمريكي) وفي الوقت نفسه دالة الاستثمار (في شرق آسيا) إلى الداخل. التقاء الأحداث يقود إلى خفض معدل الفائدة العالمي الحقيقي إلى R_1 . وهكذا باستخدام هذا النموذج البسيط الكلي يمكن للمرء أن يفسر الارتفاع الأخير في عجز الحساب الجاري الأمريكي، وفوائض الحساب الجاري لشرق آسيا، والانخفاض الأخير في أسعار الفائدة العالمية من خلال كل من نقص الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية ونقص الاستثمار في آسيا.¹

الشكل رقم (35): الادخار والاستثمار وميزان الحساب الجاري للولايات المتحدة ودول شرق آسيا



Source: CHINN M.D., *The Evidence and Financial Globalization*, Op.Cit, P74.

¹ CHINN M.D., *The Evidence and Financial Globalization*, Op.Cit, P.74

فمنَّ الشكل رقم(35) يلاحظ بأنَّه في ظل عدم وجود تغيير في السياسة المالية الأمريكية اختلال التوازن في الحساب الجاري الأمريكي كان أصغر بكثير. ومع اتباع سياسة توسعية في الولايات المتحدة أدَّى إلى تزايد عجز الحساب الجاري الأمريكي، وفوائض الحساب الجاري في دول شرق آسيا مستندة إلى نقص الادخار الأمريكي ونقص الاستثمار في شرق آسيا).

رابعاً- وجهات نظر حول اختلال التوازن العالمي:

أ- فرضية اختلال التوازن

يرى المدافعون عن فرضية اختلال التوازن العالمي بأنَّ اختلال التوازن غير مستمر، لأنَّه يعكس اختلالات الاقتصاد الكلي مثل تضارب أسعار الصرف للبلدان الرئيسية، ومعدلات الادخار المنخفضة، والعجز المالي الواسع لبلدان العجز في الحساب الجاري. وبالتالي فهناك قلق حول إمكانية أن تصبح الأسواق المالية العالمية غير مستقرة، ويواجه الاقتصاد العالمي صعوبات كبيرة، إذا لم يعدل اختلال التوازن العالمي. وفي نهاية الأمر ستهبط قيمة سعر صرف الدولار الأمريكي فجأة بسبب تراكم الدين الأمريكي.

ب- فرضية التوازن

ترى هذه الفرضية بأنَّ بلدان العجز وبلدان الفائض في الحساب الجاري سيحافظون على علاقة تعايشية. وستستمر بلدان الفائض في الطلب المرتفع على أصول بلدان العجز، مثل سندات الخزنة الأمريكية. وهذه الرؤية لاختلال التوازن العالمي ستكون مستمرة في المستقبل بسبب ارتفاع معدلات الادخار في الصين وبلدان الفائض الأخرى، وتفضيلهم للأصول الآمنة.

ج- فرضية الارتباط

وفق هذه الفرضية ظهر اختلال التوازن العالمي كارتباط مباشر وغير مباشر بالأزمة المالية العالمية. ودعم بشكل جزئي من خلال فرضية اختلال التوازن العالمي. لذا هناك إجماع بأنَّ البلدان تحتاج إلى تنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية، والقيام بإصلاحات هيكلية شاملة لتصحيح اختلال التوازن العالمي.¹

ويرى الباحث بأنه على الرغم من أنَّ الأزمة المالية العالمية الأخيرة لم تؤدَّ إلى هبوط حاد في الدولار الأمريكي، ولا إلى انحراف حاد في الاقتصاد العالمي كالانحراف المتوقع من تنبؤات فرضية اختلال التوازن، إلا أنَّه لا يمكن تجاهل أنَّ تشخيصها قد يُثبت صحته في المستقبل. لذا لا بدَّ من أن تستمر الجهود للتعامل مع هذه المشكلة في الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة العشرين.

¹ KIM Ghoongsoo, Global balance and financial stability: twin objectives toward a resilient global economic system, Op.Cit, P.66

خامساً - دور الادخار والاستثمار في اختلال التوازن العالمي:

يُلاحظ بأنَّ هناك اختلافات واسعة في معدلات الادخار الصافية بين بلدان الفائض والعجز. فأظهرت بلدان الفائض الرئيسية -تتضمن الصين وألمانيا- زيادة ملحوظة في معدلات الادخار الوطني الصافي قبل الأزمة المالية العالمية، بينما سجلت بلدان العجز -الولايات المتحدة والمملكة المتحدة- انخفاضاً لمعدلات الادخار، كما هو موضح في الجدول رقم (28).

الجدول رقم (28) الادخار الوطني الصافي لبلدان الفائض والعجز الرئيسية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

2008	2006	2004	2002	2000	1998	1996	
7.9	7.5	2.5	2.5	2.4	4.2	2.0	الصين
6.7	6.5	4.8	2.2	1.6-	0.8-	0.6-	ألمانيا
5.7-	4.2-	5.2-	4.1-	2.8-	1.4-	1.8-	الولايات المتحدة
1.6-	3.4-	2.1-	1.7-	2.7-	0.4-	0.8-	المملكة المتحدة

ملاحظة: الادخار الوطني الصافي = معدل الادخار - معدل الاستثمار

Source: KIM Ghoongsoo, **Global balance and financial stability: twin objectives toward a resilient global economic system**, Op.Cit, P.64

1) أسباب الادخار للاقتصادات الناشئة

يعتبر من العوامل، التي قادت إلى فائض الادخار وأنتجت فائض في الحساب الجاري لبلدان مجموعة تخمة الادخار العالمي، ما يلي:

أ- تقليص فرص الاستثمار في آسيا بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998، بالإضافة إلى رغبة هذه الدول في إيجاد حاجز وقائي مقابل الهزات الخارجية المحتملة. فيُعتبر تراكم الاحتياطيات ضرورة موضوعية لهذه البلدان كي لا تحتاج إلى ترتيبات الإقراض الدولية،¹ كما أنَّ الارتفاع في أسعار السلع والنفط في العقود التالية زودت مصدري السلع بعائدات أكثر مما يمكن إنفاقه في الوطن.²

ب- تبنّي العديد من البلدان الناشئة استراتيجية التوسع في الصادرات للمحافظة على النمو الاقتصادي، وبالتالي الإبقاء على أسعار صرف تنافسية، والتي بدورها أنتجت تراكماً كبيراً في احتياطيات العملات الأجنبية لديها.³

ج- تميل البلدان النامية لتحقيق معدلات ادخار مرتفعة بسبب عدد من العوامل تتضمن شبكة الضمان الاجتماعي الضعيفة، والأسواق المالية غير المتطورة، والتي تؤمن فرصاً محدودة لاستثمار المدخرات

¹ IGNATIEV Sergey, **Global imbalances: common problem to solve for both advanced and emerging market economies**, Financial Stability Review, Banque de France, February, 2011, P.55

² BERNANKE Ben S., **International capital flows and the returns to safe assets in the United States 2004- 2007**, Financial Stability Review, Banque de France, February, 2011, P.16

³ KING Mervyn, **global imbalance: the perspective of the Bank of England**, Financial Stability Review, Banque de France, February, 2011, P.76

الأسرية في البلدان النامية، وبالتالي توظيف هذه المدخرات في الخارج لتعزيز الاستثمار، والحفاظ على الاستهلاك ضمن مستويات منخفضة.¹

د- العرض غير الكفؤ للأصول المالية المحلية الآمنة في الأسواق الناشئة، والتي شجعت مستثمري هذه البلدان بتشكيل جزء هام من الطلب الأجنبي على الأصول الآمنة العالمية، وهو ما يفسر قوة التدفق الرأسمالي من اقتصادات الأسواق الناشئة إلى اقتصادات الأسواق المتقدمة (أسواق رأسمالية عميقة كما في الولايات المتحدة)، والعائدات المنخفضة جداً على الأصول الأمريكية الأكثر آمناً كسندات الخزنة الأمريكية.²

(2) استخدامات الفوائض

بالمقارنة بين ميزان الحساب الجاري لثلاثة تصنيفات رئيسية من اقتصادات ثخمة الادخار العالمي: الصين، والاقتصادات الآسيوية الصاعدة الأخرى، ومنظمة أوبك (منظمة البلدان المصدرة للنفط). تبين بأنه قد تم استخدام فائض الحساب الجاري الصيني بشكل كلي تقريباً لاكتساب الأصول من الولايات المتحدة (تضمنت أكثر من 80% سندات خزنة أمريكية آمنة جداً). وبالنسبة لاقتصادات آسيا الناشئة الأخرى فقد استخدمت فوائضها من الحساب الجاري لشراء كميات متساوية من الأصول الأمريكية الآمنة، والودائع المصرفية الأوروبية. أما بالنسبة للبيانات المجموعة عن أصول أوبك فكانت غير مكتملة لكن من المحتمل أن جزءاً كبيراً من استثماراتهم استخدم لشراء أصول أوروبية وأمريكية.³

(3) معدلات الادخار والاستثمار الصينية

في عام 2000 شكلت الصين ما يزيد عن نصف الفائض الخارجي الكلي لآسيا الناشئة. وفي عام 2005 شكلت بمقدارها كاملاً، وأصبحت إلى جانب الدول المصدرة للنفط النظير الرئيسي للعجز العالمي.⁴ ويُرجع بعض الاقتصاديين تزايد الفائض إلى الخلل البارز في نسب الادخار والاستثمار الصينية كما هو موضح في الشكل رقم (36)

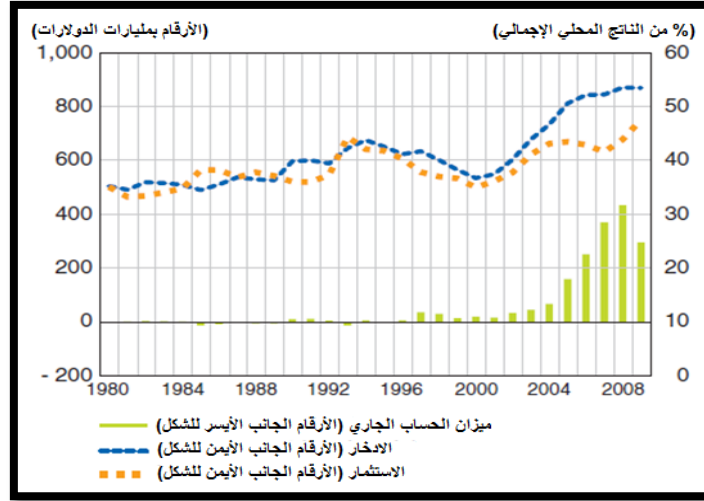
¹ STEVENS Glenn, **Global imbalances through the prism of savings and investment**, Op.Cit, P.128

² BERNANKE Ben S., **International capital flows and the returns to safe assets in the United States 2004- 2007**, Op.Cit, P.16

³ BERNANKE Ben S., **International capital flows and the returns to safe assets in the United States 2004- 2007**, Op.Cit, P.16

⁴ OBSTFELD Maurice, ROGOFF Kenneth, **Global Imbalance and the Financial Crisis: Products of Common Causes**, Op.Cit, P.9

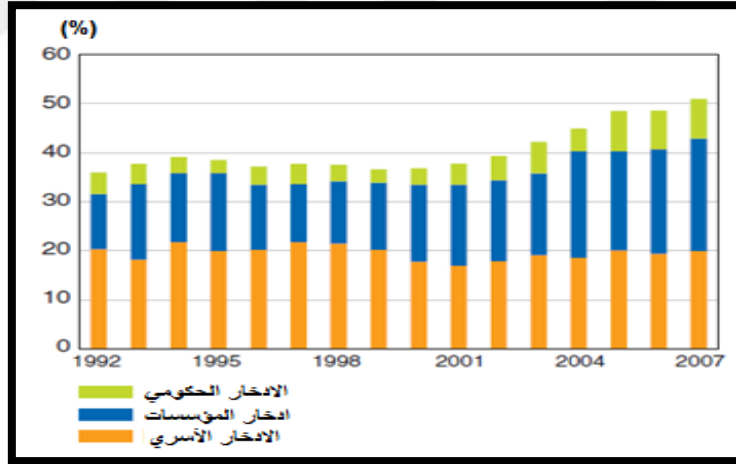
الشكل رقم(36): الادخار والاستثمار الصيني



Source: STEVENS Glenn, *Global imbalances through the prism of savings and investment*, Op.Cit, P.129

فمعدلات الادخار الوطني الصيني -التي ارتفعت من 37% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 إلى قرابة 52% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008- اعتمدت بشكل رئيسي على معدلات الادخار الأعلى عالمياً في كل القطاعات: الأسرية، والحكومية، والمؤسسية¹. كما هو موضح في الشكل رقم(37).

الشكل رقم(37): المدخرات الوطنية الصينية (كنسبة من الدخل المتاح الوطني)



Source: KING Mervyn, *global imbalance: the perspective of the Bank of England*, Op.Cit, P.75

إنَّ حزمة التخفيض لشبكة التأمين الاجتماعي المؤمن من قبل الحكومة، والإشراف على خدمات الصحة والتعليم شجعت الأسر على زيادة الادخار، كما أنَّ الإشراف الضعيف على القطاع المالي زاد من قدرة الشركات على الاحتفاظ بالمكاسب بهدف تمويل الاستثمار المستقبلي.²

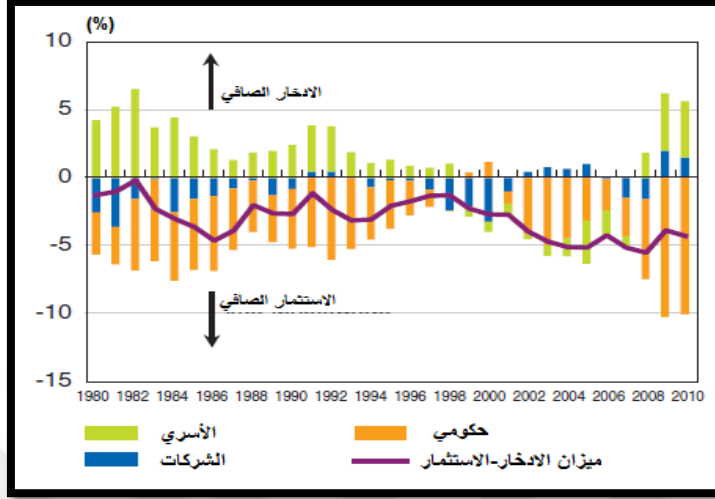
¹ IGNATIEV Sergey, *Global imbalances: common problem to solve for both advanced and emerging market economies*, Op.Cit, P.59

² KING Mervyn, *global imbalance: the perspective of the Bank of England*, Op.Cit, P.76

4) معدلات الادخار والاستثمار الأمريكي

يمكن النظر إلى التوجه طويل الأجل في ميزان الادخار والاستثمار الأمريكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الشكل رقم (38)

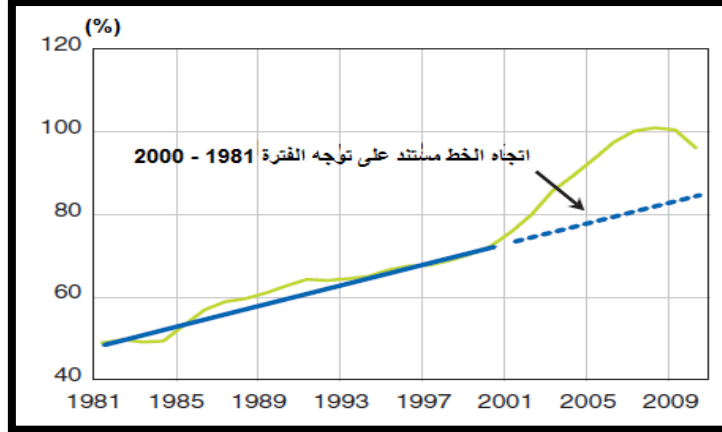
الشكل رقم(38): ميزان الادخار-الاستثمار الأمريكي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



Source: SHIRAKAWA Masaaki, **Global imbalances and current account imbalances**, Financial Stability Review, Banque de France, February, 2011, P.118

فمن الشكل رقم(38) يلاحظ توسع الادخار السلبي الصافي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقد الأول من القرن الجديد. والذي ترافق بتوسع الديون الأمريكية، وبشكل خاص الديون الأسرية، وأظهرت انحرافات كبيرة في التوجه طويل الأمد كما هو موضح في الشكل رقم (39)

الشكل رقم(39): ديون القطاع الأسري في الولايات المتحدة الأمريكية(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



Source: SHIRAKAWA Masaaki, **Global imbalances and current account imbalances**, Op.Cit, P.118

فيُرجع بعض الاقتصاديين الهبوط في نسب الادخار الأمريكية إلى عوامل هيكلية كانهخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل، بالتزامن مع الحيرة الاقتصادية مع بداية ثمانينيات القرن الماضي. علاوة على ذلك يفترض البعض بأن زيادة عجز الحساب الجاري يعود إلى ارتفاع أسعار الأصول بشكل كبير

قبل الأزمة المالية العالمية، وشجعت توقعات الزيادة الأكبر في أسعار الأصول توسع الاستهلاك على حساب الادخار.¹

وبالتالي نجد أنَّ اختلال التوازن بين الاستثمار والادخار في بلدان الفائض - بشكل خاص الصين - قاد بشكل رئيسي لزيادة الادخار عن الاستثمار. بالرغم من أنَّ الاستثمار ارتفع وتزايد في بلدان الفائض إلا أنَّ الادخار كان أكبر ويتزايد بمعدلات أسرع. فتخمة الادخار في بلدان الفائض أدت إلى إنتاج تدفقات رأسمالية صافية كبيرة سمحت للولايات المتحدة الأمريكية - وبلدان عجز أخرى - أن تُموّل عجزها بالاقتراض المستمر من الخارج.²

سادساً - أخطار اختلال التوازن العالمي:

هناك ثلاثة آراء سائدة في النقاش حول الأخطار المحتملة لاختلال التوازن:

(1) إنَّ عجز الولايات المتحدة بدون مخاطر، فهو عبارة عن انعكاس لتخمة الادخار "saving glut" في آسيا وأماكن أخرى إلى جانب وجود مستوى عالٍ من الثقة في استقرار الاقتصاد الأمريكي.

(2) إنَّ بلدان الفائض والعجز شكلت بشكل عام نظاماً غير رسمي "Bretton Woods2" وهو عبارة عن نظام عملات مع درجة عالية من الاستقرار.

(3) إنَّ عدم التوازن يمثل خطراً، ويقود عاجلاً أم آجلاً إلى تخفيض كبير في قيمة الدولار الأمريكي، والذي بدوره سيضر بشكل رئيسي بنمو اقتصادات بلدان الفوائض، وكامل الاقتصاد العالمي، لذلك يحتاج إلى عمل جماعي.³

سابعاً - اختلال التوازن العالمي والأزمة المالية العالمية 2008:

كانت هناك آراء متضاربة بأنَّ اختلال التوازن العالمي لعب دوراً رئيسياً في الأزمة المالية العالمية، فالبعض أيدَّ والبعض الآخر رأى بأنَّ الارتباط كان ضعيفاً بينهما. في حين يرى آخرون بوجود علاقة بينهما.

(1) الارتباط الضعيف

يرى بعض الاقتصاديين بأنَّ اختلال التوازن العالمي لم يكن له صلة وثيقة بالأزمة المالية العالمية الأخيرة. وحجّتهم استمرار التدفق الرأسمالي إلى الولايات المتحدة خلال الأزمة والذي قوى الدولار الأمريكي على النقيض من توقعات فرضية اختلال التوازن. ويُرجع هؤلاء الاقتصاديون سبب الأزمة إلى عدم كفاءة التنظيم المالي وضعف الإجراءات الإشرافية. ويصرون بأنَّ اختلال التوازن العالمي كان بالأحرى عرضاً جانبياً أو لعب دور متفرج بريء.

¹ KIM Khoongsoo, *Global balance and financial stability: twin objectives toward a resilient global economic system*, Op.Cit, P.64

² KING Mervyn, *global imbalance: the perspective of the Bank of England*, Op.Cit, P.75

³ DULLIEN Sebastian, others, *The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries*, Op.Cit, P37

(2) الارتباط القوي

وفقاً لهذه الفرضية يُرى بأنَّ اختلال التوازن العالمي لم يسبب مباشرةً الأزمة المالية العالمية، لكنّها لعبت دوراً حاسماً في تصعيد إمكانية تفشيها. فقبل الأزمة زادت بلدان فوائض الحساب الجاري حصصها من احتياطاتها الأجنبية كأصول محددة بالدولار الأمريكي (ذات معدلات فائدة منخفضة) وهي التي قادت إلى تشكيل فقاعة أسعار الأصول. ويمكن ذكر بعض وجهات النظر:

أ- وجهة نظر آلان غرينسبان Alan Greenspan

كانت هناك رؤية خاصة من قبل آلان غرينسبان، في تفسير الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وشاركه في ذلك بعض الاقتصاديين، فقد أكدت على وجود اتجاه طويل المدى لتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية طويلة المدى على المستوى العالمي في تلك الفترة، والذي سبب تضخماً في أسعار العقارات حول العالم. هذا التوجّه ظهر إثر انتهاء الحرب الباردة، عندما بدأت بلدان مثل الصين وفيما بعد روسيا الاتحادية، تُنتج بأسعار منخفضة للأسواق العالمية، بالإضافة إلى تحقيقها معدلات ادخار مرتفعة، تجاوزت فيها معدلات الاستثمار المحلية، خاصةً من قبل بعض البلدان الناشئة، التي حققت ضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة خلال الفترة 2000-2007، وهو ما دُعي بثُخمة الادخار العالمي (Global Saving Glut (GSG، والذي قاد إلى تضخم عالمي منخفض، وإلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية طويل الأجل، وساعد ذلك في ارتفاع أسعار المنازل في الولايات المتحدة- والتي نشأت في قطاع الرهن العقاري- وترافق ذلك مع التوسع في نشاطات التوريق من قبل الشركات المالية، التي واجهت طلباً قوياً على هذه المنتجات المهيكلية والمربحة للغاية. فوفقاً لغرينسبان، جاء الطلب على هذه المنتجات بشكل رئيسي من المشروعات التي ترعاها الحكومة- فاني ماي وفريدي ماك- والتي ادّعت أنّها تعرّضت لضغوطٍ من قبل الحكومة لزيادة توفير المساكن بأسعارٍ معقولة. بالإضافة إلى ذلك، جاء الطلب القوي من المستثمرين الماليين من داخل الولايات المتحدة وخارجها، وترافق ذلك مع تدهور معايير الإقراض وسوء التصنيفات الائتمانية والتفريط في تقدير حجم المخاطر.¹

ب- فرضية بن برنانكي Ben Bernanke

أشار بن برنانكي -رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي- إلى ما أطلق عليه بثُخمة الادخار العالمي، والتي تفترض من وجهة نظره بأنَّ هناك قوى* خارج الولايات المتحدة كانت لها قوة دفع رئيسية وراء العجز في الحساب الجاري الأمريكي. وتُشير هذه الفرضية - كما وضعها برنانكي - إلى عدة اتجاهات، بدأت تظهر منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، مثل شيخوخة السكان،

¹ DULLIEN Sebastian, and others, *The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries*, Op.Cit, P.26

* وخدم ذلك سياسياً بإلقاء اللوم على الصين.

وفرص الاستثمار الأقل في الدول النامية، وادخار الأسر المفرط في اقتصادات الأسواق الناشئة، وتراكم احتياطي العملات بشكل كبير في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية والدول المنتجة للنفط .

ففي بداية عام 2006 صرّح بن برنانكي "أعتقد بأنّ زيادة العجز التجاري للولايات المتحدة لم يكن نتيجة عجزٍ، وإنّما عبارة عن تُخمة الادخار الناتجة عن زيادة الادخار في آسيا وأوروبا، وبالتالي يمكننا إلقاء اللوم على بقية دول العالم الذين يدخرون بشكلٍ كبيرٍ، فهو ذنبهم يبيعوننا الأشياء، ثمّ يضعون كلّ أموالهم التي كسبوها مجدداً في الولايات المتحدة الأمريكية".¹

فهذه الفرضية ترى بأنّ الادخار الزائد في البلدان الناشئة الناجم عن ارتفاع معدلات الادخار، يُعتبر مسبباً أساسياً للعجز في الحساب الجاري الأمريكي. ووفقاً لهذا المنظور في عدم التوازن الخارجي، المشكلة صُنعت خارج الولايات المتحدة. فالافتقار للأسواق المالية المتطورة والمنفتحة، شجعت البلدان ذات المدخرات المرتفعة إلى التماس الوساطة في بلدان ذات أنظمة مالية متطورة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية²، لأنّها تقدم خدمات لتخزين الثروة، وتمثل هذه الخدمات قدرة الأسواق على توفير مزيج من المعدلات المعقولة للعائدات، والسيولة العالية. وكانت النتيجة تدفق رأس المال بشكل كبير إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والذي حافظ على معدلات فائدة منخفضة، ودفع إلى ضغط تصاعدي قوي على قيمة الدولار الأمريكي.

ويرى بعض الاقتصاديين أنّ تُخمة الادخار العالمي ستستمر إلى سنوات عديدة في المستقبل، الأمر الذي يدفع بدوره إلى استدامة العجز التجاري وزيادة الضغط على قيمة الدولار. وهذا التدفق المستمر لا يحول دون انخفاض قيمة الدولار، لكن سيدفعه إلى الانخفاض بشكل متواضع، وبقلل بشكل كبير من خطر حدوث أزمة الدولار. وبالتالي فإنّ تُخمة الادخار العالمي ساعدت في تفسير سبب ضخامة العجز التجاري للولايات المتحدة. كما فسرت انخفاض أسعار الفائدة³، فهي ترى بأنّ زيادة التدفق الرأسمالي* إلى الولايات المتحدة من بلدان الفائض - كان سبباً هاماً لانخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل الأمريكية خلال تلك الفترة عن ما هو متوقع.⁴

¹ WIGGIN Addison, *The Demise Of The Dollar*, John Wiley & sons. Inc, New Jersey, USA., 2008 , P.48

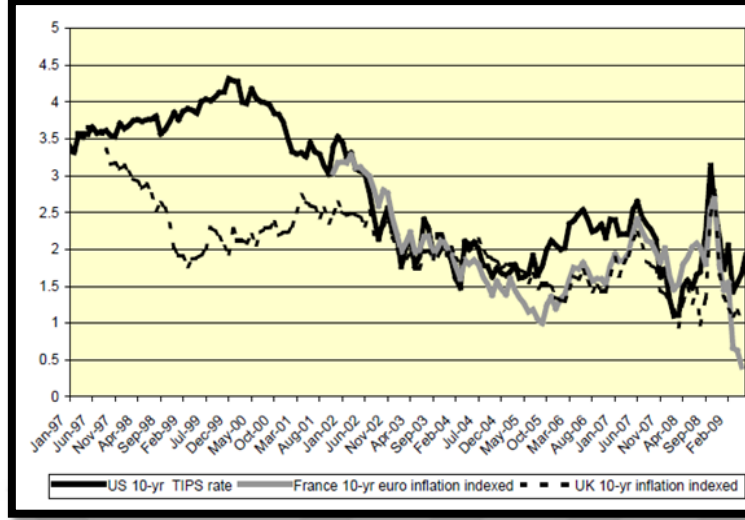
² CHINN M.D., *The Evidence and Financial Globalization*, Op.Cit, P.73

³ ELWELL Craig, *Dollar Crisis: Prospect and Implications*, Op.Cit, P.6.

* من خلال تفضيلهم الكبير للأصول الأمريكية الآمنة (كسندات الخزنة الأمريكية).

⁴ BERNANKE Ben S., *International capital flows and the returns to safe assets in the United States 2004- 2007*, Op.Cit, P.13

الشكل رقم (40): معدلات الفائدة الحقيقية طويلة الأجل



Source: OBSTFELD Maurice, ROGOFF Kenneth, **Global Imbalance and the Financial Crisis: Products of Common Causes**, Op.Cit, P.53

يرى الباحث أنّ كلاً من فرضية آلان غرينسبان وفرضية بن برنانكي ركزت على دور اختلال التوازن العالمي، وبشكل خاص من قبل دول الفائض، وأهملت دور السياسة التوسعية للاحتياطي الاتحادي الأمريكي خلال مطلع العقد الأول من القرن الجديد.

ج- وجهة نظر مجلس المستشارين الاقتصاديين Council of Economic Advisers

يمكن تلخيص الأزمة المالية العالمية وفقاً لمجلس الاستشاريين الاقتصاديين كما يلي:¹

- بدأت جذور الأزمة المالية العالمية الراهنة في أواخر تسعينيات القرن الماضي. فالزيادة السريعة في بلدان الدول النامية (تدعى أحياناً تخمة الادخار العالمي) أدت إلى تدفق كبير لرأس المال إلى الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى موجهة إلى الأصول الآمنة ذات العائد المنخفض، وشجعت العائدات المنخفضة نسبياً للأصول الآمنة المستثمرين للبحث عن عائدات أعلى لأصول أكثر مخاطرة. بالإضافة إلى التفريط (الامبالاة في تقدير حجم المخاطر) في عدد من الأسواق في الولايات المتحدة وفي الخارج، وعدم اليقين حول هذه المخاطر والموزعة في النظام المالي العالمي مهدت الطريق لضائقة مالية.

- وساعد تدفق رؤوس الأموال غير المكلفة على ازدهار الإسكان، فارتفعت قيمة أسعار المنازل بشكل كبير في بداية العقد الأول من القرن الجديد وازداد البناء أعلى بكثير من المستويات التاريخية. في نهاية المطاف بدأت أسعار المنازل بالانخفاض مع هذه التخمة في عرض المنازل.

¹ CHINN M.D., **The Evidence and Financial Globalization**, Op.Cit, P77.

- وبالتالي يعتقد بأنَّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين الأزمة المالية العالمية واختلال التوازن العالمي. ولكن يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً كل من السياسات الاقتصادية المتبعة في عدد من الدول في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (متضمنة الولايات المتحدة الأمريكية) والتشوهات التي أثرت في انتقال هذه السياسات من خلال الولايات المتحدة وفي نهاية المطاف من خلال الأسواق المالية العالمية.

يستنتج الباحث مما سبق بأنَّ البعض يرى اختلال التوازن العالمي هو المسبب الرئيسي للأزمة وآخرون يفضلون أن يلق بالمسؤولية على العوامل المحلية في الاقتصاد الأمريكي. إلا أنَّه من الملاحظ بأنَّ اختلال التوازن العالمي لعب دوراً أساسياً في الأزمة الأخيرة كما في عمليات تشكيل فقاعة الأصول، فأعتبر عاملاً أساسياً أضيف إلى الابتكارات المالية، والنمو السريع للوسطاء الماليين. فمنذ أوائل العقد الأول من القرن الجديد ازدادت الاستثمارات الأجنبية في المنتجات المالية الأمريكية بشكل كبير مثل السندات المالية المدعومة بالأصول، والتي ساعدت على تشكيل فقاعة أسعار الأصول من خلال توسع الائتمان السريع. وفي الوقت نفسه ارتبطت زيادة الثروة مع ارتفاع أسعار الأصول، وبناءً عليه زاد الاستهلاك بدرجة كبيرة وأدَّى إلى حلقة مفرغة من اختلال التوازن العالمي.

ثامناً – الأسباب العامة وراء اختلال التوازن العالمي:

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على وجود واستمرار اختلال التوازن العالمي:

(1) تُعتبر الاختلالات العالمية طويلة المدى من نتائج العولمة المالية. فيتم تحديد تحركات الأسعار بشكل متزايد من خلال تدفقات رأس المال بدلاً من الأسس الاقتصادية (كوضع الحساب الجاري). فالتدفقات الرأسمالية الضخمة تليها انتكاسات مفاجئة وحادة تؤدي إلى أزمة في سعر الصرف، وخاصة في البلدان الناشئة والنامية. فأخطار الاقتصاد الكلي الناجمة عن تقلبات التدفقات الرأسمالية لها أثر أكثر حدة في الاقتصادات الناشئة كما حدث في المكسيك 1994، وتركيا 1994 و2001، وعدد من الدول في سياق أزمة جنوب شرق آسيا 1997-1998، والأرجنتين 2001 كلها أمثلة لأزمات مرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال. وقد أدَّى كل منها إلى الركود الشديد مع انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي وبعضها كان له أثر طويل المدى. بالإضافة إلى أنَّ تحرير تدفقات رؤوس الأموال سمح للبلدان أن تحافظ على عجز (أو فوائض) عند مستويات مرتفعة ولفترة طويلة ممَّا هو عليه في نظام بريتون وودز.¹

(2) يُعتبر اختلال التوازن العالمي مشكلة معقدة وحلقة مفرغة ولدت من قبل كل من الدول المتقدمة والنامية من خلال سياساتها الاقتصادية الكلية:

¹ DULLIEN Sebastian, Others ,The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries, Op.Cit, P.7-8

أ- السياسات الاقتصادية الكلية التي طُبِّقَت في الاقتصادات المتقدمة في فترة ما قبل الأزمة. فسياساتهم النقدية كانت اقتراضية بشكل كبير ولفترة طويلة. فقد ركزت على مؤشر أسعار المستهلك، وأهملوا بعض المؤشرات الهامة للتهديدات المحتملة للاستقرار المالي كأسعار السلع والأصول.

وبالرغم من أن معدلات الفائدة المستهدفة للاحتياطي الفيدرالي بدأت بالارتفاع في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين معدلات الفائدة الأمريكية طويلة الأجل بقيت بدون تغيير. هذا الوضع غير العادي أنتج اختلال التوازن العالمي كنمو الفوائض التجارية في البلدان المصدرة والنامية، وشكَّلت احتياطات دولية، وتمَّ استثمار جزء كبير منها في سندات الخزنة الأمريكية، والذي أدَّى إلى المثابرة على السيولة الإضافية، وإنَّ التكاليف المنخفضة دفعت المصارف إلى أن تتحمل مخاطر مرتفعة وتساهم في عدم الاستقرار المالي.

ب- من جانب آخر فإنَّ اختلال التوازن العالمي كان جزئياً من خلال سياسات تابعة لبعض الدول النامية التي حفَّزت الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال عملاتهم المنخفضة القيمة، التي قادت إلى نمو كبير في احتياطات العملات الأجنبية والذهب.¹

(3) التباعد الكبير في اتجاهات الاستهلاك بين البلدان، وتُعتبر الصين والولايات المتحدة أمثلة جيدة، ففي الصين انخفضت مساهمة الاستهلاك أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الأخير. ومع انخفاض الاستهلاك في الصين والبلدان المماثلة الأخرى واجهت مدخرات مرتفعة أُعيد تدويرها في البلدان المتقدمة، والتي شجعت بدورها ازدهار الاقتراض في تلك البلدان، وقادت إلى أزمة في نهاية المطاف. أمَّا في الولايات المتحدة فإنَّ الاستهلاك حافظ على نموه سواءً بشكل مطلق أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مثيراً الطلب على الواردات. فالأسر في الولايات المتحدة استهلكت أكثر وأدَّخرت أقل كونهم بدوا أغنى، لأنَّ قيمة أصولهم المالية والعقارية كانت ترتفع بشكلٍ سريع، وكانت التوجهات تتوقع الاستمرار في الارتفاع، بسبب استمرار فقاعة أسعار الأصول في الولايات المتحدة.²

(4) نقص الأصول الآمنة: إنَّ التطور المالي عبر البلدان والمناطق كان غير متناظر سواءً من حيث أنظمة الحسابات الجارية وعرض وعمق الأسواق المالية المحلية، أو بشكل عام إمكانيتها لتوليد عرض كفؤ للأصول الآمنة والسائلة محلياً، لتشارك بشكل فعال في النظام المالي الدولي.

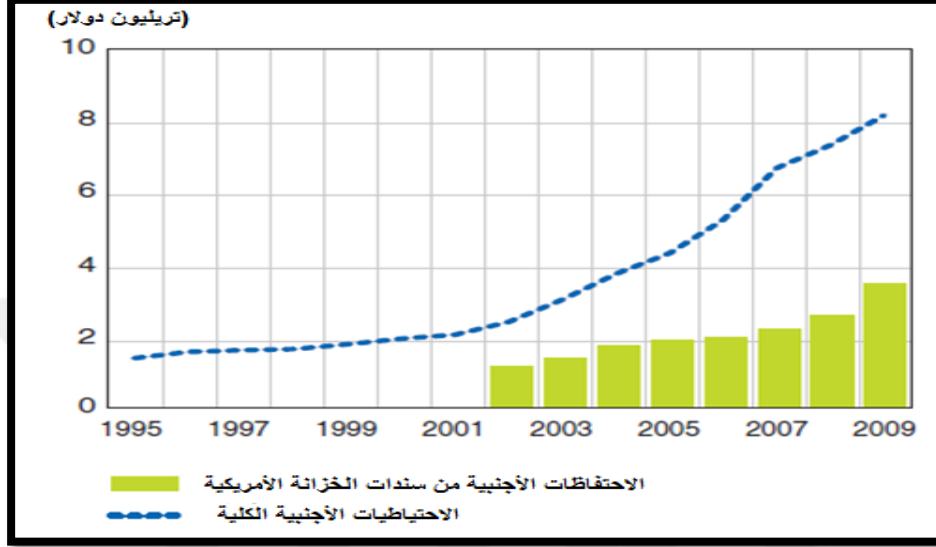
فيرى بعض الاقتصاديين بأنَّ أسباب اختلال التوازن العالمي تعود للعرض والطلب على الأصول الآمنة، والتي يفضلها العديد لسيولتها وأمنها المحسوس. فبعد أزمة العملة الآسيوية في تسعينيات القرن الماضي زاد الطلب على الأصول الآمنة من قبل البلدان الناشئة مشكِّلة كميات ضخمة

¹ IGNATIEV Sergey, **Global imbalances: common problem to solve for both advanced and emerging market economies**, Op.cit, P.54-55

² NOYER Christian, **Global imbalance and financial stability**, Op.Cit, P.108

من الاحتياطات بهدف الوقاية من احتمال حدوث أزمات أخرى. ومن جهة أخرى فإن انفجار فقاعة الأصول اليابانية في تسعينيات القرن الماضي وتباطؤ الاقتصاد الأوروبي أدى إلى إقبال منخفض على الأصول الآمنة المعروضة من قبلها، وبالتالي ركّز الطلب على الأصول الآمنة الأمريكية مؤديةً إلى اختلال التوازن بين العرض مع الطلب على الأصول الآمنة في أوائل القرن الجديد¹.

الشكل رقم(41):الاحتياطات الأجنبية الكلية والاحتفاظات الأجنبية من سندات الخزنة الأمريكية



Source: KIM Ghoongsoo, **Global balance and financial stability: twin objectives toward a resilient global economic system**, Op.Cit, P.65

وبالتالي فإنّ النقص في عرض الأصول الآمنة على الصعيد الدولي أُعتبر حافزاً للقطاع المالي الخاص في الولايات المتحدة بتوليد أصول آمنة ظاهرياً، مستنداً إلى الابتكارات المالية. فالاقتصاد الأمريكي ونظامه المالي وحده لديه المهارة والقدرة على إنتاج أصول آمنة وسائلة بكميات كبيرة. وتُعتبر أسواق رأس المال الأمريكية على نحو طبيعي مغناطيس للمدخرات العالمية، وبشكل خاص في احتياطات العملات الأجنبية الرسمية، كما أنّ الهندسة المالية والتقدم التقني سمح للمؤسسات المالية الأمريكية أن تصنع منتجات معقدة، والتي فهمت بأنّها آمنة لكن ظهرت بأنّها هشة جداً.²

(5) هيمنة الدولار الأمريكي كعملة احتياط: ويُعتبر أحد الأسباب الرئيسة لاختلال التوازن العالمي اعتماد النظام النقدي الدولي بشكل كبير على هيمنة الدولار كعملة احتياط، وافتقاره إلى الأدوات اللازمة لتأمين السيولة العالمية. فيسبب وضع عملة الاحتياط الرئيسة للدولار نمواً في العجز المزدوج الأمريكي (عجز الحساب الجاري والمالي) جاعلاً الأمر سهلاً في التمويل، بالإضافة إلى أنّه يعيق تخفيض العجز المالي الهيكلي للولايات المتحدة الأمريكية.³

¹ KIM Ghoongsoo, **Global balance and financial stability: twin objectives toward a resilient global economic system**, Op.Cit, P.65

² NOYER Christian, **Global imbalance and financial stability**, Op.Cit, P.108

³ IGNATIEV Sergey, **Global imbalances: common problem to solve for both advanced and emerging market economies**, Op.Cit, P.56

ممّا تقدم يرى الباحث أنّ إصلاح أو على الأقل تخفيض اختلال التوازن العالمي في السنوات التالية يتطلب العمل على المستويات المحلية والدولية. إعادة التوازن العالمي سيكون بلا شكّ عملية بعيدة المدى. فالعديد من الملامح* لبيئة ما قبل الأزمة لازالت موجودة ومستمرة لبعض الوقت. فكل البلدان تعلم بأنّ إعادة التوازن ضروري لكن هناك اختلاف واضح في طريقة الضبط. فبلدان الفائض التي تواجه بالحاجة إلى تغييرات هيكلية بعيداً عن الاعتماد على الصادرات وبلدان العجز التي تحتاج أن تعدل عن طريق تخفيض عبء الدّين كل من القطّاع الخاص والعام، كما أنّ الحديث عن نزاعات العملة تعتبر علامة الخلاف الأكبر.

* فالنسبة للبلدان الناشئة فهناك العديد من العوامل التي تقف وراء معدلات الادخار العالية لهذه البلدان والتي لم تتغير بعد الأزمة كالتحول السكاني والأنظمة المالية المحلية غير المتطورة. أما العوامل بالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة فهي التقدم التقني والضعف من العالم الناشئ بالإضافة إلى البطالة.

المبحث الثالث

تكتل دول البريكس (القطب الاقتصادي الصاعد)

• مقدمة:

إنَّ من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، والتي تشكّل نطاقاً تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محله في هذا المجال التكتل الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة على الصعيد الدولي.¹ فالتوجه نحو التكتلات ينبع من وعي كثير من الدول بأهمية هذا التوجه في مواجهة القطب الاقتصادي الأوحـد - الولايات المتحدة الأمريكية- وبناءً على ذلك ظهرت العديد من التكتلات لعل أهمها وأحدثها ما يدعى بتكتل دول البريكس BRICS.

تُعتبر مجموعة بريكس المبادرة العالمية الهامة الأولى غير الغربية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي تضم خمس قوى رئيسية ناشئة تقع في أجزاء مختلفة من العالم هي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، والحرف الأول اللاتيني من أسماء هذه الدول يشكل كلمة "بريكس"، ويمكن أن يُطلق على تجمع بريكس أيضاً اسم (R-5) إشارة لأسماء عملات الدول الأعضاء (ريال برازيلي، روبل روسي، روبية هندية، رنمينبي صيني، راند جنوب افريقي (مرجع الحروف الأولى بريكس)).²

تتميّز مجموعة بريكس عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل بعدم وجود رابط مشترك بين الدول الخمس سواءً سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، كما أنَّه لا يربطها نطاقاً جغرافياً أو إقليمياً، فهي تأتي من أربع قارات مختلفة وأنَّ اهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية، ولا يتعرض إلى أيّ قضايا سياسية إلا إذا كانت مرتبطة بالشأن الاقتصادي العالمي من قبل مقترحات مثل طرح عملة دولية جديدة أو إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين.³

¹ عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي: الآليات، الخصائص، الأبعاد، دار النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 99.

² العسومي محمد، مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 19، الإمارات، أيلول، 2013، ص 65.

³ سعد فارس، عندما تقول دول بريكس لا لأمريكا، مجلة البناء، العدد 1670، 25 كانون الأول، 2014، ص 13.

أولاً- نشوء دول بريكس:

ظهرت تسمية "بريك" في تشرين الثاني من عام 2001، حين عبّر كبير اقتصاديي البنك الاستثماري الأمريكي (غولدمان ساكس) جيم أونيل لأول مرة، عن رأيه¹ بأن اقتصادات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصادات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن الحالي. وقد استخدم أونيل مصطلح "بريك" كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيداً عن مجموعة الدول السبع، باتجاه دول العالم النامي- في ذلك الوقت- بزعامة الصين والهند والبرازيل وروسيا.²

يصف المفكر الاقتصادي جوزيف ستيجلز الحائز على جائزة نوبل في عام 2001، إنشاء البريكس بالمبادرة الجيدة للاقتصاديات الصاعدة لكي تتخلص من التبعية وتحقق توازناً للقوى، بل إن العالم في حاجة ماسة لها للرفع من النمو الاقتصادي العالمي. وتتقدم دول البريكس بخطوات واثقة نحو مساعيها معتمدة على جهودها المضنية في سبيل التكامل الاقتصادي وبسط نفوذها العالمي.³

وفي عام 2009 شكّلت اقتصادات البريك BRIC مجموعة وحضرت القمة الأولى في كاترينبيرغ في روسيا، وفي نيسان من عام 2010 انضمت إليها جنوب أفريقيا لتصبح دول بريكس BRICS.⁴ وإن عملية ضم جنوب أفريقيا، خضعت لاعتبارات سياسية وجغرافية أكثر منها اقتصادية أو تجارية. ف كوريا الجنوبية والمكسيك وتركيا تُصنّف ضمن الاقتصادات الصاعدة، وكانت تملك مشروعية أكبر في الانضمام إلى "بريك" مقارنة بجنوب أفريقيا. فالدول الثلاث تشارك كل منها بما يقارب 1% في الاقتصاد العالمي. لكن رأت الصين ضرورة ضم دولة أفريقية مهمة إلى المجموعة باعتبار أن الصين هي الشريك التجاري الأول لجنوب أفريقيا ولتكون بوابة "بريك" إلى قارة أفريقيا في ظل السباق الأمريكي - الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة. بالإضافة إلى أن جنوب أفريقيا تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة، فهي تشرف على المحيطين: الأطلسي غرباً والهندي شرقاً من ناحية الجنوب عبر طريق رأس الرجاء الصالح.⁵

¹ الدراسة التي قام بها الاقتصادي الأمريكي جيم أونيل بعنوان "حلم البريك: الطريق نحو 2050"، حيث أسرد أن بوصلة التحكم في الاقتصاد العالمي تتجه نحو دول جديدة كالبرازيل، روسيا، الهند والصين ستسحب البساط عن القوى الاقتصادية التقليدية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

² دياب أحمد، البريكس تكتل القوى الصاعدة، مركز الأهرام، نسخة على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=673776&eid=35>

³ بلفلاح يونس، واقع وأفاق العلاقات العربية بمجموعة بريكس، معهد العربية للدراسات، نسخة على الموقع الإلكتروني: <http://studies.alarabiya.net/reports>

⁴ SLOBODNIKOVA Olga, NAGYOVA Renata, *Global Influence of the BRIC countries*, University of Ostrava, Ostrava, Czech Republic, 2011, P.303

⁵ دياب أحمد، البريكس تكتل القوى الصاعدة، مرجع سبق ذكره، نسخة على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=673776&eid=35>

وبيّن هذا النوع من التكتلات بأنّ هناك نمطاً من التشاركية العالمية فتشارك المجموعة بالأمور التالية:

- حالياً كل أمم البريكس لديها رأياً محدوداً في السياسات النقدية العالمية بالرغم من قوة اقتصاداتها.
 - إنّ هذه البلدان لديها رأياً محدوداً أيضاً في الاجتماعات السياسية والاقتصادية العالمية.
- وكاقتصادات قوية ومستمرة يرون بأنّ الاقتصاد العالمي يسيطر عليه بالدرجة الأولى من قبل الغرب وبلدان متقدمة أخرى، وبهذا الغرض يخدم تكتل البريكس غرض وجوده كمجموعة مفيدة بشكل متبادل للتأسيس بشكل أولي، وتعاون اقتصادي بشكل أكبر.¹

ثانياً - قمم دول بريكس:

عقدت دول بريكس قممها الأولى عام 2009 في بيكاترينبرغ/ روسيا، والقمة الثانية عام 2010، في العاصمة البرازيلية، وناقشت فيها المسائل المتعلقة بالتجارة البينية بين الدول الأعضاء، وكذلك توقيع اتفاقات بالغة الأهمية بين مؤسساتها المالية، وعقدت القمة الثالثة عام 2011 في الصين، حيث أكدت فيها على أهمية إصلاح منظومة التمويل العالمية والنظام النقدي والمالي الدولي القائم، وتتويج نظام عملة الاحتياط الدولي الذي يسيطر عليه حالياً الدولار الأمريكي. ووقعت اتفاقاً إطارياً للتعاون بين بنوك دولها الأعضاء في شتى المجالات، وعقدت القمة الرابعة عام 2012 في نيودلهي/ الهند، حيث تمّ الاتفاق على تشكيل بنك تنمية اتحادي للمجموعة الصاعدة الجديدة. وعقدت القمة الخامسة عام 2013 في ديرين/ جنوب إفريقيا، بحثت فيها وضع استراتيجية طويلة الأمد للتعاون الاقتصادي من شأنها أن تراعي خطط التنمية في كل بلد، وتساهم في الوقت ذاته في نمو اقتصادات بلدان المجموعة. وأخيراً عُقدت القمة السادسة عام 2014 في مدينة فورتاليزا/ البرازيل، وعقد زعماء البرازيل ديلما روسيف، وروسيا فلاديمير بوتين، والهند ناريندرا مودي والصين شي جين بينغ وجنوب إفريقيا جاكوب زوما، اجتماعين، أحدهما مغلق وآخر موسع. هذه الاجتماعات أعطت القمة السادسة طابعاً سياسياً، ميّزها عن القمم السابقة التي ساد عليها الطابع الاقتصادي، مما يعكس تحولات هامة على الساحة الدولية، وسعيّاً من هذه المجموعة لكسر منظومة القطب الأوحّد التي لم تعد تتناسب مع الوضع الدولي، والتي فشلت في مواجهة المشكلات المتصاعدة على الساحة الدولية، بل ولعبت دوراً واضحاً في تأجيحها. صادق قادة المجموعة على اتفاقية إنشاء صندوق احتياطات نقدية للدول الأعضاء واتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد للمجموعة. وهو الأمر الجديد في القمة الجديدة وتاريخ البريكس والعالم. وحسب العديد من المراقبين إنّ القمة السادسة لمجموعة بريكس، وما صدر عنها تعتبر خطوة مهمة في عملية الانتقال من النظام العالمي أحادي القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب. كما أنّ

¹ NARAYANASWAMI Karthik, **BRIC Economics & Foreign Policy**, American Foreign Policy, Harvard University, 2013, P.11

القمة البرازيلية أدت إلى توقيع زعمائها على اتفاقيتين لإنشاء بنك التنمية الاتحادي وصندوق للاحتياجات النقدية، كمؤسستين مائيتين تابعتين لمجموعة بريكس، لديهما القدرة على تقديم مساعدات وقروض لتمويل المشروعات طويلة الأمد وفق شروط تتفق عليها الدول الخمس. ويقوم إنشاء البنك الاتحادي على حل مشكلة نقص رؤوس الأموال في مشروعات التنمية بالدول النامية، كما يزيد من وزن دول بريكس في المفاوضات الهادفة إلى إصلاح النظام المالي الدولي.¹

ثالثاً - إمكانيات دول بريكس:

بزغ نجم الصين مع مطلع القرن الجديد وتجاوزت القوى الاقتصادية الكبرى في العالم الواحدة تلو الأخرى. إذ بعد أن تجاوزت فرنسا ثم بريطانيا جاء دور ألمانيا ثم اليابان لتحل الصين في الوقت الحاضر المركز الثاني كأكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن بذلك بل أنها تسعى إلى تجاوز الولايات المتحدة. ففي عام 2012 تحولت إلى أكبر مستورد للنفط في العالم كما أنها تجاوزت الولايات المتحدة كأكبر مصدر في العالم خلال الفترة نفسها. وفي الاتجاه نفسه تسير الهند بتحقيقها واحد من أعلى معدلات النمو في العالم بالإضافة إلى قوى اقتصادية صاعدة أخرى مثل كوريا الجنوبية والبرازيل وإندونيسيا والمكسيك. من هنا فإن هذه التغيرات الهائلة في ميزان القوى الاقتصادية على المستوى العالمي لا بد أن تجد لها انعكاسات على الصعيد الدولي.²

وتتملك دول بريكس عدة مقدرات* تشكل اللبنة الداعمة لكيان متين. فنجد داخل هذا التجمع دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن هما روسيا والصين. كما تتوفر على قدرة عسكرية كبيرة إذ نجد أن ثلاث من دول البريكس تصنف من بين العشر جيوش الأوائل في العالم من حيث التعداد، والنفقات ونوعية السلاح وهي: روسيا والصين والهند.³

أما على المستوى الاقتصادي، تزخر دول البريكس بموارد جغرافية وبشرية هامة. ووفقاً لما ذكر صندوق النقد الدولي، فإن التقديرات تشير إلى أن المجموعة الخماسية التعاونية، والتي تشكل مساحتها ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب 40 % من سكان الأرض.⁴ حققت ناتجاً محلياً إجمالياً اسمياً مجمعاً يقدر بحوالي 13.6 تريليون دولاراً أميركياً عام 2012، وهو ما يقدر بـ 19.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العالم.⁵

¹ خليفة محمد، بريكس والتحولات الدولية، 27/ يوليو / 2014 ، نسخة إلكترونية:

<http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/4b0c04e0-293c-4e3b-8bbb-d0d4aba816c5>

² العسومي محمد، مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 65

* لمزيد من المعلومات انظر الملحق رقم (1).

³ بلفلاح يونس، واقع وأفاق العلاقات العربية بمجموعة بريكس، مرجع سبق ذكره، نسخة على الموقع الإلكتروني:

<http://studies.alarabiya.net/reports>

⁴ <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3>

⁵ سعد فارس، عندما تقول دول بريكس لا لأمريكا، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الجدول رقم(29): مقارنة بين بلدان بريكس عامي 1990 - 2010

البلد	الترتيب العالمي من حيث الناتج	الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولاراً)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولاراً)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولاراً أمريكياً)
		2010	1990	2010	1990
البرازيل	8	2,172	508	2.9	3.3
روسيا	6	2,223	-	3	-
الهند	4	4,060	326	5.4	3.1
الصين	2	10,086	390	13.6	3.9
جنوب أفريقيا	26	524	112	0.7	0.9

Source: SINGH Suresh, DUBE Memory, **BRICS and the World Order ABeginner**, Foreign Policy, March, 2011, P.9

ومن خلال المقارنة بين عامي 1990 وعام 2010 كما هو موضح في الجدول رقم(29) يلاحظ تنامي دور دول بريكس على الصعيد العالمي.

وتتقد بلدان بريكس قاطرة النمو الاقتصادي بتحقيقها لما يقارب 25% من الدخل القومي العالمي بما قيمته 7 تريليونات دولاراً، ومن المتوقع أن تبقى مجموعة بريكس المصدر الأكثر أهمية للنمو العالمي.¹

الجدول رقم(30): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس في عام 2010

دول بريكس	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب أفريقيا
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي	7.5%	4%	8.8%	10.4%	2.8%

Source: KNOKE Irene, others, **The Role of BRICS In The Developing World**, Directorate-General for External Policies, Policy Department , Germany, April, 2012, P.17

فوفقاً للتقديرات العائدة إلى الأمم المتحدة في عام 2010 يُلاحظ تحقيق معظم بلدان بريكس لمعدلات نمو مرتفعة وتغلبها على الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية.

وعند الأخذ بعين الاعتبار مؤشراً آخر للقدرات وهو الاحتياطيات من العملات الأجنبية والذهب فيرى بأن دول بريكس احتفظت بكميات ضخمة من هذه الاحتياطيات لدى بنوكها المركزية وتجلى ذلك بوضوح خلال العقد الأول من القرن الجديد، كما هو موضح في الجدول رقم(31)

¹ بلفلاح يونس، واقع وأفاق العلاقات العربية بمجموعة بريكس، مرجع سبق ذكره، نسخة على الموقع الإلكتروني: <http://studies.alarabiya.net/reports>

الجدول رقم (31): الاحتياطات الكلية (تتضمن الذهب والدولارات الأمريكية)

البلد	2000	2010	نمو عشر سنوات
البرازيل	33	289	776%
روسيا	28	479	1611%
الهند	41	300	632%
الصين	172	2,914	1594%
جنوب افريقيا	8	44	450%
بريكس	282	4,026	1328%
العالم	2231	10786	383%

Source: **RAMPRASAD** Bandi, **BRICS and the Global Economy**, Financial Technologies Knowledge Management Company Limited (FTKMC), Mumbai, India, 2013, P.12

فيلاحظ من الجدول رقم (30) شكّلت الاحتياطات الدولية لبلدان بريكس أكثر من أربع تريليونات دولاراً في عام 2010 - وللصين الحصة الأكبر بتحقيقها قرابة 3 تريليون دولاراً- ويمثل قرابة 40% من الاحتياطات العالمية. وترتب بلدان البريكس عالمياً كالتالي: أولاً الصين قرابة 3 تريليون دولاراً، والثالث روسيا 483.1 مليار دولاراً، والبرازيل تأتي في المركز السادس 290.9 مليار دولاراً والهند في المركز السابع 284.1 مليار دولاراً.¹

وفى تحول مذهل للثروة، فإنّ الدول الصاعدة، بما لديها من احتياطي من العملات الأجنبية، هي التي تمول حالياً العجز المتصاعد للاقتصادات الغنية، وعليه فإنّ بلدان بريكس، بثقل أعضائها، تستطيع أن تمارس نفوذاً مالياً عالمياً ملحوظاً إذا تعاونت بشكل جماعي.²

رابعاً- دول بريكس والاقتصاد العالمي*:

1) توسع بلدان بريكس في الاقتصاد العالمي

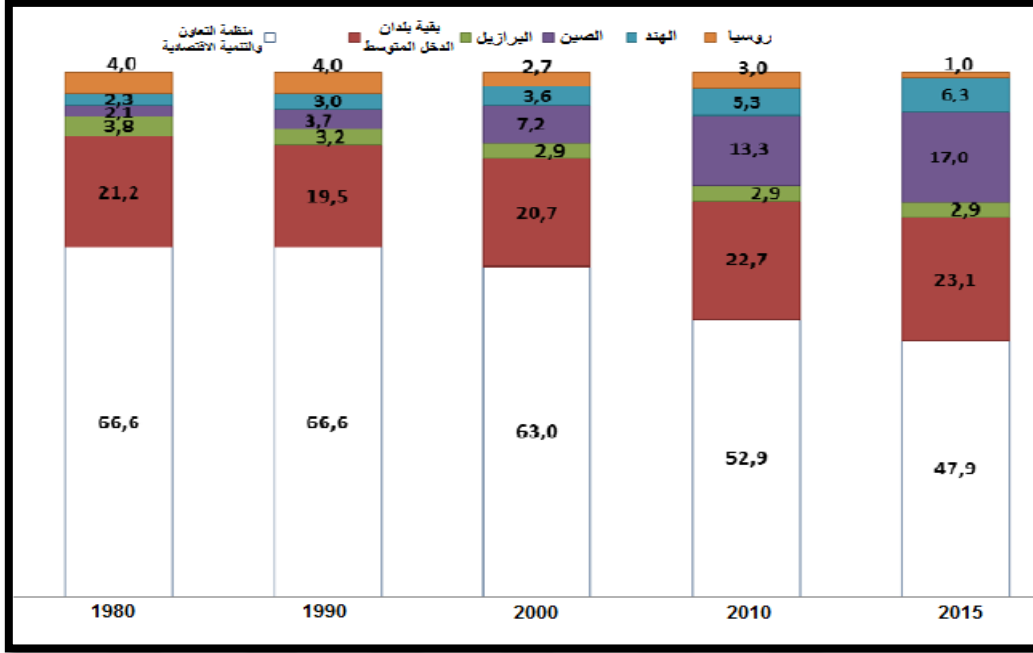
منذ مطلع القرن الجديد دخلت بلدان بريكس مرحلة انتقالية بانتقالها من البلدان ذات الاقتصادات النامية إلى البلدان ذات الاقتصادات الصاعدة من خلال دعم وتوسع موقعها في الاقتصاد العالمي.

¹ **SLOBODNIKOVA** Olga, **NAGYOVA** Renata, **Global Influence of the BRIC countries**, Op.Cit, P.303-304

² **العسومي** محمد، مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص65.

* للمزيد انظر الملحق رقم (3)

الشكل رقم (42) مساهمة بريكس في الدخل القومي الإجمالي العالمي (وفق تعادل القوى الشرائية)



Source: KNOKE Irene, others, *The Role of BRICS In The Developing World*, Op.Cit, P.8

ويظهر الشكل رقم(42) توسع مساهمة الصين والهند والبلدان متوسطة الدخل في الدخل الإجمالي العالمي على حساب بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وحافظت البرازيل إلى حدٍّ ما على مساهمة مستقرة بينما المساهمة الروسية يتوقع لها الانخفاض في المستقبل. وبحلول عام 2015 من المتوقع بأن بلدان بريكس والبلدان متوسطة الدخل أن تنتج أكثر من 50% من الدخل العالمي.

تلعب مجموعة الاقتصادات الناشئة دوراً حاسماً إن لم يكن منظماً في الاقتصاد العالمي. فهناك

ثلاث خصائص رئيسية تؤكد الصلة الوثيقة لدول بريكس كمركز قيادي:

1- الحجم البارز لاقتصاداتهم.

2- معدلات النمو القوية مؤدية إلى زيادة هامة في الاقتصاد العالمي.

3- المطالبة بصوت سياسي أكبر في هيكل الحكومي الدولي والذي يتناسب مع منزلتها الاقتصادية.

بالنسبة لعدد من الاقتصادات الصاعدة فيبدو بأنها تمتلك واحد أو اثنان من هذه الصفات. فمثلاً مجموعة الأحد عشر¹ والتي حسنت موقعها في الاقتصاد العالمي بطريقة مشابهة، ولكن لم تجمع العوامل الثلاث مجتمعة كدول بريكس.

وعلى الرغم من انضمام جنوب إفريقيا لمجموعة بريكس إلا أنها لا تجمع الخصائص السابقة، فاقتصادها أصغر بكثير من الاقتصادات الأربعة، والناتج المحلي الإجمالي فقط ثلث البرازيل وروسيا وأجزاء من الاقتصاد الصيني والهندي، إلا أن اقتصاد جنوب إفريقيا يعتبر الاقتصاد الإفريقي القائد

¹ تتضمن مجموعة الأحد عشر: بنغلادش ومصر واندونيسيا وإيران وكوريا والمكسيك ونيجيرو وباكستان والفلبين وتركيا وفيتنام.

وأصبح أحد أهم الممثلين السياسيين في القارة، والأمة الإفريقية الوحيدة التي لها مقعد في مجموعة العشرين.¹

(2) التأثير المالي للمجموعة في الاقتصاد العالمي

تسعى المجموعة التأثير في سير الاقتصاد العالمي ولاسيما الجوانب المالية المهمة باعتبار أن عالم المال المحرك الأساسي للاقتصاد الدولي وهي تتهم الغرب ومؤسساته بأنه المسؤول الأول عن حدوث الأزمة المالية العالمية، وعن الاضطرابات في أسواق المال بسبب تراخي السياسات المالية. وضمن هذه التوجهات المهمة لمجموعة بريكس جاء قرارها في قمتها الرابعة عام 2012 في العاصمة الهندية نيودلهي الخاص بتأسيس بنك للتمويل والتنمية برأسمال يبلغ 100 مليار دولاراً ومتابعة تأسيس هذا البنك في القمة الخامسة التي عقدت في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا في شهر آذار 2013، وبعد دور بنك بريكس مماثلاً للدور الذي يقوم به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إذ أشار وزير المالية الهندي شيدامبار إلى أن "بنك بريكس يهدف إلى إكمال المؤسسات المالية التي يهيمن عليها الغرب" وينظر إلى بنك بريكس على أنه أسس لتحدي القواعد التي وضعتها المؤسسات المالية القائمة حالياً كالبنك الدولي وزيادة في قدرة بلدان بريكس على مواجهة الأزمات العالمية. ويتوقع أن يكون للبنك الجديد دور مهم في تعزيز مكانة مجموعة بريكس بوصفها لاعباً رئيسياً في العلاقات التجارية والمالية الدولية. كما سيساهم في توفير الائتمان لبلدان المجموعة وتنمية التبادل التجاري بينها.²

(3) الأسواق المالية لدول بريكس

توسعت الأسواق المالية في مجموعة بريكس بطريقة سريعة مع النمو الاقتصادي، فبين عامي 1990 و 2010 ارتفع رأسمال الأسواق للبرازيل من مستوى منخفض 4% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 74%، والهند من 12% إلى 93%، وروسيا والصين من تقريباً لا شيء إلى 70% و 81% على التوالي. في جنوب أفريقيا ازداد أكثر من الضعف من 123% إلى 278%.³

(4) البريكس وتأثيرها في التجارة الدولية

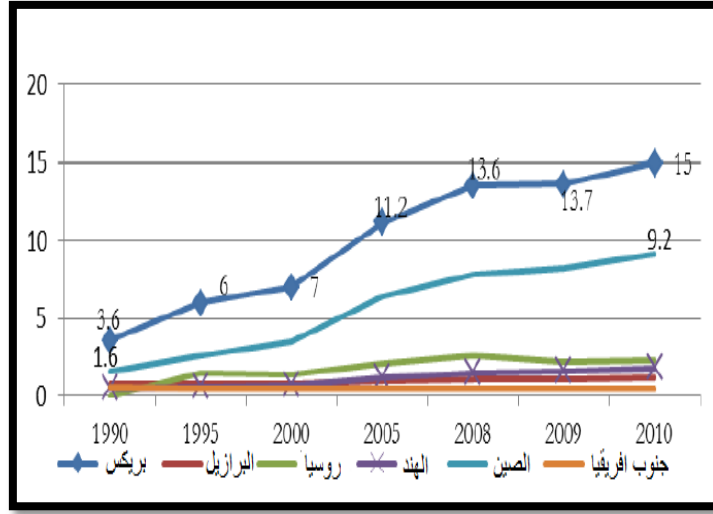
خلال العقدين الأخيرين زادت حصة بلدان بريكس في التجارة العالمية بشكل ملحوظ - كما هو الحال بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العالمي - كما هو موضح في الشكل رقم (43).

¹ KNOKE Irene, others, **The Role of BRICS In The Developing World**, Op.Cit, P.8

² العسومي محمد، مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 66.

³ RAMPRASAD Bandi, **BRICS and the Global Economy**, Op.Cit, P.4

الشكل رقم(43): التوجهات في مساهمة بريكس في التجارة العالمية(%) 1990 - 2010



Source: SINGH Suresh, DUBE Memory, BRICS and the World Order A Beginner, Op.Cit, P.10

يلاحظ من الشكل رقم(43) بأن مساهمة بلدان بريكس ارتفعت من حوالي 3.6% في عام 1990 إلى أكثر من 15% في عام 2010، والمساهمة الرئيسية في الارتفاع نسبة إلى الصين، من أقل من 2% إلى أكثر من 9%. وهذا لا يعني بأن بلدان بريكس الأخرى لم تزد مساهمتها فمساهمة البرازيل زادت من 0.8% إلى 1.2%، والمساهمة الروسية زادت من 1.5% إلى 2.3%، والهند من 0.5% إلى 1.8%. إلا جنوب إفريقيا البلد الوحيد في المجموعة الذي مساهمته في التجارة الدولية بقيت ثابتة خلال العقدين الماضيين.

أما بالنسبة لحجم التجارة السنوية بين الأعضاء الخمسة في البريكس ففي أيلول 2012 زاد بنحو ست مرات في العقد الأول من القرن الجديد ليصل إلى 300 مليار دولاراً العام الماضي. إنَّ حصة التجارة البينية لدول البريكس بناءً على الرقم المعلن في 2012، وهو 300 مليار دولاراً يضعها في موقع متأخر بالنسبة إلى تكتل يراد له أن ينتج بديلاً نقدياً، ولكن بالإطلاع على معدل نمو هذه التجارة البالغ 600 في المائة في عقد واحد يعطي أفقاً واسعاً للمستقبل، فقد أسست بلدان البريكس بنكاً للتمويل يبلغ رأسماله 100 مليار دولاراً في هذا العام. كما أنَّ حصة هذه البلدان من تبادلاته التجارية مع العالم الخارجي آخذة في النمو خلافاً لتراجعات حصص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية.¹

¹ سعد فارس، عندما تقول دول بريكس لا لأمريكا، مرجع سبق ذكره، ص13.

الجدول رقم(32): حجم التجارة السلعية والخدمات لدول بريكس مقابل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عام 2012

الدولة	حجم التجارة السلعية بمليارات الدولارات	نسبة مساهمتها (%)	حجم الخدمات التجارية	نسبة مساهمتها (%)
الصين	3867	10	470	5
روسيا	864	2	162	2
الهند	748	2	268	3
البرازيل	476	1	116	1
جنوب أفريقيا	211	1	رقم قليل جدا	
الولايات المتحدة	3882	10	1032	12
الاتحاد الأوروبي	4468	12	1482	17

المصدر: سعد فارس، عندما تقول دول بريكس لا لأمريكا، مرجع سبق ذكره، ص13.

فوفقاً للجدول رقم(32) يُلاحظ أنَّ حصة دول البريكس في التجارة الدولية السلعية هي 15 في المئة تقريباً و 11 في المئة تقريباً من الخدمات التجارية العالمية، وهي لا تقيّم كلها بالدولار، فمنها ما يتم وفق عملات محلية لشركاء البريكس التجاريين، لكن هذه التعاملات لا تزال قليلة نسبياً، ففي خطوة جريئة أخرى قررت بلدان بريكس اعتماد عملاتها الوطنية في التبادل التجاري فيما بينها بدلاً من المرور عبر الدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي، مما سيعزز مكانة عملاتها الوطنية في أسواق المال العالمية، ويحقق لها الكثير من المكاسب والاستقرار المالي والنقدي الذي تحتاج إليه في أسواق المال الدولية.¹

5- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

ازداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لدول بريكس بشكل ملحوظ خلال العقد الأول من القرن الحالي كما هو موضح في الجدول رقم(33).

الجدول رقم(33): توجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى دول بريكس (ملايين الدولارات) 2000-2010

الأعوام	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب أفريقيا	الإجمالي
2000	2.282	3.177	514	916	271	7.159
2001	2.258-	2.533	1.397	6.885	3.178-	5.380
2002	2.482	3.533	1.678	2.518	398-	9.813
2003	249	9.727	1.876	2.855	565	15.272
2004	9.807	13.782	2.175	5.498	1.350	32.612
2005	2.517	12.767	2.985	12.261	930	31.461
2006	28.202	23.151	14.285	21.160	6.063	92.862
2007	7.067	45.916	17.234	22.469	2.966	95.650
2008	20.457	55.594	19.397	52.150	3.134-	144.464
2009	10.084-	43.665	15.929	56.530	1.151	107.191
2010	11.519	51.697	14.626	68.000	450	146.292
الإجمالي	72.240	265.540	92.098	251.242	7.038	688.158

Source: KNOKE Irene, others, The Role of BRICS In The Developing World, Op.Cit, P.20

¹ العسومي محمد، مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص66-67.

فمن الجدول رقم(33) يلاحظ بأن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في بلدان بريكس بدأ من أقل من 10 مليار دولاراً حتى عام 2002، وبلغ 146 مليار دولاراً في عام 2010 بعد فقط ثماني سنوات. وتُظهر إحصاءات اونكتاد ميلاً متزايداً ومستمراً في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي لكل دول بريكس على الرغم من الهبوط في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، ومن الملاحظ بأن مساهمة جنوب أفريقيا في الأرقام الكلية منخفضة جداً. وشكلت البرازيل والهند 10% لكل منهما بينما الصين وروسيا شكلت أكثر من 75% من الاستثمار الأجنبي المباشر لبريكس في عام 2010. فازدادت التدفقات الروسية إلى 265 مليار دولاراً خلال العقد الأول من القرن الحالي. واضعة الصين في المركز الثاني مع 251 مليار دولاراً، ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني ازداد أكثر، فقد تفوقت الصين عام 2014 على الولايات المتحدة كوجهة أولى للاستثمار الأجنبي المباشر حيث استفاد قطاع الخدمات من نمو التدفقات، بينما تباطأت إلى قطاع التصنيع، وتلاها في ذلك هونغ كونغ، فيما حلت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة.¹

6- الدين الخارجي لدول بريكس

هناك مؤشر آخر لقوة البلد وهو انخفاض نسبة الدين الخارجي مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، فمن المفيد النظر إلى الدين الخارجي لبلدان بريك مقابل الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع اليابان والولايات المتحدة، ويكمن السبب بتضمين اليابان لأنها باستثناء الصين تعتبر الحامل الأكبر لسندات الدين الأمريكي وحليف أمريكي واقترن بالقرب الجغرافي إلى الصين.

الجدول رقم(34) : الدين الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول في عام 2011

نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الدين الخارجي	
15%	2,492,907,000,000	310,800,000,000	البرازيل
23%	1,850,401,000,000	501,300,000,000	روسيا
21%	1,826,811,000,000	267,100,000,000	الهند
8.7%	7,298,147,000,000	697,200,000,000	الصين
103%	15,075,675,000,000	16,053,420,600,000	الولايات المتحدة
45%	5,866,540,000,000	2,719,000,000,000	اليابان

Source: NARAYANASWAMI Karthik, BRIC Economics & Foreign Policy, Op.Cit , P.8

من الجدول رقم(34) يلاحظ انخفاض نسب الدين الخارجي لدول بريك مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي وصل مستوى دينها إلى 103% واليابان 45% في عام 2011.

¹ استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015 - 2016 في ظل تزام التحولات والمتغيرات، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير السنوي (8)، نيسان ، 2015، ص12.

خامساً – الاحتمالات المستقبلية:

تُظهر التوقعات طويلة الأجل أنّ بلدان بريكس ستسهم بقرابة 50 في المئة من أسواق الأسهم العالمية بحلول 2050، وسيتجاوز ناتجها الإجمالي المحلي المجمع مثيله في الولايات المتحدة بحلول عام 2020، ووفقاً لما ذكرته (رويتزر) حول آفاق الاستثمار في كانون الأول من عام 2010، قد تصبح بلدان بريكس بحجم مجموعة الدول السبع (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وكندا وإيطاليا) بحلول عام 2027.¹

الجدول رقم(35): انتقال بلدان بريكس نحو أعلى سلم الترتيب من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي

	1980	2000	2010	2015/تشرين الأول	2050 (تنبؤات)
1	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الصين
2	اليابان	اليابان	الصين	الصين	الولايات المتحدة
3	ألمانيا	ألمانيا	اليابان	اليابان	الهند
4	فرنسا	المملكة المتحدة	ألمانيا	ألمانيا	البرازيل
5	المملكة المتحدة	فرنسا	فرنسا	انكلترا	روسيا
6	إيطاليا	الصين	المملكة المتحدة	فرنسا	اليابان
7	كندا	إيطاليا	البرازيل	الهند	المكسيك
8	المكسيك	كندا	إيطاليا	إيطاليا	اندونيسيا
9	اسبانيا	المكسيك	كندا	البرازيل	المملكة المتحدة
10	الارجنتين	البرازيل	الهند	كندا	فرنسا
11	الصين	اسبانيا	روسيا	كوريا	ألمانيا
12	الهند	كوريا	اسبانيا	استراليا	نيجيريا
13	هولندا	الهند	استراليا	روسيا	تركيا
14	استراليا	استراليا	المكسيك	اسبانيا	مصر
15	العربية السعودية	هولندا	كوريا الجنوبية	المكسيك	كندا
16	البرازيل	ارجنتين	هولندا	اندونيسيا	إيطاليا
17	السويد	تركيا	تركيا	نيوزيلاند	باكستان
18	بلجيكا	روسيا	اندونيسيا	تركيا	ايران

Source:- RAMPRASAD Bandi, BRICS and the Global Economy, Op.cit, P.9

- IMF, Outlook, October, 2015

فمن الملاحظ وفقاً للجدول رقم(35) أنّ الصين قد حققت قفزة نوعية خلال العقد الأول من القرن الجديد بانتقالها من المركز السادس في عام 2000 إلى المركز الثاني عالمياً، ويتوقع لها أن تصل إلى المركز الأول من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2050. وأنّ تنتقل اقتصادات دول بريكس تحتل المراتب الأولى عالمياً في عام 2050، ويتبعها للمراكز الأولى الهند والبرازيل وروسيا.

¹ سعد فارس، عندما تقول دول بريكس لا لأمريكا، مرجع سبق ذكره، ص13.

حيث تشير التقديرات الحالية بأن دول البريكس سوف تمثل 50% من الناتج الإجمالي العالمي بحلول عام 2050.¹

الجدول رقم(36): تقديرات إمكانية تجاوز دول بريكس الدول المتقدمة الرئيسية

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	اليابان	إيطاليا	ألمانيا	فرنسا	
--	2038	2034	2020	2029	2027	البرازيل
2027	2006	2010	2004	2008	2006	الصين
--	2023	2027	2017	2024	2021	الهند
--	2027	2037	2017	2029	2024	روسيا

التقديرات من قبل مؤسسة غولدمان ساكس بالاعتماد على المصدر :

Source: U.S. Financial Services Industry: contributing to a More Competitive US Economy, Op. Cit, P.3

سادساً- الوصول إلى نظام دولي متعدد الأطراف:

بالرغم من حداثة نشأة التكتل، فإنه أثبت خلال فترة وجيزة قدرة دوله على إحداث تغيير في موازين القوى الدولية، في ظل هيمنة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على المؤسسات المالية العالمية الرئيسية، مثل صندوق النقد والبنك الدولية، الأمر الذي أدى إلى تحكمها لوقت طويل في مصير النظام الاقتصادي العالمي. فقد جاء على رأس أهداف التكتل تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية، من خلال العمل على إحداث توازن تدريجي في الاقتصاد العالمي ما بين الدول المتقدمة والدول الصاعدة، وصولاً إلى تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد متعدد الأقطاب.²

وأكدت دول بريكس في إعلان نيودلهي لسنة 2012 بأنه: "يجب على قيادة البنك الدولي الجديدة أن تلتزم بتحويل البنك إلى مؤسسة متعددة الأطراف تصدر عن رؤية جميع أعضائها، بما في ذلك رؤيتها حول هيكل الحوكمة الذي يعكس الواقع الاقتصادي والسياسي الراهن". إن إعادة هيكلة نظام "بريتون وودز" المالي أصبح ضرورة ملحة، فقد صمم هذا النظام لحقبة زمنية معينة وفقاً لظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، والعالم الآن في حاجة إلى نظام جديد يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية الجذرية في عصر العولمة.³

¹ U.S. Financial Services Industry: contributing to a More Competitive US Economy, Op. Cit, P.2

² عبد القادر محمد، بعد إعلانه الاستقلالية الاقتصادية ((بريكس)) .. بداية عصر متعدد الأقطاب أم حالة تمرّد طارئة؟، الأهرام، العدد 46619، 27 يوليو، 2014، نسخة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/308648.aspx>

³ بلفلاح يونس، واقع وأفاق العلاقات العربية بمجموعة بريكس، مرجع سبق ذكره، نسخة على الموقع الإلكتروني: <http://studies.alarabiya.net/reports>

كما أنَّ السعي لتمثيل أعلى ورأي سياسي في الحكم العالمي قد يكون السمة الأكثر أهمية لمجموعة بريكس. فخلال اجتماعها الأول تمَّ تبني بيان مشترك يدعو فيه إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب وأكثر ديمقراطية مستند إلى التعاون والتنسيق في اتخاذ القرارات العالمية.¹

سابعاً - العلاقات العربية مع دول بريكس:

إنَّ تعامل الدول العربية مع أعضاء كتل بلدان بريكس تختلف بشكل كبير، فبالنسبة للصين يصل التعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية إلى نسب مرتفعة، حتى أصبحت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للعالم العربي، والأول في علاقاتها البينية مع تسع دول عربية. وبالمقابل تعتبر الدول العربية سابع أكبر شريك تجاري للصين، والأكثر أهمية في مجالات الطاقة والاستثمار. فقد ارتفع حجم التبادل التجاري الصيني -العربي إلى ما يقارب 250 مليار دولاراً بمعدل 25% سنوياً، منها 80 مليار دولاراً مبادلات مع دول الخليج، لا سيما مع ازدياد الواردات الصينية للنفط الخام إلى 140 مليون طنناً سنوياً، فضلاً عن ارتفاع الاستثمارات المباشرة الصينية بالمنطقة العربية إلى 30% خلال العقد الأول من القرن الحالي. واستكمالاً لهذا التوجه، اتفقت الصين مع الدول العربية خلال منتدى التعاون الصيني - العربي عام 2012 على زيادة حجم التجارة إلى 300 مليار دولاراً بحلول عام 2015. وهذا يبيّن حرص الجانب الصيني على تطوير سبل التعاون مع الدول العربية عبر تقديم منح مالية أو عينية في شكل مساعدات طبية وبناء منشآت البنية التحتية للدول العربية. أما بالنسبة إلى التعاون العربي - الروسي فيبقى محدوداً، ويبدو جلياً عدم وجود أية دولة عربية ضمن الدول الستة عشر الأولى التي تُصدر إليها روسيا أو تستورد منها، فحجم التبادل التجاري محدود عند سقف 14 مليار دولاراً، مما لا يتوافق مع الرصيد السياسي والتاريخي للعلاقات الروسية العربية، ولا ينسجم مع نسب التبادل مع الدول الكبرى، حيث تصل إلى 190 مليار دولاراً مع الولايات المتحدة الأمريكية، و170 مليار دولاراً مع اليابان، و80 مليار دولاراً مع بريطانيا. أمّا فيما يخص الهند، فتشير الإحصاءات إلى أنَّ معظم معاملتها مع العالم العربي مركزة في الخليج، وحجم تجارتها مع الدول العربية يمثل 15% من تجارتها الخارجية بأكملها. وتصدّر الدول العربية النفط والغاز، وتستورد سلعاً متعلقة بالمنسوجات، والصناعات المعدنية، والتكنولوجية. إنَّ ارتباط الهند بمنطقة الخليج العربي نابع من وجود عمالة هندية كثيفة تصل إلى قرابة خمسة ملايين عاملاً هندياً، كما أنَّ الاستثمارات السعودية والإماراتية تُصنّف في المراتب العشر الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الهند مع تطور ملحوظ في المشروعات التكنولوجية. وإذا تمَّ النظر إلى المبادلات التجارية بين البرازيل والدول العربية نجدها تقف عند 27 مليار دولاراً سنة 2013، فالصادرات البرازيلية نحو الدول العربية تقارب 15 مليار دولاراً، في حين يصل مجموع

¹ KNOKE Irene, others, *The Role of BRICS In The Developing World*, Op.Cit, P.8

الواردات إلى 12 مليار دولاراً. وبالنظر إلى المبادلات التجارية بين جنوب إفريقيا والعالم العربي فهي متدنية، تتراوح بين 2% و 4% سنوياً.¹

مما تقدم يرى الباحث بأن حجم التعاون بين الدول العربية ومجموعة دول بريكس متأرجح ولا يدل على الصورة المأمولة.



¹ بلفلاح يونس، واقع وأفاق العلاقات العربية بمجموعة بريكس، مرجع سبق ذكره، نسخة على الموقع الإلكتروني:
<http://studies.alarabiya.net/reports>

النتائج

1) تعرض الاقتصاد الأمريكي -مركز الرأسمالية العالمية- لتحولات هيكلية وأساسية، لا يمكن أن يعود

بعدها إلى ما كان عليه سابقاً لعل أهمها:

أ- مرحلة تحول الاقتصاد الأمريكي منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي من أكبر دولة دائنة إلى أكبر دولة مدينة.

ب- معاناة الاقتصاد الأمريكي من عجز مزمن في الميزان التجاري والجاري، بالإضافة إلى عجز مستمر في الموازنة الأمريكية منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي.

ج- التوسع في النشاطات المالية الأمريكية في ظل انتشار ظاهرة التمويل بدرجة أصبحت تمثل الجزء الأكبر من إجمالي النشاطات الاستثمارية الأمريكية على حساب الاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي مما أدى إلى زيادة التفاوت بين الاقتصاد المالي والحقيقي.

د- ومن خلال المقارنة بين القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأمريكي، تبين بأن قطاع التصنيع قد انخفض بشكل ملحوظ خلال الثلاثين سنة الماضية، وذلك على حساب نمو قوي في قطاع الخدمات بشكل عام.

إن جميع العوامل سابقة الذكر أشارت بوضوح إلى أن هذا الاقتصاد يمر بأزمة بنيوية -وليس بأزمة دورية-، انعكست على الصعيد العالمي سلبياً بتشكيلها الجزء الأكبر في جانب العجز العالمي، في ما يدعى باختلال التوازن العالمي.

2) بالرغم من أن الولايات المتحدة هي الدولة الأولى في الجانب الاقتصادي وتهيمن على الاقتصاد العالمي إلا أنها دخلت خلال السنوات العشر الأخيرة في مرحلة تنافس كبير على المستوى العالمي، فقد توسعت المنافسة بعد تفكك منظومة الدول الاشتراكية في بداية تسعينيات القرن الماضي لتشمل دول لم تكن موجودة في ساحة المنافسة الدولية مثل الصين والهند والبرازيل، والتي أصبحت تحقق مستويات نمو مرتفعة، وتشارك الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي. ومع اختلاف الآراء حول شكل النظام الدولي الذي في طور التشكل فإن هناك اتفاقاً على أن الصين تعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية.

التوصيات

أ- لا يمكن الاستمرار باختلال التوازن العالمي إلى مالا نهاية - بلدان تملك فوائض كبيرة وبلدان ذات عجز كبير - فلا بدّ من إعادة التوازن للاقتصاد العالمي (للتجارة العالمية والتدفقات الرأسمالية). وأن ذلك يمكن أن يتم إما من قبل بلدان الفائض أو بلد العجز أو من خلال التعاون الدولي، فيمكن للبلدان ذات الفوائض رفع قيمة عملتها مقابل الدولار الأمريكي، والتحول من النمو القائم على التصدير إلى النمو القائم على الطلب المحلي، ويمكن لبلد العجز أن يطبق سياسة مالية ونقدية متشددة لاحتواء العجز. إلا أنّ إتباع سياسة متعددة الأطراف لإعادة التوازن العالمي يعتبر الحل الأفضل.

ب- لا بدّ من الاستفادة من الخلل الجوهري في الاقتصاد الأمريكي وبشكل خاص من قبل الدول النامية والناشئة، والعمل على تشكيل كتل اقتصادي لمواجهة الاقتصاد الأمريكي المثقل بالديون والعجزات في محاولة منها لإعادة التوازن على الساحة الاقتصادية الدولية. والدعوة إلى إنشاء نظام اقتصادي ومالي دولي جديد متعدد الأطراف، وأكثر توازناً يتحقق بناء عليه مصالح جميع الأطراف دولياً، ويحاول تلافي سلبية ظاهرة التمويل.

ج- تمثل دول بريكس نموذجاً مفعماً بالأمل للنهوض بالاقتصادات النامية، من خلال إقامة علاقات متينة ومستمرة معها على المدى البعيد. ولا شك بأن التعاون والتنسيق الأقوى والأكثر فعالية في صنع السياسة الاقتصادية بين كتل بلدان بريكس والدول النامية الأخرى يمكن أن يعطيهم وزناً اقتصادياً وسياسياً لم يسبق له مثيل، والذي يتحدى السياسة الاقتصادية الأمريكية أحادي القطب المهيمنة منذ زمن طويل، الشيء الذي يفرض على الدول العربية وضع رؤية استراتيجية متكاملة وواضحة المعالم، تضع فيها خريطة شاملة لمجالات التعاون، والاستفادة من التجارب والتقارب مع بلدان بريكس في المستقبل.

قائمة المراجع

• المراجع باللغة العربية

- الكتب:

- (1) الباز محمود الطنطاوي، دراسات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994.
- (2) جيوكابي ميشيل، بييرو جان، الدولار عملة أمريكية أم عملة عالمية، ترجمة: عامر لطفي، جمال طلاس، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سورية، 1997.
- (3) الخضير محسن أحمد، الإعصار التمويلي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
- (4) الخطيب شذا جمال، العولمة المالية ومستقبل الأسواق المالية العربية لرأس المال، دار مجلاوي، عمان، الاردن، 2008.
- (5) درغام دريد، الاقتصاد: المبادئ والسياسة، الجزء الأول، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، شباط، 2002.
- (6) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- (7) عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي: الآليات، الخصائص، الأبعاد، دار النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 99.
- (8) عبد الوهاب علاء، اليورو الساحر الأوربي: هل يحتل عرش الدولار، دار أخبار اليوم، القاهرة، مصر، 1999.
- (9) عمر أحمد مصطفى، إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، ط2، سلسلة كتب المستقبل العربي، 2004.
- (10) علي أحمد ابراهيم، قطاع المال في العالم تغير المؤسسات والأسواق المالية والسياق الجديد للائتمان المصرفي، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، (د.ت.).
- (11) الغريب فنسان، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.
- (12) فتحي أحمد، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، ط2، دار الشروق، عمان، الأردن، 2005.

- (13) كنج شكري ماهر، عوض مروان، **المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- (14) مرسى فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، آذار، 1990.
- (15) المناصير علي فلاح، **الكساسة وصفى عبد الكريم، الأزمة المالية العالمية حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها.. وسبل العلاج**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، 2009.
- (16) محمد عبد الباسط وفا، **المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998.
- (17) محفوظ علاء الدين مرجان، **الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري**، وزارة التجارة والصناعة، قطاع سياسات تنمية صادرات، مصر، 2009.
- (18) المنجد محمد صالح، **الأزمة المالية، ط1**، مجموعة زاد للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009.
- (19) مصطفى أحمد فريد، **حسن سهير محمد السيد، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- (20) مصطفى أحمد فريد، **الاقتصاد النقدي الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- (21) مفلح هزاع، **التمويل الدولي**، الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 2007.
- (22) نويري مجدي، وآخرون، **ظهور الاقتصاد الجديد**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر، 2008.
- (23) هالوود سي بول، **ماكدونالد رونالد، النقود والتمويل الدولي**، ترجمة: محمود حسن حسني، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2007.

- الرسائل العلمية:

- (1) بن علي عبد الغاني، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي براهيم، 2010.
- (2) حاج موسى نسيم، الأزمة المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2009.
- (3) الحسن سعيد، أثر الإصلاح الاقتصادي في دور الصين في النظام العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، حلب، 2012.
- (4) حليبي عبد المنعم، دور الولايات المتحدة في تحرير أسعار الصرف منذ عام 1985، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2012.
- (5) حجاج محمد الهاشمي، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012.
- (6) ربحان محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.
- (7) زكية محلول، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.
- (8) فضيلة زواوي، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
- (9) كهينة رشام، واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
- (10) محمد علة، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
- (11) نسيم أوكيل، الأزمات المالية وإيجاد آلية التنبؤ بها في البلدان الناشئة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- (12) نجيم حذفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

- المؤتمرات العلمية:

- (1) بريش عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، الملتقى الدولي الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، 6 مايو، 2009.
- (2) بن عيشي بشير، عبد الله غانم، آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية إشارة خاصة للمصارف الإسلامية، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، الجزائر، نيسان، 2005
- (3) حسين كريم سالم، هاني إبراهيم رسول، المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أسواق المال العربية، المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 22-24، تموز، 2003
- (4) حمد النيل عبد المنعم محمد الطيب، العولمة وأثرها الاقتصادية على المصارف، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي 14-15، كانون الأول، 2004
- (5) الخرجي ثريا، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، 28-29 نيسان، 2009.
- (6) دردور أسماء، بن زاوي نسرين، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، تشرين الأول، 2009.
- (7) علي بودلال، عبد الصمد سعودي، تداعيات الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي بالصين دراسة تحليلية مقارنة، الملتقى العلمي الدولي الخامس، جامعة تلمسان، (د.ت).
- (8) مرابط ساعد، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2009.
- (9) ملاوي أحمد إبراهيم، التحولات الاقتصادية في عصر العولمة، المؤتمر العالمي الدولي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، كانون الأول، 2012.
- (10) النجار أحمد منير، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية مع الإشارة إلى السوق المالي الكويتي، المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2005

- الدوريات والتقارير:

- (1) آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي، تقرير صندوق النقد الدولي، 2009.
- (2) استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015 - 2016 في ظل تزامن التحولات والمتغيرات، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير السنوي (8)، نيسان، 2015.
- (3) تقرير إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودي، تشرين الأول، 2008.
- (4) الأعرج طارق، العولمة المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012.
- (5) بن جرادي فارس ثابت، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد الدولي، 2000.
- (6) بن بوزيان محمد، زيرار سمية، انتشار عدوى الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، كانون الأول، 2010.
- (7) تافلاس جورج، الاستخدام الدولي لل عملات الدولار الأمريكي و اليورو، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 35، العدد 2، 1998 (يونيو).
- (8) حسنين منير، الدولار يتحول من رمز القوة إلى لعنة، مجلة العالم الاقتصادي، العدد 31، دمشق، سوريا، 1، 2007.
- (9) خبابة عبد الله، لعراف فائزة، " الأزمات المالية والمصرفية المعاصرة: السمات والخصائص المشتركة، دراسة تحليلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع والعشرون، 2013.
- (10) خوري عصام، إنه الاقتصاد الأمريكي عندما يعطس يصاب العالم بالزكام، مجلة المصارف والتأمين، دمشق، سوريا، العدد 5، نيسان، 2008.
- (11) قنوع نزار وآخرون، صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوربية الأمريكية، مجلة جامعة تشرين، المجلد 29، العدد 2، 2007.
- (12) روبنسون ريتشارد، أزمة جنوب شرق آسيا: الأسباب والنتائج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، 1999.

(13) الزيادات علي، الخرايشة فارس، أثر الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، كانون الثاني، 2013.

(14) سعد فارس، عندما تقول دول بريكس لا لأمريكا، مجلة البناء، العدد 1670، 25 كانون الأول، 2014.

(15) علي سليم كاطع، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد الثاني والأربعون، بغداد، العراق، (د.ت.).

(16) عبد العزيز أحمد، وآخرون، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والتنمية، العدد السادس والثمانون، العراق، 2011.

(17) عجمي جميل هيل، الأزمات المالية : مفهوماها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، دمشق، سورية، 2003.

(18) العسومي محمد، مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 19، الإمارات، أيلول، 2013.

(19) عرسان علي عقلة، الأسبوع الأدبي، العدد 602، دمشق، سورية، 14/3/1998.

(20) كايدل ألبرت، نهضة الصين الاقتصادية: حقائق وأوهام، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 367، أيلول 2009/9.

(21) الوضع الاقتصادي العالمي، تقرير صندوق النقد الدولي، 2008.

(22) يونس عدنان حسين، الأزمة المالية العالمية وآليات إصلاح الاقتصاد الرأسمالي، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني والعشرون، السنة الثامنة، كربلاء، العراق.

• المراجع باللغة الانكليزية

1. ANTILL Samuel, others, **Components of U.S. Financial Sector Growth:1950-2013**, Federal Reserve Bank of New York, USA, March 5, 2014.
2. ASHCRAFT Adam, SCHUERMANN Til, **Understanding the securitization of Subprime Mortgage Credit**, Federal Reserve Bank of New York, staff report, 2008.
3. **AFRAMEWORK FOR REVITALIZING AMERICAN MANUFACTURING**, EXECUTIVE OFFICE OF THE PRESIDENT, USA, December, 2009
4. BERNANKE Ben S., **International capital flows and the returns to safe assets in the United States 2004- 2007**, Financial Stability Review, Banque de France , February, 2011

5. **BIBOW JORG, Bretton Woods 2 is Dead Long Live Bretton Woods 3?**, Levy Economics Institute, USA, May , 2010.
6. Bureau of Labour statistics, **The employment situation**, United State Department of Labour, Washington, USA, 2010
7. **CARMENR Kennethr, Is the 2007 U.S. Sub-Prime Financial Crisis So Different? An International Historical Comparison**, University of Maryland, USA, 2008.
8. **CHINN M.D., The Evidence and Financial Globalization**, Elsevier Inc, Oxford, 2013
9. **CLARKE Donald, Legislating for market economy in china**, china quarterly, September, 2007.
10. **COPELAND. Laurence S ‘Exchange Rate and International Finance’** 3rd.ed ‘Prentice Hall’ UK ‘2000
11. **CORTTY James, Structural Causes of the Global Financial Crisis: a Critical assessment of the New Financial Architecture**, Cambridge Journal of Economics.
12. **China and the US Economy: Advancing a winning trade Agenda**, The US- China business Council , Washington, USA, April 2011
13. **DELLIOS Rosita ,China: The 21st Century Superpower**, Lecture, Casa Asia, Barcelona, 13 September, 2005
14. **DULLIEN Sebastian, others,The Financial and Economic Crisis of 2008-2009 and Developing Countries**, UNCTAD, United Nations, New York and Geneva, December , 2010
15. **ELWELL Craig, The Dollar s Future as The World s Reserve Currency: The Challenge of The Dollar**, CRS Report For congress, USA, July10, 2007
16. **ELWELL Craig K, MORRISON Wayne M, Is China a Threat to the U.S. Economy?**, CRS Report for Congress, January 23, 2007
17. **ELWELL Craig‘ Dollar Crisis: Prospect and Implications’** CRS Report for Congress‘ USA‘ January‘ 2008
18. **FINE Ben, Neo-Liberalism in Retrospect?-It’s Financialisation is stupid**, School of Oriental and African Studies, University of London, October, 2009
19. **FEILER Keith, Strong dollar weak dollar Foreign Exchange Rates and The U.S.economy**, Federal Reserve Bank Of Chicago‘ USA, July, 1997
20. **FAREED Zakaria ‘The Future of American Power: How America Can Survive the Rise of the Rest ‘**Foreign Affairs ‘May/June 2008
21. **Global Financial Stability Report, IMF, March, 2009**
22. **Global Financial Stability Report, IMF, March 2003**

23. **GRAF** Bernhard, **U.S. current Account Deficit: no reason to panic**, Deutsche Bank Research, Frankfurt, Germany, 27 July, 2007
24. **GONDA V.**, **Monetary Crises (Empiricism and Theory)**, BIATEC, Narodna Banka Slovenska, Volume XIV, 2006
25. **GRIESSE** Jorn, **KELLERMANN** Christian, **What Comes After The Dollar**, International Policy Analysis, April, 2008
26. **HALL** Stephen G, and others, **Bretton-Woods Old and New and the rotation of Exchange-Rates Regimes**, Department of Economics, University of Leicester, September, 2009
27. **IGNATIEV** Sergey, **Global imbalances: common problem to solve for both advanced and emerging market economies**, Financial Stability Review, Banque de France, February, 2011
28. **KARMIN** Craig, **Biography of the Dollar**, Random house, Inc , New York, USA, 2008
29. **KAWAI** Masahiro, **AKIYAMA** Shigeru , **Implications of The Currency Crisis for Exchange Rate Arrangements**, Washington, USA.
30. **KNOKE** Irene, others, **The Role of BRICS In The Developing World**, Directorate-General for External Policies, Policy Department , Germany, April, 2012.
31. **KING** Mervyn, **global imbalance: the perspective of the Bank of England**, , Financial Stability Review, Banque de France, February, 2011
32. **KIM** Ghoongsoo, **Global balance and financial stability: twin objectives toward a resilient global economic system**, Financial Stability Review, Banque de France, February, 2011
33. **KOCH-WESER** Iacob N, **HAACKE** Owen D, **China Investment Corporation**, U.S.-China Economic and Security, USA, June13, 2013
34. **KEHOE** Timothy J. ,and others, **Global Imbalances and Structural Change in the United States**, Federal Reserve Bank of Minneapolis, August, 2013
35. **LEVICH** Richard M., **International Financial Markets Price and policies**, MC Graw Hill, Boston, USA, 1998
36. **MORRISON** Wayne M., **LABONTE** Marc, **China`s Holdings of U.S. Securities: Implications for the U.S. Economy**, CRS Report for Congress, USA, December 6, 2012
37. **MORRISON** Wayne M., **China-U.S. Trade Issues**. Asian trade and Finance. September, 2011,
38. **MERCEDES MARCÓ**, **Global imbalances and developing countries**, Banque de France, Financial Stability Review, February, 2011,

39. **MCKINNON** Ronald, **The U.S. saving deficiency, current-account deficits, and deindustrialization: Implications for China**, Journal of Policy Modeling, Elsevier Inc, USA, March 9, 2013
40. **NARAYANASWAMI** Karthik, **BRIC Economics & Foreign Policy**, American Foreign Policy, Harvard University, 2013
41. **NYE** Joseph S. **‘The Future of American Power** ‘Foreign Affairs ‘ Nov./Dec. 2010 ‘vol. 89 ‘Issue 6
42. **Outline of the U.S. Economy**, 2012 edition, Bureau of International Information Programs, United States Department of State, USA, 2012.
43. **OBSTFELD** Maurice, **ROGOFF** Kenneth, **Global Imbalances and the Financial Crisis: Products of Common Causes**, Federal Reserve Bank of Francisco, November, 2009, P.7
44. **RAMPRASAD** Bandi, **BRICS and the Global Economy**, Financial Technologies Knowledge Management Company Limited(FTKMC), Mumbai, India, 2013
45. **ROBERTS** Richard ,**Inside International Finance**, Butler&Fanner LTD, UK, 1998
46. **ROBERTSON** James, **BUNZL** John, **Monetary reform-Making It Happen**, International Simultaneous Policy Organization, London, UK, 2003
47. **ROSSMAN** Peter, **GREENFIELD** Gerard, **Financialization: New Routes to Profit- New Challengers for Trade Unions**, review of the ILO Bureau for workers, 2006.
48. **SLOBODNIKOVA** Olga, **NAGYOVA** Renata, **Global Influence of the BRIC countries**, University of Ostrava, Ostrava, Czech Republic, 2011
49. **SINGH** Suresh, **DUBE** Memory, **BRICS and the World Order A Beginner**, Foreign Policy, March, 2011.
50. **SHIRAKAWA** Masaaki, **Global imbalances and current account imbalances**, Financial Stability Review, Banque de France, February, 2011
51. **STEVENS** Glenn, **Global imbalances through the prism of savings and investment**, Financial Stability Review, Banque de France, February, 2011
52. **SOROKA** Natalie, **U.S. Trade Overview**, U.S. Department of Commerce, International Trade Administration, Washington, USA, 2012
53. **STOCKHAMMER** Engelbert, **Financialization and the Global Economy**, political economy research institute, University of Massachusetts Amherst, November, 2010
54. **Socialist Market Economy**, Asia-Pacific Development Journal, June, 2000
55. **SPENCE** Michael, **HLATSHWAYO** Sandile, **The Evolving Structure of the American Economy and the Employment Challenge**, Council on Foreign Relations, Inc., New York, USA, March, 2011, P.4

56. **WIGGIN** Addison, **The Demise Of The Dollar**, John Wiley & sons. Inc, New Jersey, USA., 2008
57. **WALTER** Andrew, **Global Imbalances and Currency Politics: China, Europe, and the United States**, Department of International Relations, London school of Economics, London, UK, 2010.
58. **WENHAO** Li, **Currency Competition Between Euro and Dollar**, Berlin School of Economic, Berlin, Germany, June, 2004, P.5
59. **WIGGIN** Addison, **The Demise Of The Dollar**, John Wiley & sons. Inc, New Jersey, USA, 2008,
60. **WOOLLEY** John and **PETERS** Gerhard, **Federal Budget Surpluses or Deficits**, Budget of The United States Government, 2011
61. **WOLF** Martin, **After Collapse, The Globalization under Constriction**, Center For International Private Enterprise, Washington DC, 2004
62. **The U.S. Balance of Trade with china**, U.S.-China Economic and Security, USCC trade report, Washington DC, USA, February 8, 2013
63. **VIAL** Joaquin, others, **After Bretton Woods II**, BBVA Research Department, Melbourne, June, 2008
64. **YAO** Shujie, **Can China Really Become The next Superpower**, University of Nottingham, UK, April, 2007,
65. **PALLEY** Thomas I, **Global imbalances and the Revised Bretton Woods hypothesis: Wrong before the crisis and wrong after**, Macroeconomic Policy Institute, Washington DC, USA, January, 2013.
66. **PALLEY** Thomas I, **Financialization: What It Is and Why IT Matters**, The Levy Economics Institute of Bard College, Washington, D.C., USA, December, 2007
67. **UNITED STATES 2013 article IV Consultation**, International Monetary Fund, IMF Country Report 13/236, Washington, D.C., July 2013.
68. **U.S. Financial Services Industry: contributing to a More Competitive US Economy**, Securities Industry and Financial Markets Association (SIFMA), July 28, 2010,
69. **The Structure of the United States Economy**, Global Development Institute, Tufts University, August 16, 2006.
70. **TALANI** Leila Simona, **The Global Crash: Towards a New Global Financial Regime?**, Palgrave Macmillan, New York, USA.

- الموقع الإلكتروني

1) بلقلاخ يونس، واقع وأفاق العلاقات العربية بمجموعة بريكس، معهد العربية للدراسات، نسخة على الموقع الإلكتروني:

<http://studies.alarabiya.net/reports>

2) تفسير قوة الاقتصاد الأمريكي، نسخة إلكترونية: www.onefd.edu.dz

3) خليفة محمد، بريكس والتحولت الدولية، 27/ يوليو / 2014 ، نسخة إلكترونية:

<http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/4b0c04e0-293c-4e3b-8bbb-d0d4aba816c5>

4) دياب أحمد، البريكس تكتل القوى الصاعدة، مركز الأهرام، نسخة على الموقع الإلكتروني:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=673776&eid=35>

5) عبد القادر محمد، بعد إعلانه الاستقلالية الاقتصادية ((بريكس)) .. بداية عصر متعدد الأقطاب

أم حالة تمرد طارئة؟، الأهرام، العدد 46619، 27 يوليو ، 2014، نسخة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/308648.aspx>

6) http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_Federal_Open_Market_Committee_actions Categories: History of the Federal Reserve

7) <http://www.bea.gov/national/xls/gdplev.xls>

8) <http://www.businessinsider.com/10-reasons-why-the-us-is-great-2012-5?op=1>

9) <http://www.arabsino.com/articles/12-06-25/8132.htm>

10) [http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/94.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/94.htm)

11) http://www.alfanonline.com/show_files.aspx?fid=383865

• الملاحق:

الملحق رقم (1)

وفقا لترتيب دول العالم في سلسلة مؤشر اقتصاد المعرفة والذي يشير إلى ترتيب بعض الدول المختارة في سلسلة مؤشر اقتصاد المعرفة و مستوياتها من واقع قياس النقاط المعيارية لإجمالي العناصر الأربعة المكونة للمؤشر، ويبين أن هناك أربعة مستويات لمؤشر هذه الدول هي:

المستوى العالمي: يضم الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان والسويد على قمة السلسلة، وهي دول رائدة تقنيا واقتصاديا.

المستوى المتقدم: ويضم غالبية الدول الأوروبية وكندا وبعض النمر الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة.

المستوى الناشئ: ويضم باقي الدول الأوربية خارج الاتحاد الأوربي وبعض الدول الآسيوية (ماليزيا-الصين).

المستوى البدائي: وتضم دول العالم الثالث وتقف الهند على قمة هذا المستوى.

وتتدرج مجموعة الدول العربية -دون استثناء- في إطار المستوى البدائي في سلسلة مؤشر اقتصاد المعرفة وبنقاط معيارية دون 400 نقطة أي أقل من 7% ، 11% ، 27% عن نقاط الدول في ص 22 المستويات الثلاثة الرائدة والمتقدمة والناشئة على التوالي وهو ما يفسر الفجوة الواسعة بين الدول العربية والمتقدمة في مجال اقتصاد المعرفة.

الجدول يوضح ترتيب الدول حسب مؤشر اقتصاد المعرفة

ترتيب الدولة في السلسلة	اسم الدولة	مجموعة النقاط المعيارية لمؤشر اقتصاد المعرفة	مستوى الدولة
1	الولايات المتحدة الأمريكية	6754	مستوى عالمي
2	اليابان	6150	
3	السويد	6041	
12	ألمانيا	4615	مستوى متقدم
15	كوريا الجنوبية	4053	
16	سنغافورة	3856	
17	ماليزيا	2645	مستوى بازغ
19	الصين	2023	
21	اندونيسيا	1518	
22	الهند	493	مستوى بدائي
	مجموعة الدول العربية	أقل من 400	

المصدر: نويري مجدي، وآخرون، **ظهور الاقتصاد الجديد**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر، 2008، ص 23.

الملحق رقم (2): الناتج المحلي الإجمالي في الصين ونصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 1978 - 2011

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالدولارات الأمريكية) (بـ100 مليون)	النمو الفعلي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولارات الأمريكية)	النمو الفعلي
1978	2.164.62	11.7	226	10.2
1979	2.612.59	7.6	270	6.1
1980	3.034.46	7.8	309	6.5
1981	2.868.95	5.2	289	3.9
1982	2.812.87	9.1	279	7.5
1983	3.017.99	10.9	295	9.3
1984	3.097.57	15.2	299	13.7
1985	3.070.23	13.5	292	11.9
1986	2.975.90	8.8	279	7.2
1987	3.239.73	11.6	299	9.8
1988	4.041.49	11.3	367	9.5
1989	4.513.11	4.1	403	2.5
1990	3.902.79	3.8	344	2.3
1991	4.091.73	9.2	356	7.7
1992	4.882.22	14.2	419	12.8
1993	6.132.23	14.0	520	12.7
1994	5.592.24	13.1	469	11.8
1995	7.279.81	10.9	604	9.7
1996	8.560.85	10.0	703	8.9
1997	9.526.53	9.3	774	8.2
1998	10.194.62	7.8	821	6.8
1999	10.832.79	7.6	865	6.7
2000	11.984.75	8.4	949	7.6
2001	13.248.18	8.3	1,042	7.5
2002	14.538.20	9.1	1,135	8.4
2003	16.409.66	10.0	1,274	9.3
2004	19.316.44	10.1	1,490	9.4
2005	22.576.19	11.3	1,732	10.7
2006	27.134.95	12.7	2,070	12.0
2007	34.956.64	14.2	2,652	13.6
2008	45.218.27	9.6	3,414	9.1
2009	49.905.26	9.2	3,749	8.7
2010	59.312.03	10.4	4,434	9.9
2011	73.011.04	9.2	5,432	8.8

Source: wikipedia.org/wiki/Historical_GDP_of_the_People's_Republic_of_China

الملحق (3): بريكس في الاقتصاد العالمي 1991-2015 (نسبة من الإجمالي العالمي، متوسط الفترة)

2015 (تنبؤات)	2009 - 2005	2004 - 2000	1994 - 1991	
				السكان
41.8	42.8	43.7	44.7	بريكس
4.5	4.6	4.7	4.8	الولايات المتحدة
4.6	4.9	5.1	5.6	المنطقة الأوروبية
				الناتج المحلي الإجمالي
21.6	13.1	8.5	5.8	البريكس
22	25.6	30.6	26.2	الولايات المتحدة
16.6	22	21.3	24.8	المنطقة الأوروبية
				الصادرات
20.1	12.4	7.9	4.2	البريكس
9.6	9.7	12	13.3	الولايات المتحدة
23	29.1	30.9	34.7	المنطقة الأوروبية
				الواردات
18.8	10.5	7	4	البريكس
12.3	14.1	17.1	14.6	الولايات المتحدة
21.9	28.5	29.5	34	المنطقة الأوروبية

Source: RAMPRASAD Bandi, **BRICS and the Global Economy**, Financial Technologies Knowledge Management Company Limited(FTKMC), Mumbai, India, 2013, P.8

ملخص

تعرض الاقتصاد الأمريكي لتحولات هيكلية وأساسية أهمها: مرحلة تحول الاقتصاد الأمريكي منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي من أكبر دولة دائنة إلى أكبر دولة مدينة، ومعاناة الاقتصاد الأمريكي من عجز مزمن في الميزان التجاري والجاري. بالإضافة إلى عجز مستمر في الموازنة الأمريكية منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي. كما أن الاقتصاد الأمريكي توسع في النشاطات المالية في ظل انتشار ظاهرة التمويل بدرجة أصبحت تمثل الجزء الأكبر من إجمالي النشاطات الاستثمارية الأمريكية على حساب الاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي مما أدى إلى زيادة التفاوت بين الاقتصاد المالي والحقيقي. ومن خلال المقارنة بين القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأمريكي تبين بأن قطاع التصنيع قد انخفض بشكل ملحوظ خلال الثلاثين سنة الماضية، وذلك على حساب نمو قوي في قطاع الخدمات بشكل عام.

إن جميع العوامل سابقة الذكر أشارت بوضوح إلى أن هذا الاقتصاد يمر بأزمة بنيوية - وليس بأزمة دورية - انعكست على الصعيد العالمي سلباً بتشكيلها الجزء الأكبر في جانب العجز العالمي، فيما يدعى باختلال التوازن العالمي. ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة بالرغم من كونها الدولة الأولى في الجانب الاقتصادي وتهيمن على الاقتصاد العالمي إلا أنها دخلت خلال السنوات العشر الأخيرة في مرحلة تنافس كبير على المستوى العالمي، فقد توسعت المنافسة لتشمل دول لم تكن موجودة في ساحة المنافسة الدولية مثل الصين والهند والبرازيل، والتي أصبحت تحقق مستويات نمو مرتفعة، وتشارك الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي. ومع اختلاف الآراء حول شكل النظام الدولي الذي في طور التشكل فإن هناك اتفاقاً على أن الصين تعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract:

The first decade of the twenty-first century has witnessed a controversy within the political and academic world community about the future of US economic strength, and the focus of this debate on a range of challenges facing the foundations and the foundations of American economic power on the one hand, and changes in the balance of economic power on the international level, on the other hand.

1) US economy passed -the center of the World capitalism – into major structural shifts, which cannot return to what it was previously, perhaps the most important:

A) Phase of the US economy shift since the mid-eighties of the last century from the largest creditor nation to the largest debtor nation.

B) The US economy suffering from a chronic deficit in the trade and current account, in addition to an ongoing US budget deficit since the beginning of the first decade of this century.

C) The expansion of the US financial activities under spread of financialization has become a major part of the total US investment activities comparison with investment in the real economy, as result, increasing the disparity between the financial and the real economy.

D) Through the comparison of key sectors in the US economy, showing that the manufacturing sector has declined obviously over the last thirty years, against the strong growth in the services sector in general.

All the above-mentioned factors clearly indicated that this economy is going through a structural crisis, which reflected negatively in its formation the main part of the global deficit, is called global imbalance.

2) Although United States is the first country in the economic side and dominates on the global economy but it has entered the last ten years in a lot of competition at the global level, the competition has expanded after the disintegration of the system of socialist countries at the beginning of the nineties of the last century to include countries were not present in the of international competition, such as China, India and Brazil, which achieved high growth levels, and they have participated the United States in the global economy. and With different views about the international system that has developed in the form of conformation, and there is agreement that China is a strong competitor of the United States of America.

DECLARATION

It is thereby declared that this work:

Transformations of the U.S.Economy and Its Impact on Global Economy

Has not already been Accepted for any degree, nor it is being
submitted concurrently for any other degree.

Candidate
Abdul Rahman Akhras

Testimony

We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate **Abdul Rahman Akhras**, under the supervision of Doctor **Khoder ALorfali**, professor at the department of Economics & International economics Relations, Faculty of Economics, University of Aleppo, Any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.

Candidate

Abdul Rahman Akhras

supervisor

Dr. Khoder ALorfali



**Aleppo University
Faculty of Economics
Department of Economics
& International economics Relations**



Transformations of the U.S.Economy and Its Impact on Global Economy

A Dissertation Submitted to Faculty of Economics for the degree of PH.D

In Economics

By

Abdul Rahman Akhras

Supervised by

Khoder ALorfali

Department of Economics and International Relations,
Faculty of Economics, University of Aleppo

**2015 D.C
1437 H**

**Aleppo University
Faculty of Economics
Department of Economics
& International economics Relations**



Transformations of the U.S.Economy and Its Impact on Global Economy

**A Dissertation Submitted to Faculty of Economics for the degree of PH.D
In Economics**

**By
Abdul Rahman Akhras**

**2015 D.C
1437 H**